دراسات في أصول النحو العربي و ظواهره وجهود أعلامه



تأليف

الدكتور: خالد حسن العدواني

أستاذ مساعد في معهد اللغات الحية

بجامعة ماردين آرتكلو

تحرير

الدكتور: إبراهيم الشبلي

أستاذ مساعد في جامعة عنتاب للعلوم

الإسلامية و التكنولوجيا قسم الترجمة

دراسات في أصول النحو العربيّ وظواهره وجهود أعلامه

تأليف

الدكتور خالد حَسَن العَدْوانيّ

أستاذ مساعد في معهد اللغات الحية

بجامعة ماردين أرتقلو

تحرير

الدكتور إبراهيم الشِّبليّ

أستاذ مساعد في جامعة عنتاب للعلوم الإسلامية والتكنولوجيا
قسم الترجمة

sonçağ
akademi

Kitabın Adı : Dirasatun fi Usuli annahwi alarabii wazawahirihi wajuhudi Elamihi
Editör : Dr.Öğr.Üyesi İbrahim ALŞİBLİ
Yazar : Dr.Öğr.Üyesi Khaled Hasan Aladwani

1. Baskı : Nisan 2022 ANKARA

ISBN : 978 - 625 - 8379 - 24 - 2
Yayın No. : 1539

SONÇAĞ AKADEMİ

İstanbul Cad. İstanbul Çarşısı No.: 48/49 İskitler 06070 ANKARA

T / (312) 341 36 67 - GSM / (533) 093 78 64

www.soncagyayincilik.com.tr

soncagyayincilik@gmail.com

Yayıncı Sertifika Numarası: 47865

BASKI VE CİLT MERKEZİ

UZUN DİJİTAL MATBAA, SONÇAĞ YAYINCILIK MATBAACILIK TESCİLLİ MARKASIDIR.

İstanbul Cad. İstanbul Çarşısı No.: 48/48 İskitler 06070 ANKARA

T / (312) 341 36 67

www.uzundijital.com

uzun@uzundijital.com

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾

{الأحقاف، الآية: 15}

إهداء

إلى أحبتي في هذا الوجود....

سيدي رسول اللّه

أبي وأمي

ابني وابنتي

زوجتي

إخواني وأخواتي

طلابي

أصدقائي جميعا

أهدي مذاب فؤادي

أبو صلاح

مقدّمة المحرّر

تمثل عملية التأصيل للظواهر الفكرية واللغوية شكلاً من أشكال الحفر المعرفي التي تستدعي استقصاء دقيقاً للظاهرة المدروسة، ولا سيما إذا كانت تلك الظاهرة مرتبطة بالتفكير النحوي وأشكاله في التراث العربي الغني بالاتجاهات، والآراء، والمدارس التي واكبت تطور الظاهرة النحوية منذ نشأتها، ومازالت جهود الباحثين والدارسين تولي اهتماماً كبيراً للتراث اللغوي العربي تأصيلاً، وتحليلاً، وتنظيراً، ومن بين تلك الجهود هذا الكتاب الموسوم بـ (دراسات في أصول النحو العربي وظواهره وجهود أعلامه) للدكتور خالد العدواني، وقد تفرد هذا الكتاب عن الجهود السابقة في تناول الظواهر النحوية من خلال نزوعه نحو السياق المضموني المتصل بأصول النحو العربي.

اتخذ الكتاب من تعدُّد مستويات الظاهرة المدروسة وتنوعها وسيلة للإحاطة ببنية النحو ووظيفته، فضلاً عن الوقوف على جهود أبرز أعلام النحو العربي، الذين أسهموا في تحديد أصول هذا العلم، وحدوده، وقواعده، كما تناول الكتاب الظواهر النحوية مبيناً الحدود الفاصلة بين النحو الوصفي، والنحو الوظيفي، محللاً جهود العلماء في دراسة بنية التراكيب النحوية ووظائفها الدلالية في النص في مسعى يظهر تضافر الجهد التنظيري بالمسار التطبيقي لتحليل التراكيب النحوية، وبيان وظائفها على المستويات النحوية، واللغوية، والنصية.

جُعل الكتاب في خمسة مباحث، تناول أولها أثر القرآن الكريم وعلومه في منهج النحاة، مثل علوم أصول الفقه، وعلم القراءات، وعلم جمع القرآن الكريم وتدوينه، وقد بيَّن الكتاب أن أثر القرآن الكريم في جهود النحاة قد تجلى في ثلاث نقاط: تحديد المادة اللغوية، وجمعها، ودراستها، فضلاً عن منهج النحاة في تصنيف المواد اللغوية وبيان الأصول التي تنبثق منها تلك الأصول المرتبطة بالقرآن الكريم وعلومه، الأمر الذي منح أحكام النحاة

موضوعية ودقة في جمع اللغة وتصنيفها، ورصد المؤلف في ثاني المباحث جهود علماء النحو في تحليل تركيب النص على مستويي البنية والوظيفة، ووقف كذلك على المفاهيم الأساسية التي بُنِيَ عليها الكتاب مثل: النحو، والبنية، والوظيفة، وقدَّم المؤلف بعض الطروحات المتصلة بذلك مثل دراسة بنية التركيب، ودراسة الوظيفة، والدعوة إلى الجمع بين المستويين البنيوي والوظيفي في عملية تحليل التركيب النحوي، ووقف ثالث المباحث على جهود العلماء القدماء والمحدثين في دراسة ظاهرة التعويض في العربية من حيث حقيقتها، ومفهومها، وأقسامها، واقترح المؤلف أن يُجعل التعويض على قسمين، أطلق على أولهما التعويض التوافقي، وعلى ثانيهما التعويض غير التوافقي، وحلل المبحث الرابع جهود الأخفش الأوسط في علم النحو من خلال كتابه (معاني القرآن) مبرزاً دواعي تأليف الأخفش الأوسط لكتابه، الذي ضاق ذرعاً بالإطار النظري، ونزع نحو الإطار التطبيقي للظاهرة اللغوية وهو ما كان سائداً قبل كتاب سيبويه، ووقف خامس المباحث على جهود تمَّام حسان في قراءة التراث النحوي العربي، ولا سيما أن جهود تمام حسان تأثرت بالمنهج اللساني في معاينة قضايا التراث اللغوي العربي، الأمر الذي مكَّنه من تقديم رؤية جديدة في تجديد النحو العربي.

وأخيراً، فإن هذا الكتاب يقدم قراءات متنوعة للأصول المتصلة بالنحو العربي رابطاً بين جهود العلماء القدماء والمحدثين في تحليل التركيب النحوي من الناحيتين البنيوية والوظيفية، وقد تناولت مباحث الكتاب قضايا مختلفة في المستويات النحوية العامة، وفي الموضوعات التي تناولتها؛ لتتوزع الدراسات على الأصول التي قام عليها علم النحو العربي، والظواهر التركيبية التي انشغل النحاة بدراستها، فضلاً عن جهود العلماء القدماء والمحدثين الذين قدموا أفكاراً وآراء أسهمت في تطور علم النحو العربي.

Editör : Dr. Öğr Üyesi. İbrahim ALŞİBLİ

مقدمة الكتاب

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الأمين، وعلى إخوانه من الأنبياء والمرسلين، وآل بيته الطيبين الطاهرين، وأصحابه الأخيار المنتجبين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد،

فيُضاف هذا الكتاب إلى قائمة طويلة جدًّا من الكتب المؤلفة في ميدان النحو العربي ابتدأت منذ أن وضع أبو الأسود مدونته المعروفة بين أهل الاختصاص بصحيفة أبي الأسود في القرن الأول الهجري، واستمرت طوال تلك القرون التي مرت في مسيرة عمر الإسلام.

فهو على هذا الأساس لا يزيد عن كونه محاولة جديدة في بنيان هذا العلم الشامخ وإن لم يخل من بعض الإضافات هنا وهناك التي تجلت في زعمنا على مستوى الموضوع، كما تجلت على مستوى القضايا والأفكار.

أما على مستوى الموضوع، فيكفي أن نشير إلى أن هذا الكتاب قد اتخذ طابع الدراسات ذات المضمونات المختلفة خلافًا لما جرت عليه العادة في أغلب التصانيف النحوية العربية من تناول موضوع واحد، يضاف إلى ذلك أنه قد حرص على أن تكون تلك المضمونات تنتمي إلى مستويات مختلفة من علم النحو، هي، كما يبدو من النظر في عنوان الكتاب: الأصول والظواهر النحوية وجهود الأعلام.

وأما على مستوى القضايا والأفكار، فيكفي أن نشير إلى أنه قدم بعض الطروحات التي لا تخلو من السبق والجدة على نحو ما سيبدو موجزًا في تعريفنا التالي بمضمونات الدراسات التي تضمنها، ثم على نحو ما سيبدو مفصَّلًا في عرض تلك الدراسات في مواضعها من هذا الكتاب.

دراسات الكتاب ومضموناتها:

1- أثر القرآن الكريم وعلومه في منهج النحاة: وقد جعلنا هذه الدراسة في مستوى التأصيل لعلم النحو، أما موضوعها فهو الكشف عن الأثر الذي كان للقرآن الكريم وبعض علومه، من مثل علم أصول

الفقه وعلم جمع القرآن الكريم وتدوينه وعلم القراءات القرآنية، في المنهج الذي ارتسمت بمقتضاه صورة النحو العربي، وقد انتهت إلى أن القرآن الكريم وعلومه قد تركوا أثرا كبيرا في تحديد المنهج العام للنحاة، تجلى على المستوى الأول(القرآن الكريم) من خلال ثلاث نقاط هي: تحديد المادة اللغوية وجمع المادة اللغوية ودراسة المادة اللغوية، وتجلى على المستوى الثاني(علوم القرآن) من خلال رسم صورة منهج جمع المادة اللغوية ومنهج تصنيف المادة اللغوية ومنهج دراسة المادة اللغوية من خلال بيان الأصول الكلية التي تتحكم بتلك الدراسة للوثوق بالأحكام الناتجة عنها، كما انتهت إلى أن التزام النحاة بخصوصية القرآن الكريم وعلومه قد منح منهجهم الكثير من مزايا الدقة والموضوعية في جمع المادة اللغوية وكذلك في دراستها وتحليلها، ولا شك أن ذلك أمر في غاية الأهمية.

2- النحو العربي بين البنية والوظيفة: وقد جعلنا هذه الدراسة في مستوى التأصيل لعلم النحو أيضًا، أما موضوعها فهو رصد جهود علماء النحو في دراسة التركيب العربي على مستويي البنية والوظيفة، وقد أقمنا ذلك كله على خطة رباعية المراحل؛ إذ وقفنا أولًا لنشرح مدلولات المصطلحات الأساسية التي وردت في العنوان، وهي النحو والبنية والوظيفة، ثم دلفنا بعد ذلك لنقف عند جهود العلماء في دراسة بنية التركيب العربي، ثم جهودهم في دراسة وظيفة ذلك التركيب، ثم انتهينا أخيرًا إلى تقديم بعض الطروحات في شأن ذلك، وقد تمثلت في ثلاثة طروحات اتصل أولها بدراسة العلماء لبنية التركيب، والثاني بدراستهم لوظيفة التركيب، أما الثالث فقد مثل دعوة إلى الجمع بين البنية والوظيفة في عملية التحليل النحوي للتركيب النحوي وفق خطة

منهجية محكمة تراعي الطروحات التي قدمناها قبل ذلك في شأن دراسة البنية ودراسة الوظيفة.

3- ظاهرة التعويض في العربية: وقد جعلنا هذه الدراسة في مستوى الظواهر النحوية، أما موضوعها فهو رصد جهود العلماء قديمًا وحديثًا في هذه الظاهرة من حيث حقيقتها ومفهومها وأقسامها، ثم الانتهاء إلى تقريرات في شأن النقطتين الأوليين، ورأي جديد في شأن النقطة الثالث يقوم على جعل التعويض في العربية في قسمين: الأول أطلق عليه اسم التعويض التوافقي، ونص على أنه يكون عندما يتشابه مستوى العوض مع مستوى المعوض منه، والثاني أطلق عليه اسم التعويض غير التوافقي، وقد ربطه بحال اختلاف مستوى العوض عن مستوى المعوض منه.

أضف إلى ذلك أنه كانت له إشارة إلى نقطة ما علمنا أن بين النحاة من أشار إليها، وهي فائدة ظاهرة التعويض في الجانب البلاغي للكلام العربي.

4- الأخفش الأوسط وكتابه" معاني القرآن: وقد جعلنا هذه الدراسة في مستوى جهود الأعلام، أما موضوعها فهو التعريف بالأخفش الأوسط وكتابه المسمى(معاني القرآن)، وقد تناولنا في كل محور جملة من المسائلوالقضايا، ولعل أهم ما انتهى إليه هذا البحث هو الاستنتاج المتصل بسبب تأليف الأخفش لكتابه هذا والذي ينص على أن الدافع الحقيقي لتأليف الرجل هذا الكتاب هو الضيق بالبعد النظري الذي تحقق مع وجود كتاب سيبويه والرغبة في العودة إلى جانب التطبيقي على الظاهرة اللغوية مباشرة على نحو ما كان عليه الأمر قبل كتاب سيبويه وعلى نحو ما تحقق لاحقًا على أيدي الكوفيين الذين لا يُشك بتأثرهم بجهد الأخفش هذا.

5- جهود تمام حسان في مجال الدراسات النحوية العربية: وقد جعلنا هذه الدراسة في مستوى جهود الأعلام أيضًا، أما موضوعها فهو رصد جهود الدكتور تمام حسان في مجال قراءة التراث النحوي العربي، ولعل أهم ما انتهت إليه هذه الدراسة هو التأثر الواضح للدكتور تمام حسان بروح المنهج اللساني الحديث الذي ظهر واضحًا في كثير من تقسيماته ومعالجاته للقضايا والأفكار التراثية إن على مستوى الوصف وإن على مستوى النقد وإن على مستوى الأصول وإن على مستوى النتائج، كما انتهى إلى أن تلك الجهود تعد المنطلق الأساسي الذي فتح للدكتور تمام الباب لتقديم رؤيته في تجديد النحو العربي التي طرحها في عدد من أعماله، وفي مقدمتها كتابه القيم المسمى(اللغة العربية معناها ومبناها).

هذه هي الدراسات التي انطوى عليها كتابنا هذا وتلك هي مضموناتها والمستويات النحوية العامة التي تنتمي إليها، نتركها بين يدي القارئ الكريم؛ لعله يجد فيها ما ينفع، فينتفع، أو ما يحتاج إلى الاستدراك والتعديل، فينبهنا عليه، والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

د. خالد العَدْوانيّ

المستوى الأول

في أصول النحو العربي

- أثر القرآن الكريم وعلومه في منهج النحاة
- النحو العربي بين البنية والوظيفة

أَثَرِالقُرْآنِ الكَرِيْمِ وَعُلُوْمِهِ فِي مَنْهَجِ النُّحَاةِ

1- المقدمة:

تطالعنا كتب تاريخ النحو العربي، وكذلك كتب أصول النحو، بل أحيانًا الكتب المصنفة في قواعد النحو[1]، تطالعنا بكثير من الإشارات الصريحة أو الضمنية إلى الأثر الذي كان للقرآن الكريم وللعلوم التي اتصلت به مما استقر الأمر على تسميته منذ عهود بعيدة باسم علوم القرآن الكريم، من مثل علم أصول الفقه وعلم جمع القرآن الكريم وتدوينه وعلم القراءات القرآنية، في المنهج الذي ارتسمت بمقتضاه صورة النحو العربي.

على أن توزع هذه الإشارات الصريحة والضمنية في ثنايا تلك الكتب بأشكالها المختلفة وعدم انتظام حلقاتها في خيط جامع واحد، كل ذلك يحول دون تبلور الصورة الحقيقة لهذا الأثر[2]، كما أنه يفوت على الباحث فرصة فهم ذلك المنهج فهمًا أصوليًّا واضحًا ودقيقًا.

ومن هذا المنطلق يأتي البحث الذي بين أيدينا، والموسوم بـ" أثر القرآن الكريم وعلومه في منهج النحاة "، فهو يحاول، من جهة، أن يرسم صورة واضحة لذلك الأثر، تعين على تبيُّن معالمه، وتشرح أبعاده، وتكشف خفاياه، كما أنه يحاول، من جهة أخرى، وعلى نحو حثيث، يحاول أن يقارب هذا المنهج مقاربة أصولية جادة.

وهو يتبنى في سبيل تحقيق ما يهدف إليه في هذا المقام، يتبنى منهجًا بنويًّا وصفيًّا، يقوم على استقراء العناصر التي تدل على ذلك الأثر في بطون

---

[1] لقد كان لتدريسنا مقرر النحو العربي بجوانبه الثلاثة: التاريخ والأصول والقواعد لطلبة الماجستير في معهد اللغات الحية بجامعة ماردين آرتقلو أكبر الأثر في التنبه على هذه المسألة.

[2] لا يعدم الباحث أن يجد بعض الدراسات التي تناولت شيئًا مما نحن بصدده، لكن الجديد لدينا هو أننا حاولنا أن نتوسع في جوانب التأثير بحيث شملت القرآن الكريم وبعض علومه الأساسية، كما أننا حاولنا أن نبحث في هذا الأثر على مستوى المنهج لا على مستوى علم النحو من حيث هو جملة النتائج المستخلصة من تطبيق المنهج.

تلك الكتب وما يقوم بينها من العلاقات الرابطة بغية تصنيفها تصنيفًا يساعد على بيان الصورة الحقيقة لذلك الأثر.

أما الخطة التي ينطلق منها إلى موضوعه المدروس، فهي خطة تتكون من مقدمة ومبحثين أساسيين وخاتمة.

أما المقدمة، فقد اقتصرت على الأمور التعريفية التي لا يحسُن بالباحث ألَّا يقف عندها في مقدمة بحثه، وذلك لما لها من المركزية والأهمية، وهي في عرفنا أربعة أمور، جماعها موضوع البحث وأهدافه ومنهجه والخطة التي يقوم عليها.

وأما المبحث الأول، فقد جُعِل لتتبع أثر القرآن الكريم خاصةً في منهج النحو العربي، وذلك على ثلاثة مستويات تراتبية: الأول هو مستوى تحديد المادة اللغوية، والثاني هو مستوى جمع المادة اللغوية، والثالث هو مستوى دراسة المادة اللغوية، وقد كان له في كل ذلك تفصيلات وتفريعات لا مجال لذكرها في هذا المقام التعريفي.

وأما المبحث الثاني، فقد جُعِل لتتبع ذلك الأثر، لكن من جهة علوم القرآن الكريم، وقد ارتأت الدراسة في هذا المقام أن تقصر جهدها على النظر في ثلاثة ميادين مما سبق، هي: أصول الفقه، وجمع القرآن وتدوينه والقراءات القرآنية، وذلك لما تراه من انحصار الجانب الأعظم من ذلك الأثر في هذه المجالات العلمية دون غيرها.

وأما الخاتمة، فقد جُعِلت لعرض النتائج التي توصل إليها البحث مما يتصل بأثر القرآن الكريم وعلومه في منهج نحاة العربية.

2- أثر القرآن الكريم في منهج النحاة:

إن نظرة سريعة في الناتج النحوي العربي تكفي لبيان حجم هذا الأثر وتعدد المستويات التي تجلى من خلالها، من مثل تحديد المادة التي يعنى هذا

النحو بدراستها وأصول جمع هذه المادة، وكذلك أصول دراستها واستخلاص الأحكام منها.

1-2- أثر القرآن الكريم في منهج تحديدالمادة اللغوية:

ويمكن أن نرصد هذا الأثر من خلال الوقوف عند أثره في تحديد المستوى اللغوي وكذلك في تحديد جانبي الزمان والمكان.

1-2- تحديد المستوى اللغوي:

ويمكن أن نتناول هذا الموضوع من خلال الوقوف عند القاط التالية.

1-1-2- الالتزام باللغة الفصحى:

ومؤدى هذه النقطة هو أن نزول القرآن الكريم بلغة العرب الفصحى التي يطيب لبعض العلماء القدامى وصفها بلغة قريش[1] قد جعل العلماء يحرصون على توجيه جهودهم نحو المستوى اللغوي الفصيح بغرض دراسته وكشفخصائصه.

2-1-2- عدم إهمال اللهجات:

إن اهتمام علماء النحو بالمستوى اللغوي العربي الفصيح واتخاذهم إياه الأساس في دراساتهم لم يحولا دون الاهتمام باللهجات التي تنسب إلى العرب[2]، وذلك لأن القرآن الكريم قد انطوى على الكثير من المظاهر اللهجية العربية على نحو ما تطالعنا به الدراسات القرآنية التي تتحدث عن الأحرف

---

[1] العجيب أنك عندما تعود إلى النصوص التي تتحدث عن القبائل التي نقل عنها العلماء العربية، من مثل ما أورده صاحب الاقتراح ستجد أنه لا ذكر لقريش بين تلك القبائل. انظر: السيوطي، جلال الدين، الاقتراح فيأصول النحو، ضبطه وعلق عليه عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له علاء الدين عطية، دار البيروني، ط2، 1427هـ- 2006م، ص 47 – 48.

[2] لقد انتقد بعض المحدثين ما قام به الأقدمون من الجمع بين المستوى الفصيح واللهجات في دراستهم للعربية ورأوا فيه خللًا منهجيًا لا تقبله الدراسات الحديثة. انظر: أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة- مصر، ط1، 2006م، ص37- 38.

السبعة التي نزل بها القرآن الكريم[1]، إذ تشير تلك الدراسات إلى أن المراد بالأحرف السبعة اللهجات العربية أو بعض تلك اللهجات العربية.

2-1-3- تغليب اللغة الأدبية:

معلوم أن القرآن الكريم قد تحدى العرب وجاء ليقهر أعظم ما وصلوا إليه في ميدان القول والبيان من الشعر والخطب والأسجاع[2]، وهذا اقتضى أن تكون لغة القرآن الكريم لغة عالية سامية، وعندما انصرف العلماء إلى دراسة لغة العرب كان لزاما عليهم أن يغلِّبوا اللغة الأدبية الراقية على لغة الحياة اليومية مما يستخدمه الناس في حياتهم ومعاشهم، وذلك تمشيا مع لغة القرآن الكريم التي كانت الرغبة في دراستها وفهمها المنطلق الأول لدراسة العربية[3].

2-2- تحديد الزمان:

من تتبع موضوع الاحتجاج اللغوي في كتب تاريخ النحو يتبين أن النحاة العرب قد حددوا زمان الكلام المحتج به ما بين سنة 150 قبل الإسلام وسنة 150 بعد الإسلام، أي إلى تاريخ وفاة الشاعر إبراهيم بن هرمة[4]، وهو زمان يشمل تاريخ نزول القرآن الكريم في مكة ولا يمتد كثيرا قبله وبعده.

2-3- تحديد المكان:

إذا كان العلماء قد راعوا جانب الزمان، فحرصوا على ربطه بزمن نزول الوحي على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، فإن مراعاتهم لجانب

---

[1] انظر: عتر، نور الدين، علوم القرآن الكريم، مطبعة الصباح، دمشق، ط1، 1414هـ - 1993م، ص140-141.

[2] يدلك على ذلك آيات قرآنية كثيرة، من مثل قوله تعالى:" أم يقولون تقوّله، بل لا يؤمنون، فليأتوا بحديث مثله إن كانوا صادقين"{الطور، الآيتان33-34}

[3] وهذا ما يرد به على أولئك الذين انتقدوا انصراف النحاة نحو اللغة الأدبية دون لغة الحياة اليومية. انظر: الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث- بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، 1979م، ص48-49.

[4] انظر: الأفغاني، سعيد، من تاريخ النحو، دار الفكر، ص19.

المكان لم تكن أقل من ذلك مطلقًا، وحسبنا أن ننظر في إشارات الكتب إلى ذلك لنعلم أنهم لم يتجاوزوا منطقة أواسط الجزيرة العربية ومركزها الحجاز[1]، وهي المنطقة التي شهدت نزول الوحي في مرحلتيه المكية والمدنية.

2-2- أثر القرآن الكريم في منهججمع المادة اللغوية:

لم يتوقف أثر القرآن الكريم في منهج النحاة العرب عند حدود رسم منهج تحديد المادة اللغوية، بل تجاوز ذلك إلى رسم منهج جمع تلك المادة، وقد تجلى ذلك على مستوى اللغة الفصيحة، كما تجلى على مستوى اللهجات المتصلة بها.

2-2-1- على مستوى الفصحى:

إذا كان القرآن الكريم قد وجه الأنظار على مستوى تحديد المادة اللغوية، وجهها نحو اللغة الفصحى فإنه قد حدد على مستوى جمع المادة اللغة طبيعة الفصيح الذي هو أولى بالاهتمام والتقديم، إذ يبدو من متابعة هذا الأمر في الكتب أن الفصيح الذي توجه الاهتمام إليه هو الفصيح الذي يتوافق مع فصحى القرآن، إذ طالما كانت الغاية من جمع لغة العرب هي دراسة النص القرآني وتبين أساليبه ومعانيه ومقاصده[2].

2-2-2- على مستوى اللهجات:

ويمكن أن نقول في شأن اللهجات ما قلناه في شأن الفصحى، إذ يبدو من متابعة أقوال العلماء في هذا الشأن أن الاهتمام بلجهات العرب كانت نتيجة طبيعية لاشتمال القرآن الكريم على لهجات كثيرة ورغبة العلماء

---

[1]وهو ما عبروا عنه بقولهم: عالية السافلة وسافلة العالية. انظر: السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 85.

[2]لقد كان القرآن الكريم منبعًا لكل العلوم الإسلامية، ومنها علوم اللغة العربية. انظر: العدواني، خالد حسن، اللغة بين التواصل والتعايش، وهو منشور ضمن كتاب(التعايش وأشكاله من منظر العلوم الإسلامية)، دار صون جاق، أنقرة، ط1، 2020، ص231.

الكبيرة في دراسة تلك اللهجات ومعرفة خصائصها وأحوالها معرفة دقيقة ليتسنى لهم بعد ذلك فهم ما اشتملت عليه من المعاني والمقاصد والدلالات[1].

2-3-أثر القرآن الكريم في منهج دراسة المادة اللغوية:

لم يكن أثر القرآن الكريم على هذا المستوى بأقل من أثره على المستويين الآخرين اللذين عرضنا لهما في ما سبق، وهما مستوى تحديد المادة اللغوية ومستوى جمع المادة اللغوية، ولعل أبرز ملامح هذا الأثر ما نجده في مسائل التلطف في الاصطلاح النحوي والخروج على الأصول المقررة والميل إلى التقدير والتأويل في ما خالف الأصل من الكلام المنقول عن العرب.

2-3-1- التلطف في الاصطلاح:

لقد ألزم القرآن الكريمالنحاة أو بعض النحاة بأن يكونوا أكثر تلطفًا في المصطلحات التي كانوا يستخدمونها للتعبير عن مراداتهم النحوية، ومن يتتبع اجتهادات النحاة في هذا الباب لا يعدم أن يجد الكثير من الأمثلة الدالة، وحسبنا أن نشير إلى ما مال إليه بعضهم من تسمية ما يعرف بالحروف الزائدة في اللغة العربية، من مثل(مِن، الباء، والكاف،... إلخ)عندما ترد في القرآن الكريم تسميتها بحروف التأكيد أو الصلة، انطلاقا من تحرجهم من القول بوجود زيادة في القرآن العظيم[2]، وكذلك ميل بعضهم إلى تسمية ما يعرف بالفعل المبني للمجهول باسم الفعل الذي لم يسم فاعله، وتسمية ما يعرف بنائب الفاعل باسم المفعول الذي لم يسم فاعله[3]، وتسمية ما يعرف

---

[1] إن اشتمال القرآن الكريم على(ما) العاملة والمهملة هو الذي ساق إلى الاهتمام باللهجات الحجازية والتميمية، وكذلك اشتماله على تراكيب توحي في ظاهرها بوجود فاعلين للفعل، كما في قوله تعالى:" وأسروا النجوى الذين ظلموا"{الأنبياء، الآية:3} هو الذي قاد إلى تسجيل اللهجة المعروفة بلغة أكلوني البراغيث.

[2]الزركشي، محمد بن عبدالله، البرهان في علوم القران، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة- مصر، ج3، ص70.

[3] أول من أطلق عليه اسم نائب الفاعل هو صاحب الألفية، فكان من مصطلحاته المستحدثة. انظر: شوش، محمود، أثر ابن مالك صاحب الألفية في اللغة العربية، وهو بحث منشور في الكتاب الصادر

ببدل الكل من كل باسم البدل المطابق[1]، وتسمية ما يعرف بفعل الأمر باسم فعل الطلب، ولام الأمر ولا الناهية باسمي لام الدعاء ولا الدعائية[2].

2-3-2- الخروج على الأصول المقررة:

ومن ذلك ما نجده في بيان بعضهم لمعاني(قد) التي تدخل الفعل المضارع المسند إلى الله عز وجل، إذ نرى هؤلاء يخرجون عن معنى التقليل المشهور في(قد) في مثل هذا المقام التركيبي إلى معاني أخرى كالتحقيق والتكثير[3]، وذلك لعدم إجازتهم أن ينسب هذا المعنى إلى المولى سبحانه وتعالى، ومنه أيضًا ما نجده في بيانهم لمعاني(عسى ولعل) عندما يردان في سياق يتصل بالبارئ عز وجل، إذ نراهم يصرفون الأولى عما هو مقرر لها من الترجي والإشفاق إلى معنى آخر يناسب ذات المتكلم سبحانه، وهو معنى التحقق[4]، ويصرفون الثانية عن معانيها المقررة إلى معنى الوقوع[5].

3-3-2- فتح باب التقديروالتأويل.

لقد أدى اشتمال القرآن الكريم على وجوه أداء مختلفة عرفت باسم القراءات القرآنية إضافة إلى التزام النحاة من بصريين[6]وكوفيين بما

عن المؤتمر الدولي الذي انعقد في جامعة ماردين آرتقلو التركية ما بين 15-17 أيار عام2017م تحت عنوان: المؤلفات الكلاسيكية السريانية والعربية والكردية ص201.

[1]ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، 1402هـ- 1982، ج3، ص1276- 1277.

[2] يفاد هذا مما درج عليه علماء المعاني الذين انشغلوا بمقاصد التركيب وأحوال استعماله أكثر من انشغالهم ببنية التركيب اللغوية.

[3]السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق- سورية، ج8، ص447.

[4]الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل القرآن، تحقيق عبدالله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط1، 1422هـ- 2001م، ج14، ص501.

[5]الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، د.ت، ج1، ص425.

[6] الحق أن بعض البصريين قد اجترأ على تخطئة القراءات القرآنية إذا اصطدمت بالقواعد النحوية المقررة لديهم، ومن هؤلاء المبرد الذي وصف قراءة نافع(معائش) بأنها غلط ورمى القارئ بالجهل

اتفق عليه علماء القراءات من قبلهم من أن" كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم العشرة أم غيرهم من الأئمة المقبولين"[1] أدى ذلك كله إلى البحث عن وسيلة مناسبة للتوفيق بين أكثر ما جاء مخالفًا من تلك القراءات وبين النظام النحوي للغة العربية الفصحى إلى أن وجدوا ضالتهم في مذهبي التقدير حين ادعاء الحذف والتأويل حين ادعاء مخالفة الأصل.

يقول صاحب كتاب(أصول النحو العربي):" وخلاصة الرأي في استشهاد نحاة البصرة على وجه العموم بالقراءات أنهم كانوا يقبلونها غالبًا إذا لم تعارض قاعدة وضعوها، أو أرادوا أن يخرجوا بها شاهدًا من الشعر أو كلام العرب، فإذا اصطدمت بما وضعوه من قواعد فإحدى ثلاث: إما التأويل والتخريج، وإما تضعيفها والطعن عليها أو على من قرأ بها، وإما إغفالها والإغضاء عنها"[2].

3- أثرعلوم القرآن الكريم في منهج النحاة:

لاحظنا في ما تقدم الأثر الكبير الذي كان للقرآن الكريم وقراءاته في منهج النحاة والذي تجلى على مستويات تحديد المادة اللغوية من حيث ماهيتها وطبيعتها وشروطها الزمانية والمكانية، وجمع المادة اللغوية بشكليها الفصيح واللهجي، ودراسة المادة اللغوية من خلال التلطف في الاصطلاح والخروج على الأصول المقررة وفتح باب التقدير والتأويل.

بالعربية. انظر: المبرد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1415هـ - 1994م، ج1، ص261.

[1] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، د.ت، ج1، ص9.

[2] نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت- لبنان، ط1، 1407هـ-1987م، ص43.

وإذا جاز لنا أن نطلق على هذا النمط من الأثر اسم الأثر المباشر، فإنه لا يجوز أن نغفل أو نتغافل عن نمط آخر لا يقل أهمية عنه، ونعني به أثر العلوم التي اتصلت بالقرآن الكريم من ناحية نزوله، وترتيبه وجمعه، وكتابته، وتفسيره، وإعجازه، وناسخه ومنسوخه، وغير ذلك، والمعروفة عند أهل الاختصاص بعلوم القرآن.

ولذلك سوف نعمد إلى رصد هذا النمط من الأثر في الصفحات التالية من خلال الوقوف عند ثلاثة من علوم القرآن نراها أوفر نصيبًا من حيث التأثير في منهج النحاة، وهذه العلوم هي علم جمع القرآن الكريم وعلم القراءات وعلم أصول الفقه الذي يعد مكملًا لعلم الفقه الذي يعد من بين أهم العلوم التي تتصل بالنص القرآني الكريم.

3-1- أثرعلم جمع القرآن في منهج جمع المادة اللغوية:

لقد مرت عملية جمع القرآن الكريم في عصر الإسلام الأول بثلاث مراحل، كل واحدة منها تكمل ما قبلها من حيث زيادة الحفظ لهذا النص الإلهي المبارك، فالأولى كانت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وكل ما فيها أنه عليه الصلاة والسلام كان يحفظ القرآن الكريم في صدره بعد أن يتلقاه من جبريل عليه السلام، بل ورد أنه عليه الصلاة والسلام كان يراجعه بين الفينة والأخرى بين يدي جبريل عليه السلام، كما كان يحرص أشد الحرص على تبليغه النص وتحفيظهم إياه في صدورهم رضي الله عنهم أجمعين[1]، أضف إلى ذلك أنه عليه السلام كان يمليه على من كان يعرف الكتابة والقراءة منهم ويوصيهم ألا يكتبوا عنه إلا القرآن[2]، فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول لهم:" لا تكتبوا عني، فمن كتب عني غير القرآن فليمحه"[3]، كل ذلك

[1]انظر تفصيل هذا الأمر في: عتر، نور الدين، علوم القرآن الكريم، ص161- 166.

[2] السابق، ص167 – 169.

[3]الإمام مسلم، صحيح مسلم، دار طيبة، الرياض- السعودية، ط1، 1427هـ - 2006م، ، المجلد1، ص1366.

كان من باب توخي الدقة والتثبت من أن النص المكتوب يطابق تمامًا النص المحفوظ في صدره الشريف.

أما الثانية، فقد كانت في عهد أبي بكر الصديق بعد غزوة اليمامة واستشهاد الكثير من حفظة القرآن الكريم، وكانت بمشورة من عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي خشي من ضياع النص بسبب موت الحفاظ، والمتابع لتفاصيل هذه العملية يجد أنها قد اعتمدت اعتمادًا كبيرًا على ما تم في العملية الأولى، وذلك من خلال استنادها إلى ما تمت كتابته في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، إذ تم الجمع من خلال ما كان في أيدي الصحابة من نصوص مكتوبة العسب واللخاف والعظام ونحو ذلك مع تحري الدقة من خلال اشتراط أن يكون النص قد كتب بين يدي الرسول عليه الصلاة والسلام وبحضور شاهدين يشهدان بذلك[1].

وأما الثالثة فقد كانت في زمن عثمان رضي الله عنه أيام فتح أرمينيا، وقد دعا إليها اختلاف الناس في الأمصار في أمر القراءة، وهذه أيضًا اعتمدت على العملية التي سبقتها، إذ تم فيها الاعتماد على النسخة التي جمعت في عهد أبي بكر رضي الله عنه والتي كانت عند حفصة بنت عمر رضي الله عنهما، وتم فيها جمع الناس على القراءات المتواترة عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا يخفى ما في هذه العملية من توخي الدقة، إذ اختار لها عثمان رضي الله عنه أوثق الرجال وأوصاهم أن يكتبوا ما يختلفون فيه بلغة قريش التي بها نزل الوحي على الرسول صلى الله عليه وسلم[2].

هذه هي المراحل التي تمت فيها عملية جمع القرآن نصًّا ووجوه أداء، وإن الدارس المتتبع لهذه العملية يستطيع أن يميز في منهجها ثلاث نقاط أساسية، هي:

---

[1] انظر: عتر، نور الدين، علوم القرآن الكريم، ص169- 172.

[2] السابق، ص172- 179.

1- الاهتمام بجانب الحفظ في الصدور، وقد رأينا ذلك في حرص الرسول صلى الله عليه وسلم على حفظ النص في صدره وتحفيظ الصحابة الكرام إياه حتى كان بينهم الكثير من الحفاظ، وقد أشرنا إلى ذلك في حديثنا عن غزوة اليمامة في زمن الصديق التي استشهد فيها عدد كبير منهم، وهو ما دفع عمر إلى نصح أبي بكر رضي الله عنه بأمر جمع القرآن الكريم في مصحف واحد يلتزم به المسلمون جميعًا.

2- الاهتمام بجانب الحفظ في السطور من خلال كتابة النص، وقد رأينا ذلك من خلال قيام الرسول صلى الله عليه وسلم بأمر أصحابه الذين كانوا على معرفة بأمر القراءة والكتابة بأن يكتبوا ما يمليه عليه من القرآن الكريم مما كان قد استودعه صدره الشريف، فكتبوه على ما توفر لهم من الجلود والعظام والعسب واللخاف حتى استوفوا بذلك النص كاملًا، كما نراه في اعتماد أبي بكر رضي الله عنه في محاولته لجمع القرآن على تلك المكتوبات التي كانت قد كتبت بين يدي رسول الله، وكذلك اعتماد عثمان رضي الله عنه في محاولته على النسخة التي كتبت في زمن الصديق والتي كانت محفوظة في بيت حفصة بنت عمر رضي الله عنهم أجمعين.

3- تحري الدقة في الجمع مخافة الوقوع في اللبس، وقد رأينا ذلك في عهده صلى الله عليه وسلم من خلال مراجعته النص بين يدي جبريل عليه السلام بين الفينة والأخرى، وكذلك من خلال أمره لأصحابه ألا يكتبوا عنه شيئًا إلا القرآن ومن كتب عنه شيئًا غير القرآن فليمحه، كما نراه في عهد أبي بكر من خلال اشتراط أن يكون النص الذي يتقدم به الصحابي قد كتب بين يدي رسول الله وأن يكون هنالك شاهدان يشهدان بذلك، ونراه في عهد عثمان من خلال اختيار أوثق الرجال لهذه المهمة ومن خلال الالتزام بكتابة ما يقع فيه خلاف بلغة قريش لكونها اللغة التي نزل بها الوحي.

ولو حاولنا أن نتلمس أبعاد هذا المنهج في الجمع عند النحاة لوجدناه يتمثل حيًّا شاخصًا، فعلى مستوى الاهتمام بجانب الحفظ في الصدور نجد

أن الروايات تطالعنا بكثير من الأخبار التي تتحدث عن اعتناء العلماء بحفظ كلام العرب في صدورهم ولا سيما الشعر، ومن ذلك ما نجده في هذه الرواية التي تشير إلى ما مقدار ما بلغه حماد الراوية رأس مدرسة الكوفة من حفظ شعر العرب، إذ يروي صاحبها أن الخليفة الأموي الوليد بن يزيد سأل مرة حمادًاالراويةعن السبب الذي جعله يستحق لقب الراوية، فقال:" بأني أروي لكل شاعر تعرفه يا أمير المؤمنين أو سمعت به، ثم أروي لأكثر منهم ممن تعرف أنك لم تعرفه ولم تسمع به، ثم لا أنشد شعرًا قديمًا ولا محدثًا إلا ميزت القديم منه من المحدث، فقال الوليد: إن هذا العلم وأبيك كثير، فكم مقدار ما تحفظ من الشعر؟، قال: كثيرًا، لكني أنشدك على كل حرف من حروف المعجم مئة قصيدة كبيرة سوى المقطعات من شعر الجاهلية دون شعر الإسلام، قال: سأمتحنك في هذا، وأمره بالإنشاد، فأنشد الوليد حتى ضجر، ثم وكل به من استحلفه أن يصدقه عنه، ويستوفي عليه، فأنشده ألفين وتسعمئة قصيدة للجاهليين، وأخبر الوليد بذلك، فأمر له بمئة ألف درهم "[1].

وأما على مستوى الاهتمام بجانب الحفظ في السطور فقد يكون كافيًا أن نقف عند تلك الرواية التي تشير إلى أن الكسائي بعد أن أحاط بعلم أهل الكوفة رحل إلى الخليل بن أحمد في البصرة ليأخذ عنه، فلما أعجبه علمه سأله عن مصدر هذا العلم، فقال الخليل: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج إلى البادية ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبرًا في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ[2]، وتلك الرواية الأخرى التي تشير إلى أن أبا عمرو

[1] ضيف، شوقي، العصر الجاهلي، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط11، 1960م، ص151.

[2] ياقوت الحموي، معجم الأدباء، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط1، 1993م، ج4، 1738.

الشيباني قد دخل البادية ومعه دستيجتان من حبر، فما خرج حتى أفناهما بكتب سماعه عن العرب[1].

وأما على مستوى تحري الدقة في الجمع فقد حرص العلماء أشد الحرص على تحقق هذا الشرط، ظهر ذلك في مقامات كثيرة، منها ما اشترطوه من وجوب أن يكون الكلام الذي يتخذ مصدرا من مصادر الاحتجاج منقولًا عن عربي فصيح سليم السليقة، ولذلك حصر هذا الأمر بالقبائل التي كانت تسكن أواسط الجزيرة العربية بحيث يؤمن جانب اختلاطها بالأعاجم الذي يفسد اللغة. يقول السيوطي:" والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ".[2]

ومما يظهر فيه حرص العلماء على تحري الدقة في الجمع أيضًا ما اشترطوه في ناقل اللغة أو الراوي من العدالة والنزاهة رجلًا كان أم امرأة، حرًّا كان أم عبدًا[3]، ولعل ذلك هو ما فتح باب الانتقاد على بعض الرواة الذين قيل: إنهم لم يكونوا ملتزمين بشرط العدالة والنزاهة، من مثل حماد الراوية الكوفي وخلف الأحمر البصري. يقول ابن الأعرابي في حماد الراوية نقلًا عن المفضل:" قد سلط على الشعر من حماد الراوية ما أفسده، فلا يصلح أبدًا، فقيل له: وكيف ذلك؟، أيخطئ في روايته أم يلحن؟. قال: ليته كان كذلك، فإن أهل العلم يردون من أخطأ إلى الصواب، لا، ولمنه رجل عالم بلغات العرب

---

[1] ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار المنار، الزرقاء- الأردن، ط3، 1405هـ- 1985م، ص78.

[2] السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، ص47.

[3] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تقديم وتحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط1، 1377هـ 1957م، ص85.

وأشعارها ومذاهب الشعراء ومعانيهم، فلا يزال يقول الشعر يشبه به مذهب رجل ويدخله في شعره ويحمل عنه ذلك في الآفاق فتختلط أشعار القدماء ولا يتميز الصحيح منها إلا عند عالم ناقد، وأين ذلك؟ "[1]، ويقول الأصمعي في خلف الأحمر:" وضع على شعراء عبد القيس شعرًا موضوعًا كثيرًا وعلى غيرهم عبثًا بهم، فأخذ ذلك عنه أهل البصرة وأهل الكوفة "[2].

2-3- أثر علم القراءات في منهج تصنيف المادة اللغوية:

قد يكون الغوص في علم القراءات في هذا المقام أكبر بكثير من علمنا ونحن من غير المختصين بهذا المجال العظيم، أضف إلى ذلك أننا لسنا في وارد تعريف القارئ الكريم بماهية هذا العلم وأحواله وقضاياه، ولذلك سوف نقتصر على عرض قضاياه مما نرى له أثرًا في منهج النحاة في تصنيف المادة اللغوية، ومن ذلك:

1- النقل والرواية: من النظر في جوانب علم القراءات يتبين أن القراء قد قرروا أن المعول في صحة القراءة على النقل والرواية. يقول الإمام ابن الجزري:" وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية، وإذا ثبت عنهم لم يرده قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها "[3].

2- السند ودرجاته: لقد حظيت مسألة السند ودرجاته باهتمام كبير من جهة قراء القرآن الكريم، يدلك على ذلك ما اشترطوه في صحة القراءة من وجوب صحة سندها، إذ نص هذا الشرط على

[1] ضيف، شوقي، العصر الجاهلي، ص152.

[2] السابق نفسه، ص154.

[3] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص10- 11.

معرفتهم بأمر السند كما هي الحال عند رجال الحديث، وكذلك على معرفتهم بأمر درجاته من خلال إشارته إلى موضوع الصحة.

3- التواتر والصحة: وقد حظيت هذه المسألة باهتمام علماء القراءات، وقد تناولها في ضوء المعايير التي وضعوها للقراءات، وهي صحة السند وموافقة العربية ومطابقة النص، ومن يعد إلى كتاب(منجد المقرئين) للإمام ابن الجزري يجد فيه تفصيلًا للقول في هذه المسألة، أهم ما فيه هو تقسيم القراءة إلى متواترة وصحيحة[1]

4- شروط صحة القراءة: تعد هذه المسألة من المسائل المهمة في علم القراءات، إذ تناولت الشروط اللازمة لصحة القراءة محددة إياها بثلاثة شروط، هي[2]:

أ- موافقة العربية ولو بوجه من الوجوه النحوية.

ب- موافقة الرسم ولو احتمالًا.

ت- صحة السند.

وقد رأى علماء القراءات أن اختلال أي شرط من تلك الشروط يؤثر في تصنيفها، فإذا اختل الشرط الأول، وهو والخاصة بموافقة العربية كانت القراءة ضعيفة، وإذا اختل الشرط الثاني، وهو المتعلق بمطابقة الرسم كانت القراءة شاذة، وإذا اختل الشرط الثالث وهو المتعلق بصحة السند كانت القراءة باطلة[3].

هذه هي قضايا علم القراءات التي نرغب في الوقوف عندها في هذا المقام، وهي قضايا لو أردنا أن ننظر في منهج النحاة العرب في تصنيف المادة اللغوية التي جمعوها في ضوئها لوجدنا لها أكبر الأثر في رسم ملامحه، إذ

---

[1]ابن الجزري، منجد المقرئينومرشد الطالبين، عنيت بنشره مكتبة القدسي، القاهرة، 1350هـ، ص15 – 17.

[2] نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، ص40.

[3] نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، ص40.

سنجد للنقطتين الأوليين دورًا كبيرًا في صوغ النحاة لتعريف الاحتجاج اللغوي بقولهم: إنه" إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة"[1]، إذ انطوى هذا التعريف على مسألتي النقل وصحة السند.

على حين يظهر أثر النقطة الثالثة في منهج النحاة في أنهم قسموا المادة اللغوية إلى قسمين: متواتر وآحاد، وجعلوا شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة حدًّا لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب، والآحاد ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة، وهو دليل مأخوذ به، واعتدوا الأول دليلًا قطعيًّا يفيد العلم، أما الثاني فيفيد الظن "[2].

ويظهر أثر النقطة الأخيرة في منهج النحاة في أنهم قد التزموا بها في تعاملهم مع القراءات القرآنية وإن كانوا قد تشددوا في شرط موافقة العربية ولو بوجه أكثر من غيره على خلاف القراء الذين كان شرط صحة السند هو الشرط المقدم لديهم، وبناء عليه نظروا إلى القراءة التي لا يتحقق فيها صحة السند قراءة توصف بأنها باطلة[3].

3-3- أثرعلم أصول الفقه في منهج دراسة المادة اللغوية:

لم يتوقف أثر علوم القرآن الكريم في النحو العربي عند حدود التأثير في منهج جمع المادة اللغوية الذي كان لعلم جمع القرآن الكريم قصب السبق فيه، ومنهج تصنيف المادة اللغوية الذي كان لعلم القراءات القرآنية قصب السبق فيه، بل امتد الأمر إلى ما هو أبعد من ذلك، وهو التأثير في منهج دراسة المادة اللغوية، وذلك من خلال تأثير علم أصول الفقه الذي هو امتداد لعلم الفقه ولاحق به في علم أصول النحو الذي هو امتداد لعلم النحو ولاحق به.

---

[1] الأفغاني، سعيد، من تاريخ النحو، ص17.

[2] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص83- 84.

[3] نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، ص40.

ولكيلا يبقى الأمر في نطاق النظرة التخمينية لا بأس في وقفة سريعة عند علمي أصول الفقه وأصول النحو قبل تفصيل القول في أوجه التشابه بينهما والحكم بتأثير الأول في الثاني نشأة وتسمية وموضوعًا.

أ- علم أصول الفقه:

يعد علم أصول الفقه من العلوم المستحدثة في بيئة العلوم القرآنية كما يقول ابن خلدون في مقدمته المعروفة[1]، إذ إن أقدم كتاب وصل إلينا في هذا الموضوع هو رسالة الإمام الشافعي(ت 204هـ) التي كتبها استجابة لطلب عبد الرحمن بن مهدي المحدث المشهور(ت198هـ)، لكن ذلك لا يعني أن المشتغلين بالفقه قبل ذلك لم يكونوا يطبقون تلك الأصول التي يبينها هذا العلم في جهودهم الفقهية التطبيقية[2].

فالثابت أن أهل هذا الدين كانوا يعرفون هذه الأصول ويطبقونها منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم، يظهر ذلك في مواقف كثيرة، منها ما نراه في جواب معاذ بن جبل عندما أرسله الرسول صلى الله عليه وسلم إلى اليمن، إذ سأله عليه الصلاة والسلام:" كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: بكتاب الله، قال: فإن لم يكن في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: فإن لم يكن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؟، قال: أجتهد رأيي ولا آلو، قال: فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره وقال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم لما يرضي رسول الله "[3]، إذ يشير هذا الجواب إلى معرفة معاذ بثلاثة أصول، هي الكتاب والسنة والاجتهاد.

---

[1] ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، دار ومكتبة الهلال، بيروت- لبنان، 2008م، ص288.

[2]نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، ص9.

[3]ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام - المملكة العربية السعودية، ط1، 1414هـ- 1994م، ص845.

وإذا كان هذا في عهد النبي عليه الصلاة والسلام فإن الدارس لا يعدم أن يجد أمثلة كثيرة أخرى بعده[1] وصولًا إلى عهد الإمام الشافعي الذي ينسب إليه هذا العلم، وهو ما يعني أن استحداث الإمام الشافعي له هو استحداث تدوين، وليس استحداث إيجاد، وإن كان ذلك لا يقلل من قيمة عمل الشافعي الذي دفع كثيرًا من العلماء بعده إلى البحث والكتابة في هذا الأمر حتى أصبح علمًا شامخًا مستقرًّا.

وهو بعد ذلك علم يتناول أدلة الفقه التي قام على أساس من مراعاتها والعمل بها. يقول صاحب الاقتراح في علم أصول النحو نقلًا عن ابن الأنباري الذي راح يقارن بين أصول الفقه وأصول النحو، يقول: " كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله "[2].

أما موضوعه، فهو يتمثل في أمرين، هما: الأدلة الشرعية والأحكام الشرعية. يقول الدكتور وهبة الزحيلي:" وموضوع أصول الفقه أمران هما الأدلة الشرعية من حيث كونها أداة الاستنباط، والأحكام الشرعية من حيث كونها نتيجة الاستنباط وأنها تثبت بالأدلة، وهذه نظرية جمهور الأصوليين، وهي الراجحة، لأنهم يقولون: موضوع أصول الفقه هو الأحكام الشرعية من حيث ثبوتها بالأدلة "[3].

---

[1] يدل على ذلك ما ورد من أن أبا بكر رضي الله عنه كان إذا ورد عليه حكم نظر في كتاب الله تعالى فإن وجد ما يقضي به قضى، وإن لم يجد في كتاب الله نظر في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن وجد فيها ما يقضي به قضى، فإن أعياه ذلك سأل الناس: هل علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيه بقضاء؟، فربما قام إليه القوم فيقولون: قضى فيه بكذا وكذا، فإن لم يجد سنة سنها النبي صلى الله عليه وسلم جمع رؤساء الناس فاستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به، كما يدل على ذلك أن عمر بن الخطاب كان يسلك هذا المسلك من النظر في الكتاب والسنة فإن لم يجد عن قضاء لأبي بكر في مثل ما يقضى به، فإن لم يجد جمع علماء الناس واستشارهم. انظر: خلاف، عبد الوهاب، علم أصول الفقه، دار القلم، دمشق، ط8، د.ت، ص22.

[2] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص23.

[3] الزحيلي، وهبة، الوجيز في أصول الفقه، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، إعادة الطبعة الأولى، 1419هـ 1999م، ص14.

وأما الغاية منه، فهي" تمكين المجتهد من تطبيق قواعده لأخذ الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية، فمن توافرت لديه أهلية الاجتهاد يستطيع بقواعد الأصول فهم النصوص الشرعية الجلية والخفية واستخلاص ما تدل عليه من أحكام، كما يستطيع استخدام القياس والاستحسان والاستصلاح والاستصحاب وغيرها من المصادر لمعرفة أحكام الوقائع الجديدة.

أما من لم تتوافر لديه أهلية الاجتهاد فيستفيد من علم الأصول للتعرف على طرق استنباط الأحكام وتخريج أحكام جديدة للمسائل الطارئة بالاعتماد على قواعد الأئمة وفتاويهم في مسائل مشابهة والموازنة بين آراء الفقهاء وأدلتهم في مختلف القضايا الاجتهادية والترجيح بينها واعتماد الأقوى دليلًا "[1].

وأما الأصول التي هي ميدان بحثه فهي إن كانت في جواب معاذ بن جبل ثلاثة أصول هي: القرآن الكريم والسنة الشريفة والاجتهاد فإنها قد وصلت في كتب أصول الفقه إلى أحد عشر أصلًا، هي: القرآن الكريم والسنة الشريفة والإجماع والقياس والاستحسان والمصلحة المرسلة والعرف وشرع من قبلنا ومذهب الصحابي وسد الذرائع والاستصحاب[2].

لكن هذه الإضافات لا تلغي حقيقة الأصالة والتقدم للأصول التي ذكرها معاذ رضي الله عنه، فالعلماء بعد أن أضافوا هذه الإضافات لم يلغوا حقيقة أن الأصول التي ذكرها معاذ مضافًا إليها أصل الإجماع تمثل الأصول المتفق عليها بين جمهور المسلمين، في حين تمثل الأخرى الأصول المختلف بها في عملية الاستدلال الفقهي[3].

---

[1] الزحيلي، وهبة، الوجيز في أصول الفقه ، ص15.

[2] السابق ، ص21.

[3] السابق، ص21.

ولاشك أن السبب الرئيس في تقدم تلك الأصول الأربعة راجع، بالإضافة إلى اتفاق علماء المسلمين عليها، راجع إلى ورودها في النص القرآني في قوله تعالى:﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم، فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلًا ﴾{النساء،الآية59}.

وثمة تقسيم آخر لتلك الأصول اعتمد معيارًا آخر غير معيار الاتفاق، وهو معيار المصدر الذي تعود إليه، وقد قسمت هذه الأصول بمقتضاه قسمين أيضًا[1]:

1- أدلة نقلية: وهي الكتاب والسنة ويلحق بهما الإجماع وشرع من قبلنا ومذهب الصحابي.

2- أدلة عقلية: وتقتصر على القياس، ويلحق به الاستحسان والمصالح المرسلة والاستصحاب.

ب- علم أصول النحو:

إذا كان علم أصول الفقه من العلوم المستحدثة في بيئة العلوم القرآنية فإن علم أصول النحو هو أيضًا من العلوم المستحدثة في بيئة علوم اللغة العربية، إذ إننا لا نكاد نقع على تصنيف فيه واضح المعالم قبل كتاب الخصائص لابن جني(ت392هـ) الذي تحدث فيه عن الاطراد والشذوذ والسماع والقياس وتعارضهما وعلل العربية وتخصيص العلل والفرق بين العلة الموجبة والمجوزة وتعارض العلل وتعدي العلة وعلة العلة وحكم المعلول بعلتين وإدراج العلة واختصارها والزيادة في صفتها ودور الاعتلال والاستحسان والاحتجاج بقول المخالف وإجماع أهل العربية متى يكون حجة وعدم النظير وإسقاط الدليل والحمل على أحسن الأقبحين والحمل على

[1]نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، ص13- 14.

الظاهر وغلبة الفروع على الأصول وترافع الأحكام وخلع الأدلة وحمل الأصول على الفروع والحكم يقف بين حكمين وبقاء الحكم مع زوال العلة وغير ذلك[1].

نقول ذلك وإن كنا ندرك تمامًا أن تلك الأصول أو بعضها لم تكن بعيدة عن تطبيقات النحاة قبل ابن جني، وما أمر السماع والقياس وخلافات أهل البلدين فيهما ببعيد عنا، بل إننا لا نعدم أن نجد إشارات صريحة إلى حرف أو حرفين من تلك الأصول على حد قول ابن جني في إشارته إلى كتاب أبي بكر بن السراج(ت316هـ) السابق للخصائص والمسمى: الأصول في النحو[2].

فابن جني هو المؤسس الحقيقي لهذا العلم، وكل من جاؤوا بعده ونظروا في هذا الفن، من مثل أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري(ت577هـ) وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(911هـ) قد أفادوا منه، وبنوا على جهوده حتى استقامت قناة هذا العلم وتميز بين علوم العربية المعروفة، فكان له مفهومه الخاص الذي عبر عنه ابن الأنباري في ما نقل عنه السيوطي بقوله:" هي أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله "[3].

كما كان له موضوعه الخاص المتمثل بالأدلة النحوية والأحكام النحوية المستنبطة من خلال الالتزام بتلك الأدلة، وغايته الخاصة المتمثلة بتمكين من توافرت له أهلية الاجتهاد في اللغة من فهم النصوص اللغوية واستخلاص ما تدل عليه من أحكام، ومن لم تتوافر له أهلية الاجتهاد في اللغة من التعرف إلى طرق استنباط الأحكام.

[1] يمكن تتبع هذه الموضوعات تفصيلًا في كتاب الخصائص لابن جني.

[2] ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية- المكتبة العلمية، القاهرة، 1952م، ج1، ص2.

[3] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص23.

كما كان له تصورهالواضح لتلك الأصول وإن كان هنالك اختلاف بين العلماء في هذه المسألة، إذ جعلها ابن جني ثلاثة أصول، هي: السماع والإجماع والقياس، وجعلها ابن الأنباري ثلاثة، هي النقل والقياس واستصحاب الحال، وجعلها السيوطي أربعة، هي: السماع والإجماع والقياس واستصحاب الحال، فجمع بين ما اختلف فيه الأولان[1].

وكذلك لماهية كل أصل، إذ شرح مقصوده بالسماع وحدد مصادره من قرآن كريم وسنة شريفة وكلام منسوب إلى العرب من نظم ونثر، وفصل في ذلك كله خير تفصيل وأوفاه[2]، كما شرح مقصوده بالإجماع اللغوي وعرض لمشروعية مخالفته وبين أنواعه من مثل إجماع الرواة وإجماع العرب وإجماع النحاة، والإجماع القولي والإجماع السكوتي[3]، وشرح أيضًا مقصوده بالقياس وحدد أركانه من المقيس عليه والمقيس والعلة الجامعة والحكم مبينًا ماهية المقيس عليه الذي قد يكون كلامًا مسموعًا مطردًا أو شاذًّا، وقد يكون حكمًا نحويًّا، كما بين ماهية المقيس الذي قد يكون كلامًا(صيغ ومفردات واشتقاقات غير منقولة تقاس على مثيل منقول)، وقد يكون حكمًا هو من باب الفرع على الأصل أو الأصل على الفرع أو النظير على النظير أو الضد على الضد، وبين أيضًا العلة النحوية ومسالكها كالإجماع والنص والإيماء والسبر والتقسيم والمناسبة والشبه والطرد وإلغاء الفارق، والقوادح فيها كالنقض وتخلف العكس وعدم التأثير وفساد الاعتبار،وأقسامها كالعلة التعليمية والعلة القياسية والعلة الجدلية إضافة إلى تقسيمات أخرى أوغلت في التفصيل ليس ههنا مجال الحديث عنها، وبين أيضًا الحكم فتحدث عن أنواعه كالحكم الذي ثبت استعماله عن العرب والحكم الذي ثبت بالقياس،

---

[1]نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، ص26.

[2] السابق، ص29 – 74.

[3] السابق، ص75 – 93.

وعن درجاته كالحكم الواجب والحكم الحسن والحكم الممنوع والحكم القبيح وحكم خلاف الأولى والحكم الجائز على السواء[1].

وهو إذا كان قد تحدث عن ماهيات كل الأصول السابقة فإن لم يدع الحديث عن أصل استصحاب الحال، وقد تناول حديثه عنه المعنى المقصود به ومكانته عند القائلين به وأثره في تجريد الأصول وغير ذلك من المسائل التي تتعلق به[2].

ج- أوجه التشابه بينهما والحكم بتأثير أصول الفقه في أصول النحو:

بعد هذا الاستعراض لقضايا العلمين تبين مدى التلاقي بين بينهما من حيث المفهوم والموضوع والغاية، بل ومن حيث الأصول التي يقررها كل منهما للفقه وللنحو وحيثيات تلك الأصول.

فعلى مستوى المفهوم نجد أن كلا العلمين يدرس أدلة موضوعه التي تفرعت عنها فروعه وأصوله، فأصول الفقه يدرس أدلة الفقه، وأصول النحو يدرس أدلة النحو.

وعلى مستوى الموضوع نجد أن أصول الفقه يدرس الأدلة الشرعية والأحكام الشرعية المستنبطة من تطبيق تلك الأدلة، وأصول النحو يدرس الأدلة النحوية والأحكام النحوية المستنبطة من خلال الالتزام بتلك الأدلة.

وعلى مستوى الغاية نجد أن غاية أصول الفقه هي أنيستطيع من توافرت لديه أهلية الاجتهاد فهم النصوص الشرعية الجلية والخفية واستخلاص ما تدل عليه من أحكام، كما يستطيع استخدام القياس والاستحسان والاستصلاح والاستصحاب وغيرها من المصادر لمعرفة أحكام الوقائع الجديدة، وأن يستطيع من لم تتوافر لديه أهلية الاجتهاد التعرف على طرق استنباط الأحكام وتخريج أحكام جديدة للمسائل الطارئة بالاعتماد على

---

[1] نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، ص95 – 138.

[2] السابق، ص139 – 148.

قواعد الأئمة وفتاويهم في مسائل مشابهة والموازنة بين آراء الفقهاء وأدلتهم في مختلف القضايا الاجتهادية والترجيح بينها واعتماد الأقوى دليلًا.

وهي غاية لا تختلف كثيرًا عن غاية أصول النحو الذي يرمي إلى تمكين من توافرت له أهلية الاجتهاد في اللغة من فهم النصوص اللغوية واستخلاص ما تدل عليه من أحكام، ومن لم تتوافر له أهلية الاجتهاد في اللغة من التعرف إلى طرق استنباط الأحكام.

وعلى مستوى الأصول التي يقررها كل منهما لموضوعه نجد أن أصول الفقه يعتد بأحد عشر أصلًا، هي القرآن الكريم والسنة الشريفة والإجماع والقياس والاستحسان والمصلحة المرسلة والعرف وشرع من قبلنا ومذهب الصحابي وسد الذرائع والاستصحاب، ثم يجعلها على درجتين: الأولى هي الأصول المتفقة عليها بين جمهور المسلمين، وهي القرآن الكريم والسنة الشريفة والإجماع والقياس، والثانية هي الأصول المختلف بها في عملية الاستدلال الفقهي، وهي الاستحسان والمصلحة المرسلة والعرف وشرع من قبلنا ومذهب الصحابي وسد الذرائع والاستصحاب.

في حين نجد أصول النحو يعتد بخمسة منها، هي القرآن الكريم والسنة(وقد جمع بينهما تحت اسم السماع بعد أن أضاف إليهما كلام العرب المنظوم والمنثور) والإجماع والقياس واستصحاب الحال.

وعلى مستوى حيثيات تلك الأصول وتفاصيلها نجد أن كلا العلمين قد ذهب مذاهب متشابهة يمكن أن نلخصها أهمها بما يلي:

1- الاهتمام الكبير بالنصوص اللغوية واتخاذها الأساس الذي تستنبط منه الأحكام الشرعية واللغوية.
2- الاهتمام بقضية الأصل والفرع.
3- الاهتمام بالعلة التي تقود إلى الحكم.
4- الاهتمام بقضية التبويب وتعريف الأبواب.
5- الاهتمام بقضية تقسيم الحكم إلى أقسام.

6- الاهتمام بقضية قواعد الترجيح بين الأدلة المتعارضة.
7- تشابه المصطلحات، ومن ذلك ما نراه من إطلاق مصطلح الأصول على أدلة الأحكام في العلمين فضلًا عن المصطلحات الدالة على الأصول كالإجماع والقياس واستصحاب الحال وكذلك المصطلحات الدالة على طرق الاستدلال.

كل ذلك يدل على مدى التشابه بين العلمين ويحكم بالتأثير الكبير الذي كان لأصول الفقه في أصول النحو بوصف أصول النحو متأخرًا عن أصول الفقه من حيث النشأة، فإذا كان علم أصول النحو قد نشأ مع ابن جني الذي عاش في القرن الرابع الهجري فإن أصول الفقه قد نشأ مع الإمام الشافعي الذي عاش في القرن الثاني الهجري وتوفي في بداية القرن الثالث الهجري.

4- الخاتمة:

حاول البحث أن يتبين الأثر الذي كان للقرآن الكريم وعلومه في منهج علماء النحو العرب من خلال الالتزام بخطة تناولت أثر القرآن الكريم أولا ثم أثر علومه، ولاسيما علم جمع القرآن الكريم وعلم القراءات وعلم أصول الفقه، وقد انتهى إلى النتائج التالية:

1- لقد ترك القرآن الكريم وعلومه أثرا كبيرا في تحديد المنهج العام للنحاة، تجلى على المستوى الأول(القرآن الكريم) من خلال ثلاث نقاط هي: تحديد المادة اللغوية وجمع المادة اللغوية ودراسة المادة اللغوية، وتجلى على المستوى الثاني(علوم القرآن) من خلال رسم صورة منهج جمع المادة اللغوية ومنهج تصنيف المادة اللغوية ومنهج دراسة المادة اللغوية من خلال بيان الأصول الكلية التي تتحكم بتلك الدراسة للوثوق بالأحكام الناتجة عنها.

2- لقد منح التزام النحاة بخصوصية القرآن الكريم وعلومه منهجهم الكثير من مزايا الدقة والموضوعية في جمع المادة اللغوية وكذلك في دراستها وتحليلها، ولا شك أن ذلك أمر في غاية الأهمية.

3- رغم الأهمية البالغة لالتزام النحاة بالقرآن الكريم وعلومه في منهجهم إلا أنه قد ترك بعض الآثار التي لا تناسب خصوصية الظاهرة اللغوية، ولعل أهم ما في ذلك هو ما نراه في مستوى أثر أصول الفقه، إذ إن ابتناء أصول النحو على شاكلة أصول الفقه قد حرمنا من النظر في الأسس والأصول الحقيقية التي قامت عليها النظرية النحوية العربية على مستوى تحديد مكونات الجملة وخصائص تلك المكونات والتغيرات التي تطرأ على تلك المكونات والخصائص على حد السواء. أضف إلى ذلك أن هذا الالتزام بالقرآن الكريم وعلومه في دراسة الظاهرة اللغوية قد أعطى تلك الدراسة والنتائج المتولدة عنها قداسة كبيرة جعلت كل محاولة لاحقة للنظر في ذلك هي أشبه ما يكون بالمساس بطهر مقدس.

كما انتهى البحث إلى بعض المقترحات والتوصيات، نوجزها بالتالي:

1- إعطاء الدراسات المتعلقة بهذا الجانب المزيد من العناية والاهتمام.

2- البحث في المؤثرات الأخرى التي تركت بصمتها في النحو العربي والمنهج الذي قام عليه، ونخص بالذكر المنطق الإغريقي وعلم الكلام.

3- عقد مؤتمر أو ورشة علمية تتناول أثر كل الجوانب السابقة في منهج النحو العربي.

المصادروالمراجع:

1- القرآن الكريم

2- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تقديم وتحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط1، 1377هـ 1957م.

3- ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، دار المنار، الزرقاء- الأردن، ط3، 1405هـ- 1985م.

4- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، د.ت، ج1.

5- ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، عنيت بنشره مكتبة القدسي، القاهرة، 1350هـ.

6- ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية- المكتبة العلمية، القاهرة، 1952م، ج1.

7- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، دار ومكتبة الهلال، بيروت- لبنان، 2008م.

8- ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام - المملكة العربية السعودية، ط1، 1414هـ- 1994م.

9- ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، 1402هـ - 1982، ج3.

10- أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة- مصر، ط1، 2006م.

11- الأفغاني، سعيد، من تاريخ النحو، دار الفكر، دمشق، د.ت.
12- الإمام مسلم، صحيح مسلم، دار طيبة، الرياض- السعودية، ط1، 1427هـ- 2006م،، المجلد1.
13- خلاف، عبد الوهاب، علم أصول الفقه، دار القلم، دمشق، ط8، د.ت.
14- الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث- بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، 1979م.
15- الزحيلي، وهبة، الوجيز في أصول الفقه، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، إعادة الطبعة الأولى، 1419هـ 1999م.
16- الزركشي، محمد بن عبدالله، البرهان في علوم القران، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة- مصر، ج3.
17- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق- سورية، ج8.
18- السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، ضبطه وعلق عليه عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له علاء الدين عطية، دار البيروني، ط2، 1427هـ- 2006م.
19- شوش، محمود، أثر ابن مالك صاحب الألفية في اللغة العربية، وهو بحث منشور في الكتاب الصادر عن المؤتمر الدولي الذي انعقد في جامعة ماردين آرتقلو التركية ما بين 15-17 أيار عام2017م تحت عنوان: المؤلفات الكلاسيكية السريانية والعربية والكردية.

20-الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق طـه عبد الـرؤوف سعد، المكتبـة التوفيقية، د.ت، ج1.
21-ضيف، شوقي، العصر الجاهلي، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط11، 1960م.
22-الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل القرآن، تحقيقعبدالله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط1422،1هـ - 2001م.
23-عتر، نور الدين، علوم القرآن الكريم، مطبعة الصباح، دمشق، ط1، 1414هـ - 1993م.
24-العدواني، خالد حسن، اللغة بين التواصل والتعايش، وهو منشور ضمن كتاب(التعايش وأشكاله من منظر العلوم الإسلامية)، دار صون جاق، أنقرة، ط1، 2020.
25-المبرد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1415هـ - 1994م، ج1.
26-نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت- لبنان، ط1، 1407هـ- 1987م.
27-ياقوت الحموي، معجم الأدباء، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط1، 1993م، ج4.

النَّحْوُ العَرَبِيُّ بَيْنَ البِنْيَةِ وَالوَظِيْفَةِ

1- مقدمة:

يمثل هذا البحث، كما يشير عنوانه الرئيس، محاولة أولية لبيان تعامل النحو العربي مع جانبي البنية والوظيفة في التركيب العربي الذي اتخذ عند أصحاب هذا العلم موضوعًا للدراسة والبحث والنظر والتحليل.

وهو يهدف من وراء ذلك إلى تحقيق ما يلي:

أ- رصد الصورة الحقيقية لذلك التعامل وتقديمها إلى القارئ الكريم بينة واضحة.

ب- كشف أوجه الإصابة والقصور في ذلك التعامل، على نحو يجعل من الميسور تعزيز الحسن وتثبيته، وتجاوز غير الحسن بإصلاحه وتقويم صورته.

ت- البحث عن آلية علمية للجمع بين ذينك الجانبين في عملية التحليل النحوي للتركيب العربي تتجاوز أخطاء تلك المحاولات القليلة التي سعت إلى مثل هذه الغاية من دون خطة علمية متناسقة ومحكمة.

أما خطته في تناول هذا الموضوع، فتقوم على أربع نقاط، إضافة إلى المقدمة التي اتخذت أساسًا للتعريف بالبحث موضوعًا وأهدافًا وخطة ومنهجًا، والخاتمة التي اتخذت أساسًا لاستعراض نتائج هذا البحث، وهذه النقاط هي:

- في النحو والبنية والوظيفة: وقد أريد لها أن تكون محطة لرصد مدلولات تلك المصطلحات التي وردت في العنوان الرئيس.

- النحو العربي والبنية: وقد أريد لها أن تكون محطة لبيان الآلية التي درس بها علم النحو بنية التركيب العربي بعد الإشارة إلى الأهمية الكبيرة التي أولاها هذا العلم لجانب البنية حتى بدا وكأنه نحو بنية في أسه وأساسه.

- النحو العربي والوظيفة: وقد أريد لها أن تكون محطة لرصد جوانب دراسة الوظيفة في التركيب العربي في المراحل الأولى التي سبقت نشأة علم معاني النحو، ثم في مرحلة ما بعد هذه النشأة.

- طروحات وآراء: وقد أريد لها أن تكون محطة لتقديم طروحات وآراء جديدة في هذا الشأن تتناول إصلاح ما نراه من جوانب نقص في تعامل النحاة مع بنية التركيب ووظيفته، كما تتناول تقديم تصور جديد للجمع بين البنية والوظيفة في عملية التحليل النحوي للتركيب العربي.

وهو يترسم بعد ذلك كله خطا المنهج البنوي في جانبيه الوصفي والتفسيري؛ فهو كما يُعنى بوصف هذه القضية وكشف ملامحها كما يراها من خلال البحث والنظر، لا ينسى بعد ذلك أن يقدم التعليلات والتفسيرات التي ترضي طموحات العقل الذي لا ينفك يتساءل في كل ما يعترض سبيله في حركته الدائبة نحو المعرفة والتبصُّر.

2- في النحو والبنية والوظيفة:

وسوف نحاول في هذا المقام أن نوضح، كما أشرنا في التقديم السابق، مدلولات مصطلحات النحو والبنية والوظيفة التي وردت في العنوان الرئيس.

2-1- النحو:

يستطيع الناظر في كتب النحو العربي أن يجد تعريفات كثيرة لهذا المصطلح تختلف باختلاف المعايير التي كان أصحاب هذه التعريفات ينطلقون منها، وذلك على النحو التالي:

أ- **معيار الغاية:** ومن التعريفات التي يمكن أن تندرج تحت هذا المعيار تعريف أبي الفتح بن جني الذي يقول:" هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه؛ من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها، رُد به إليها"[1] .

[1] ابن جني، الخصائص، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م، ج1، ص36.

ب- **الغاية والمصدر:** ومن التعريفات التي يمكن أن تندرج تحت هذا المعيار تعريف ابن السراج الذي يقول:" النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة"[1]

ت- **الماهية:** ومن التعريفات التي يمكن أن تندرج تحت هذا المعيار تعريف ابن عصفور الذي يقول:" علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أجزائه التي ائتلف منها"[2] ، وكذلك تعريف الشيخ خالد الأزهري الذي يقول:" علم بأصول تعرف بها أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً"[3] .

ث- **الماهية والغاية:** ومن التعريفات التي يمكن أن تندرج تحت هذا المعيار تعريف ابن يعيش الذي يقول:" النحو قانون يتوصل به إلى كلام العرب"[4]

ج- **الموضوع:** ومن التعريفات التي يمكن أن تندرج تحت هذا المعيار تعريف السيد علي حسن مطر الذي يقول:" العلم الباحث عن أحكام الكلمة المركبة"[5] .

ح- **الماهية والموضوع:** ومن التعريفات التي يمكن أن تندرج تحت هذا المعيار تعريف بعض النحاة الذي يقول:" علم تعرف به أحوال الكلمات العربية مفردة ومركبة"[6] ، وتعريف الأستاذ إبراهيم مصطفى الذي يقول:" هو قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة،

---

[1] نفسه، ص34.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م، ج1، ص45.

[3] الأزهري، الشيخ خالد، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م، ج1، ص11-12.

[4] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص66.

[5] قريرة، توفيق، المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، دار محمد علي للنشر، تونس، 2003م، ص71.

[6] الغلاييني، الشيخ مصطفى، جامع الدروس العربية، راجع هذه النسخة الدكتور محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية، صدا- بيروت، ط34، 1418ه- 1997م، ج1، ص9، وينظر أيضًا: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، 1422ه- 2001م، ج1، ص265.

والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة، ويمكن أن تؤدي معناها، وذلك أن لكل كلمة وهي منفردة معنى خاصًّا تتكفل اللغة ببيانه، وللكلمات مركبة معنى هو صورة لما في أنفسنا، وما نقصد أن نعبر عنه ونؤديه إلى الناس، وتأليف الكلمات في كل لغة يجري على نظام خاص بها، ولا تكون العبارات مفهمة ولا مصورة لما يراد حتى تجري عليه ولا تزيغ عنه" ، وتعريفنا الذي يقول:" النحو علم تعرف به أحوال الكلمات العربية مفردة ومركبة والجمل العربية مفردة ومركبة"[1] .

2-2- البنية:

يُعد مصطلح البنية من المصطلحات العابرة لحدود العلوم المعاصرة، فهو يستخدم في مجالات علمية عدة، من مثل الفلسفة وعلم الاجتماع واللسانيات وما تفرع عنها من دراسات، من مثل الأسلوبية والبنائية النقدية[2].

وقد بدأ دخول هذا المصطلح إلى الدراسات اللسانية الحديثة في مطلع القرن العشرين، واتخذ استعماله فيها منحى متدرجًا؛ إذ استعمل بداية بمعناه دون لفظه، وذلك في محاضرات دوسوسير التي صدرت بعد موته، ثم كان أول استعمال صريح له في اللسانيات الحديثة في سنة 1929م، وذلك في البيان الذي أعلنه المؤتمر الأول للغويين السلاف الذي شارك فيه بعض اللغويين المعروفين، من أمثال تروبتسكوي وجاكبسون[3].

على أن استقرار هذا المصطلح في الدرس اللساني الحديث لا يعني اتفاق الباحثين على مفهوم واضح ومحدد له، بل يمكن القول: إن مفهوم هذا

---

[1] مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، دار الفكر العربي، القاهرة، 1992م، ص2-3.

[2] العابد، أحمد وآخرون، المعجم العربي الأساسي للناطقين بالعربية ومتعلميها، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1989م، ص179.

[3] حبيبة، شاطر، البنية اللغوية في ديوان وشم على زند قرشي للشاعر عيسى لحيلح: قصيدة وشم على زند قرشي أنموذجًا، وهو رسالة ماجستير نوقشت في جامعة العربي بن مهيدي بالجزائرفي العام الدراسي 2013- 2014م، ص5,

المصطلح هو من أكثر ما اختلف فيه أصحاب هذا الاتجاه، وهو اختلاف ترك أثره بعد ذلك على وضوح البنائية بصورة عامة مفهومًا وماهية ووظيفة[1].

ولذلك سوف نربأ بأنفسنا عن الخوض في تفاصيل التعريفات التي ساقها العلماء بغرض توضيح مقصودهم بالبنية لنقرر حقيقة عامة يبدو أنها موضع اتفاق بين من حاولوا النظر في مفهوم البنية في الدراسات اللسانية والنقدية، وهي أن البنية التي تهم الباحث في اللغة والأدب تطلق على معنيين رئيسين[2]:

1- النص المكون من أجزاء متماسكة يتوقف كل منها على الآخر، ولا يمكن أن يكون ما هو إلا بسبب علاقته به.
2- النموذج والقواعد الأصلية التي تسير وفقها صور كلام المتكلمين وتحذو حذوها وتتقيد بها مهما بدا بينها من تباين.

ولعل وجه الاختلاف الأساسي بين هذين المعنيين أن الأول ينظر إلى البنية حسية، فيجعلها النص اللغوي بما ينطوي عليه من عناصر تربط بينها علاقات قوية تجعل فهم كل منها متوقفًا على العناصر الأخرى التي تدخل معه في علاقة الترابط هذه، في حين أن الثاني ينظر إلى البنية نظرة تجريدية، فهي بمقتضاه ليست شيئًا يمكن ملاحظته، بل هو بنية مجردة أو نموذج لا وجود له إلا في أذهان المتكلمين.

2-3- الوظيفة:

ارتبط مصطلح الوظيفة في الدرس اللغوي الحديث باللسانيات الوظيفية التي ترى أن البنى اللغوية محكومة بوظائف اللغة التي لا تتحقق إلا في سياقات الكلام الفعلي[3]، من مثل مدرسة براغ، ثم المدرسة السياقية

---

[1] السلمي، عبدالله ومختار الغوث، منهجية البحث في اللغة والأدب، خوارزم العلمية ناشرون ومكتبات، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، ط2، 2014م، ص164.
[2] المصدر السابق، ص166- 167.
[3] علي، محمد محمد يونس، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت- لبنان، 2004م، ط1، ص105.

الإنجليزية، ثم اللسانيات النصية ابتداءً برائدها هاليداي الذي استطاع أن ينقل أفكار المدرسة السياقية من مستوى الجملة إلى مستوى النص، ثم اللسانيات التخاطبية التي تعد امتدادًا واستكمالًا لجهود المدارس الوظيفية السابقة[1].

أما دلالته في تلك اللسانيات فقد اتخذت مسارين أشار إليهما الدكتور أحمد المتوكل في كتاباته؛ إذ حددها مرة تحديدًا يقربها من العلاقة، فقال: هي" العلاقة القائمة بين مكونين أو مكونات في المركب الاسمي أو الجملة"[2]، وقد ميز فيها في هذا التحديد بين ثلاثة أنواع، هي: الوظائف الدلالية(منفذ، متقبل، مستقبل، زمان، أداة، ... إلخ)، والوظائف التركيبية(فاعل، مفعول به)، والوظائف التداولية(محور، بؤرة، ... إلخ).

في حين حددها مرة أخرى تحديدًا يقربها من الدور الذي هو الغرض الذي تسخر الكائنات البشرية اللغات الطبيعية من أجل تحقيقه.

ولعل الفرق بين التحديدين أن الأول يربط الوظيفة بمكونات الجملة أو المركب، في حين أن الثاني يربطها بنسق اللغة كاملًا[3].

3- النحو العربي والبنية:

وفي هذا المبحث محاولة لرصد تعامل النحاة العرب مع بنية التركيب العربي من خلال بيان أهمية البنية في هذا النحو، ثم من خلال رصد مستويات تحليل البنية فيه.

3-1- أهمية البنية في النحو العربي:

لا يصعب على الباحث المدقق في مباحث النحو العربي أن يلاحظ الأهمية الكبيرة التي حظيت بها بنية التركيب العربي عند أصحاب هذا الفن، لا يفرق بينهم في ذلك مذاهبهم النحوية من بصرية وكوفية وبغدادية ومدنية وشامية

---

[1] نفسه، ص98.

[2] المتوكل، أحمد، التركيبيات الوظيفية قضايا ومقاربات، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط - المغرب، ط1، 2005م، ص21.

[3] المصدر السابق، ص23.

ومصرية وأندلسية، ولا أماكن عيشهم، ولا أزمنة وجودهم، ولا انتماءاتهم العلمية، بل إن الباحث في هذا الشأن لا يجد حرجًا في القول: إن الاهتمام بالبنية قد طغى طغيانًا بينًا على الجانب الوظيفي للتركيب الذي بقي تابعًا للجانب البنوي حتى انشق عنه انشقاقًا تامًّا بظهور علم معاني النحو[1] الذي ما لبث أن أنكر الأصل الذي ينتمي إليه، ولحق بعد ذلك بركب البلاغة العربية وعلومها تاركًا علم النحو تحت رحمة تلك الأقيسة والقوالب الجامدة التي قتلت في ذلك العلم كل روح.

3-2- مستويات تحليل البنية في النحو العربي:

إن اهتمام العلماء الكبير ببنية التركيب العربي قد قادهم إلى خطة نقاط ثابتة في دراستهم لم نعلم من أشار إليها من قبل رغم وضوحها[2] ورغم الفائدة الكبيرة التي يمكن أن تجنى من جراء الالتفات إليها في عملية النظر في النحو العربي، وهذه النقاط الثلاث في زعمنا هي على الترتيب: الأبواب التي يتألف منها التركيب العربي بشكليه الجملة والنصي[3]، والخصائص التي تتحدد في ضوئها تلك الأبواب التي يتألف منها التركيب العربي بشكليه الجملة والنصي، والتغيرات التي تطرأ على تلك الأبواب والخصائص التي تتحدد في ضوئها تلك الأبواب التي يتألف منها التركيب العربي بشكليه الجملة والنصي.

3-2-1- الأبواب:

إن أول ما شغل أذهان النحاة العرب في تعاملهم مع بنية التركيب العربي هو تحديد ما يشتمل عليه من أبواب، انطلاقًا من معايير مختلفة، من مثل المعنى الوظيفي، والزمن، والبنية، والموقع، والعمل، والتضام، وغير ذلك، وقد أثمر

---

1 كان ذلك على يدي الشيخ عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ) ومن خلال كتابه(دلائل الإعجاز).

2 كنا قد تطرقنا إلى ذلك في كتابنا(دراسات في النحو والدلالة). ينظر: العَدْواني، خالد، دراسات في النحو والدلالة، دار صون جاغ، أنقرة، ط1، 2021م، ص77- 78.

3 تتجلى عناية النحاة العرب بقواعد النص من خلال بعض المباحث التي درسوا فيها الجملة من حيث هي كل، وفي مقدمة ذلك مبحث إعراب الجمل، وللتأكد من صلة تلك المباحث بالنص يمكن مراجعة: العدواني، خالد، دراسات الجملة العربية ولسانيات النص، دار صون جاغ، أنقرة، ط1، 2020م، ص174- 189.

جهدهم هذا، فكان أن حددوا فيه أبوابًا كثيرة، بعضها اتصل بمستوى الجملة، وبعضها الآخر اتصل بمستوى النص، وذلك على النحو التالي:

أ- **أبواب الجملة:** وقد اعتمدوا في تصنيفها، إضافة إلى المعايير السابقة، اعتمدوا على مسألة أقسام الكلم في العربية التي تصنف الكلمة العربية إلى اسم، وفعل، واسم فعل، وحرف[1] ، فكان أن تحدثوا عن أبواب تتصل بالاسم، وأبواب تتصل بالفعل، وأبواب تتصل باسم الفعل، وأبواب تتصل بالحرف، وذلك على النحو التالي:

• **أبواب الاسم:** وهي:

- المبتدأ: من مثل كلمة(الله) في قولك: الله أكبر.
- اسم الفعل الناقص: من مثل كلمة(محمد) في قولك: كان محمد واقفًا .
- اسم الحروف العاملة عمل(ليس): من مثل كلمة(زيد) في قولك: ما زيد طالبًا .
- خبر المبتدأ: من مثل كلمة(أكبر) في قولك: الله أكبر .
- خبر الحرف المشبَّه بالفعل: من مثل كلمة(منتصر) في قولك: إنَّ الحقَّ منتصرٌ.
- خبر(لا) النافية للجنس: من مثل كلمة(مقصِّر) في قولك: لا طالب حق مقصر.
- الفاعل: من مثل كلمة(الحق) في قولك: جاء الحق.
- نائب الفاعل: من مثل كلمة(الدرس) في قولك: كُتِب الدرسُ.
- اسم الحرف المشبه بالفعل: من مثل كلمة(الحق) في قولك: إنَّ الحقَّ منتصرٌ .

---

[1] اشتهر بين أصحاب هذا العلم أن يعالجوا الحروف في قسم خاص وتحت اسم عام هو(حروف المعاني)، ولم يثبت بحسب علمنا أنهم قد استخدموا مصطلح الباب في دراستها.

- اسم(لا) النافية للجنس: من مثل كلمة(طالب) في قولك: لا طالب حق مقصِّر.
- خبر الفعل الناقص: من مثل كلمة(واقفًا) في قولك: كان محمد واقفًا.
- خبر الحروف العاملة عمل(ليس): من مثل كلمة(طالبًا) في قولك: ما زيد طالبًا .
- المفعول به: من مثل كلمة(التفاحة) في قولك: أكل زيد التفاحة.
- المفعول فيه: من مثل كلمة(اليوم) في قولك: جاء محمد اليوم، وكلمة(فوق) في قولك: العصفور فوق الشجرة.
- المفعول المطلق: من مثل كلمة(ركضًا) في قولك: ركض محمد ركضًا.
- المفعول لأجله: من مثل كلمة(طلبًا) في قولك: جاء محمد طلبًا للعلم.
- المفعول معه: من مثل كلمة(البحر) في قولك: سار محمد والبحر.
- الحال: من مثل(راكضًا) في قولك: جاء محمد راكضًا.
- التمييز: من مثل(حليبًا) في قولك: اشتريت لترًا حليبًا.
- المنادى: من مثل كلمة(طالب) في قولك: يا طالب العلم.
- المستثنى: من مثل كلمة(زيدًا) في قولك: جاء الطلاب إلا زيدًا.
- المضاف إليه: من مثل كلمة(النحو) في قولك: كتاب النحو.
- الاسم المجرور: من مثل كلمة(الجامعة) في قولك: ذهب زيد إلى الجامعة.
- الصفة: من مثل كلمة(المجدّ) في قولك: جاء الطالب المجدُّ.
- العطف: من مثل كلمة(زيد) في قولك: جاء محمد وزيد.
- البدل: من مثل كلمة(عمر) في قولك: قال الخليفة عمر.
- التوكيد: من مثل كلمة(نفسه) في قولك: رأيت الرجل نفسه.

- **أبواب الفعل:** وهي:
  - الفعل الماضي: من مثل: كتب ، جلس.

- الفعل المضارع: من مثل: يكتب، يجلس.
- فعل الأمر: من مثل: اكتب، اجلس.

• **أبواب اسم الفعل:** وهي:

- اسم الفعل الماضي: من مثل: هيهات، شتان.
- اسم الفعل المضارع: من مثل: آه، وي.
- اسم فعل الأمر: من مثل: إليك، دونك. آمين

• **أبواب الحروف:** وهي:

- التنوين:
- (لام) التعريف.
- (لام) البعد بعد اسم الإشارة.
- (كاف) الخطاب بعد اسم الإ
- حروف المتكلم والخطاب والغيبة بعد ضمير النصب المنفصل(إيَّا).
- (تاء) التأنيث الساكنة.
- أحرف النفي: من مثل(لم، لمّا، لن، ما، إنْ، لا، لات).
- أحرف الشرط: من مثل(إنْ، إذْما، لو، لولا، لوما، أمّا، لمَّا).
- أحرف التحضيض والتنديم: من مثل(هلّا، ألّا، لوما، لولا، ألا).
- أحرف العرض: من مثل(ألا، أما، لو).
- أحرف التنبيه: من مثل(ألا، أما، ها، يا).
- أحرف التوكيد: من مثل(إنّ، لام الابتداء، نونا التوكيد، قد، أحرف الزيادة).
- أحرف التمني: من مثل(ليت، لو، هل).
- أحرف النداء والاستغاثة والندبة: من مثل(الهمزة، يا، أيا، هيا، وا).
- حرفا الاستفهام: من مثل(الهمزة، هل).
- حرف الترجي والإشفاق: من مثل(لعل).

- حرف الأمر: من مثل(اللام).
- حرف النهي: من مثل(لا).
- حرفا الاستقبال: من مثل(السين، سوف).
- أحرف السبك(المصدر): من مثل(أن، أنّ، كي، ما، لو، همزة التسوية).
- حرف التعليل: من مثل(كي).
- أحرف الإضافة(الجر): من مثل(من، إلى، عن، على، في، الباء، الكاف، اللام، ... إلخ).
- أحرف العطف: مــن مثل(الواو، الفاء، أو، ثم، بل، لكن، لا، أم، حتى).
- حرفا التشبيه: من مثل(الكاف، كأن).
- حرفا التفسير: من مثل(أي، أنْ).
- اللام الرابطة لجوابي الشرط والقسم.
- الفاء الربطة لجواب الشرط.
- اللام الموطئة للقسم.
- أحرف الاستئناف: من مثل(الواو، الفاء، أو، ثم، بل، لكن، لا، أم، حتى).
- حرفا الاستطراد(الاعتراض): من مثل(الواو، الفاء).
- حرفا الاستدراك: من مثل(لكنْ، لكنَّ).
- حروف الجواب: من مثل(نعم، بلى، إي، أجل، جير، إنَّ، لا، كلَّا).
- حرف الجزاء: من مثل(إذنْ).
- هاء السكت.
- ألف الإطلاق.

ب- **أبواب النص:** كما اجتهد النحاة في تصنيف الأبواب التي تنطوي عليها الجملة العربية، اجتهدوا كذلك في تصنيف الأبواب التي ينطوي عليها النص العربي، وقد كانت خلاصة جهدهم في هذا الميدان إقرار الأبواب التالية:

- جملة المبتدأ: من مثل جملة(تسمع بالمعيدي) في قولهم:" تسمع بالمعيدي خير من أن تراه"[1] .
- جملة الخبر: من مثل جملة(ينفع الناس) في قولك: العلم ينفع الناس.
- جملة الفاعل:من مثل جملة(قام زيد) في قول القائل : يعجبني قام زيد .
- جملة نائب الفاعل: من مثل جملة(لا تفسدوا في الأرض) من قوله تعالى:" وإذا قيل لهم : لا تفسدوا في الأرض، قالوا: إنما نحن مصلحون" [البقرة: الآية11].
- جملة المفعول به: من مثل جملة(شرهم الفقير) في قول الشاعر: رأيت الناس شرهم الفقير[2] .
- جملة الحال: من مثل جملة(يضحك) في قولك: جاء محمد يضحك.
- الجملة المستثنى: من مثل جملة(من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الأكبر) في قوله تعالى:" فذكّر، إنما أنت مذكر* لست عليهم بمسيطر* إلاّ من تولى وكفر* فيعذبه الله العذاب الأكبر" [الغاشية: الآيات 21 -22-23-24].
- جملة المضاف إليه: من مثل جملة(ينتصر الحق) في قولك: سنفرح يوم ينتصر الحق.
- جملة جواب الشرط الجازم المتصلة بالفاء: من مثل جملة(سوف ينجح) في قولك: من يدرس فسوف ينجح.

---

[1] الميداني، مجمع الأمثال، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، 1955م، ج1، ص129.

[2] صدره: دعيني للغنى أسعى فإني...، وهو للشاعر عروة بن الورد . ينظر: عروة بن الورد، ديوان عروة بن الورد، دراسة وشرح وتحقيق أسماء أبو بكر محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418ه- 1998م، ص79.

- جملة الصفة: من مثل جملة(يزرع القمح) في قولك: مررت برجل يزرع القمح.

- جملة البدل: وهذه قد تكون مبدلة من اسم مفرد، من مثل جملة(إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم) في قوله تعالى :" وما يُقال لك إلاّ ما قد قيل للرسل من قبلك ، إنَّ ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم " [فصلت: الآية 43]، وقد تكون مبدلة من جملة لها محل من الإعراب، من مثل جملة(تلممْ بنا في دارنا) في قول الشاعر[1]:

متى تأتنا تلممْ بنا في دارنا تجدْ حطباً جزلاً وناراً تأجّجا

- الجملة المعطوفة: وهذه قد تكون معطوفة على اسم مفرد، من مثل(يقبضن) في قوله تعالى:" أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضنَ " [الملك: الآية 19]، وقد تكون معطوفة على جملة لها محل من الإعراب، من مثل جملة(يبكي) في قولك: جاء محمد يضحك ويبكي.

- الجملة الابتدائية: من مثل جملة(العلم نور) في قولهم: العلم نور والجهل ظلام.

- الجملة الاستئنافية: من مثل جملة(رحمه الله)في قولهم: مات فلان، رحمه الله.

- الجملة الاعتراضية: من مثل جملة(حفظكم الله) في قولك: هذا- حفظكم الله- كتاب.

- الجملة التفسيرية: من مثل جملة(تعال) في قولك: كتبت إليه أن تعال.

- جملة صلة الموصول: من مثل جملة(أنعمت عليهم) في قوله تعالى:" صراط الذين أنعمت عليهم"[الآية 7 من سورة الفاتحة].

---

[1] سيبويه، الكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، ج3، ص86. والزمخشري، الكشاف، القاهرة، 1354ه، ج3، ص104.

- جملة جواب الشرط الجازم غير المتصلة بالفاء: من مثل جملة(فات) في قول قس بن ساعدة:[1]" من مات فات " .

- جملة جواب الشرط غير الجازم: من مثل جملة(انصب) في قوله تعالى:" فإذا فرغت فانصب"[الشرح: الآية 7]..

- جملة الشرط غير الظرفي: من مثل جملة(مات) في قول قس السابق: من مات فات.

- جملة جواب القسم: من مثل جملة(إن الحق غالب) في قولك: والله إن الحق غالب.

- الجملة المعطوفة على جملة ليس لها محل من الإعراب: من مثل جملة(الجهل ظلام) في قولهم: العلم نور والجهل ظلام.

- الجملة المُبدلة من جملة ليس لها محل من الإعراب: من مثل جملة(يُضاعفْ له العذاب) في قوله تعالى:"ومن يفعل ذلك يلق أثاماً * يُضاعفْ له العذاب يوم القيامة ويخلدْ فيه مهاناً" [الفرقان: الآيتان 68-69].

على أن جهود العلماء في دراسة بنية التركيب العربي الجملي والنصي على مستوى الأبواب لم تتوقف عند حدود عملية التصنيف هذه، التي تكتفي من دراسة الأبواب في التركيب بتحديدها وبيانها، بل أتبعوها عملية أخرى، يجدر بنا في هذا المقام أن نطلق عليها اسم التوزيع، ومفادها القيام بجمع تلك الأبواب التي تم تصنيفها في العملية السابقة، في مجموعات كبرى على أساس من المعايير التي اعتمدوا عليها في التصنيف من قبل، من مثل: المعنى الوظيفي، والزمن، والبنية، والموقع، والعمل، والتضام، وغير ذلك، وذلك على النحو التالي:

- **أبواب الجملة:**

[1] هذه الجملة من خطبة قس بن ساعدة المشهورة في سوق عكاظ. ينظر: صفوت، أحمد زكي، جمهرة خطب العرب في العصور العربية الزاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1352هـ-1933م، ص35.

أ- **أبواب الأسماء:** وقد وزَّعوها على أساس العمل إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات[1]، وعلى أساس المعنى الوظيفي إلى عمدات وفضلات وتوابع .

ب- **أبواب الأفعال:** وقد وزَّعوها على أساس حال علامة الآخر إلى مبني ومعرب، وعلى أساس الحال إلى جامد ومتصرف، وعلى أساس الفاعل إلى مبني للمعلوم ومبني للمجهول، وعلى أساس المفعول إلى لازم ومتعدٍ.

ت- **أبواب أسماء الأفعال:** وقد وزَّعوها على أساس الحال إلى مرتجل ومنقول ومعدول[2] .

ث- **أبواب الحروف:** وقد وزعوها على أساس العمل إلى عاملة ومهملة[3]، وعلى أساس البنية إلى أحادية وثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية.

• **أبواب النص:** وقد وزَّعوها على أساس الحال إلى جمل واقعة موقع المفرد وجمل غير واقعة موقع المفرد، وعلى أساس العمل إلى جمل لها محل من الإعراب وجمل ليس لها محل من الإعراب.

2-2-3- خصائص الأبواب:

أما الأمر الثاني الذي شغل أذهان النحاة في عملية رصدهم لبنية التركيب العربي بشكليه الجملي والنصي فهو تحديد الخصائص التي تتحدد في ضوئها تلك الأبواب، وقد قادهم جهدهم في هذا الميدان إلى رصد عدد لا بأس به من تلك الخصائص على مستوى الجملة، كالذي نجده في تعريفهم للمبتدأ بأنه للمبتدأ بأنه اسم، وفي تعريفهم للحال بأنها نكرة مشتقة، وفي تحديدهم لأوزان الفعل الثلاثي وما فوق الثلاثي بما هو معلوم، وفي تقريرهم للحرف واسم الفعل والاسم المبني والظرف المعرب بأنه ليس لها أوزان كالفعل والاسم،

---

[1] التوزيع وفق هذا المعيار هو الأشهر في كتبهم.

[2] ينظر: الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، ج1، ص155- 156.

[33] الحرف العامل هو الحرف المختص بتأثير كحرف الجر وحرف الجزم والمهمل هو الذي لا تأثير له كحرف الاستفهام وحرف العطف. ينظر: المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م، ص20.

وكالذي نجده في عنايتهم البالغة بالعلامات اللفظية في آخر الكلمات وأحوال تلك العلامات من حيث اتصالها بالبناء والإعراب، وكالذي نجده في تحديدهم لأحوال الباب من بناء ورفع ونصب وجر وجزم، وكالذي نجده في إشارتهم إلى أن الفاعل يقع دائمًا بعد الفعل، وأن الأصل في الخبر أن يقع بعد المبتدأ، وفي حديثهم عن إسناد الفعل إلى الفاعل والخبر إلى المبتدأ، وحديثهم عن تبعية الصفة للموصوف والتوكيد للمؤكد والبدل للمبدل منه والمعطوف للمعطوف عليه، وكالذي نجده في إشارتهم في باب الاعتراض إلى تلازم الأبواب التي تفصل بينها الجملة الاعتراضية، وفي إشارتهم إلى حاجة النعت السببي إلى رابط يربطه بالمنعوت، على نحو ما نجد في قولهم: رأيت رجلًا قائمًا أبوه، وإشارتهم إلى ضرورة مطابقة الصفة للموصوف والحال لصاحب الحال والفعل للفاعل والخبر للمبتدأ، وكالذي نجده في إشاراتهم الدائمة إلى أنه لابد للمرفوع من رافع وللمنصوب من ناصب وللمجرور من جار وللمجزوم من جازم

ومثل ذلك يقال في مستوى النص، فقد أشاروا إلى كثير من الخصائص التي تتحدد في ضوئها الجملة المكونة للنص، كالذي نجده في إشارتهم إلى كون الجملة واقعة موقع المفرد أو غير واقعة موقع المفرد، وكالذي نجده في حديثهم عن ضرورة أن تكون الجملة الواقعة خبرًا خبرية لا إنشائية، وكذلك الجملة الواقعة صلة للموصول، وكالذي نجده في حديثهم عن حال باب الجملة من حيث كونها ذات محل أو غير ذات محل ومن حيث نوع المحل من رفع ونصب وجر وجزم، وكالذي نجده في حديثهم عن وقوع الجملة الحالية بعد صاحب الحال ووقوع الجملة الوصفية بعد صاحب الصفة، وكالذي نجده في حديثهم عن حاجة بعض أشكال الجملة التفسيرية إلى ملازمة حروف التفسير، وحاجة بعض أشكال الجملة الاعتراضية إلى ملازمة حروف الاعتراض، وكالذي نجده في إشارتهم إلى حاجة الجملة الخبرية إلى رابط يربطها بصاحب الخبر، وحاجة الجملة الحالية إلى رابط يربطها بصاحب الحال، وحاجة الجملة

الوصفية إلى رابط يربطها بصاحب الصفة وحاجة جملة صلة الموصول إلى رابط يربطها باسم موصول، وكالذي نجده في حديث بعضهم عن ضرورة مطابقة الجملة المعطوفة للجملة المعطوف عليها في الاسمية والفعلية وفي الخبرية والإنشائية ، وكالذي نجده في حديثهم عن حاجة الجمل التي لها محل من الإعراب إلى عامل.

3-2-3- التغيرات التي تطرأ على الأبواب والخصائص:

لا تكتمل عملية الحديث عن جهود العلماء في رصد بنية التركيب العربي بغير الإلمام بجهودهم في مجال رصد التغيرات التي تطرأ على تلك البنية في تصاريف الكلام المختلفة؛ إذ أولى العلماء تلك التغيرات جانبًا كبيرًا من اهتمامهم تجلى على مستوى الأبواب، كما تجلى على مستوى الخصائص، وتجلى على مستوى الجملة، كما تجلى على مستوى النص.

أ- **التغيرات على مستوى الأبواب:** ومن أمثلتها على مستوى الجملة عندهم، التغير الذي يطرأ على الجملة الفعلية، من مثل(جاء الطلاب) عندما نقوم بتوليد مبتدأ من فاعلها لم يكن موجودًا، فنقول): الطلاب جاؤوا)، والتغير الذي يطرأ على الجملة الفعلية، من مثل(كَتَبَ عليٌّ الدرسَ) عندما نقوم بحذف الفاعل نهائيًّا، فنقول): كُتِبَ الدرسُ)، والتغير الذي يطرأ على الجملة الفعلية، من مثل(ما جاء أحد) عندما نقوم بزيادة حرف جر قبل الفاعل، فنقول:(ما جاء من أحدٍ)، والتغير الذي يطرأ على الجملة الفعلية من مثل(اشتعل شيبُ الرأس) عندما نقوم بنقل الفاعل إلى تمييز، والمضاف إليه إلى فاعل، فنقول:(اشتعل الرأسُ شيبًا).

ومن أمثلته على مستوى النص التغير الذي يطرأ على الجملة الاستئنافية(رحمه الله) في مثل قولك:(محمد عالم، رحمه الله)، وذلك عندما نقول:(محمد – رحمه الله- عالم)، وكذلك التغير الذي يطرأ على جملة جواب الشرط(سوف ينجح) في مثل قولك:(محمد إن درس فسوف ينجح)، وذلك عندما نقول:(محمد سوف ينجح إن درس).

ب- **التغيرات على مستوى الخصائص:** ومن أمثلتها على مستوى الجملة مجيء حرف الجر(على) ظرفًا(اسمًا) في مثل قولك: سقط الولد من على الجدار، ومجيء الحال معرفة جامدة على نحو قول الشاعر[1] :

فأوردها العراك ولم يذدها   ولم يشفق على نغص الدخال

ومجيء الفعل الماضي ليس على أوزان الفعل الماضي، كما في(ليس ونعم وبئس)، ومجيء الحرف على صورة الفعل الماضي(ليس) في مثل قولك: ليس ينام، وعلى صورة الضمير المتصل بعد ضمير النصب المنفصل(إيَّا) ، ومن أمثلتها أيضًا حذف العلامة اللفظية في آخر الكلمة بسبب الوقف أو الضرورة أو التقاء الساكنين، أو تقديرها بسبب التعذر أو الثقل أو اشتغال المحل بحركة البناء أو بالحركة المناسبة، ومن أمثلتها أيضًا تغيير حال علامة الآخر على نحو ما نجد في تغيير حال الفتحة في آخر الممنوع من الصرف المجرور لتدل على الجر وتغيير حال الكسرة في جمع المؤنث السالم المنصوب لتدل على النصب، ومن أمثلتها أيضًا تغيير حال الباب على نحو ما نرى في تغيير حال الفعل الماضي(جاء) من البناء إلى الإعراب المحلي في نحو قولك: إن جاء فسوف أكرمه.

ومن أمثلة تغيرات الخصائص على مستوى الجملة أيضًا مجيء الباب متقدمًا أو متأخرًا عن رتبته كتقدم المفعول به على الفاعل وتأخر الفاعل عن المفعول به، ومجيء الباب مفصولًا عما يلازمه عادة بباب يشغله مفرد كقولنا: أكل التفاحةَ عليٌّ، أو جملة، كقولنا: مات، رحمه الله، عمرو.

ومن أمثلتها أيضًا تغيير علاقة الإسناد إلى علاقة مجهولة في مثل قولك:(العلمُ نافعٌ)، وقولك:(رأيت العلمَ نافعًا)، وتغيير علاقة التبعية إلى التخصيص على نحو ما نجد في مسألة تقدم الصفة على موصوفها النكرة.

ومن أمثلتها أيضًا إلغاء التلازم بين الأبواب التي تأتي عادة متلازمة، كما هي الحال في إلغاء التلازم بين الفعل والفاعل في بعض الأفعال العربية كالفعل

---

[1] لبيد، ديوان لبيد، دار صادر، بيروت- لبنان، ص108.

الذي يرد توكيدًا لفظيًّا لآخر والأفعال التي تلحقها(الكافة)[1]، وإلغاء الربط في نحو قوله تعالى:" فإن الجنة هي المأوى"[النازعات، الآية41]، وإلغاء المطابقة في نحو قولك: اشتريت أقلامًا كثيرة، وإلغاء العمل في نحو قولك: زيدٌ ناجحٌ ظننتُ.

أما على مستوى النص فإن تغيير خصائص الجمل المكونة له يتجلى في صور شتى، منها ما نجده في بعض الأمثلة التي أوردها النحاة لمجيء الاعتراض بأكثر من جملة، ومجيء جملة الخبر وجملة الصلة إنشائية، ومجيء جملة جواب الشرط الجازم المقترنة بالفاء غير مقترنة بها، ومجيء جملة الحال من دون رابط بصاحب الحال، ومجيء الجملة المعطوفة غير مطابقة للجملة المعطوف عليها في الاسمية والفعلية والخبرية والإنشائية إذا اقتضى المعنى ذلك وسوَّغه.

4- النحو العربي والوظيفة:

وسوف يتم تناول هذا الموضوع على مستويين: الأول يستعرض جهود العلماء في هذا الشأن قبل نشأة علم معاني النحو واستقلاله، ثم لحاقه بركب علوم البلاغة العربية بعيدًا عن موطنه الأول، والثاني يستعرض جهودهم بعد نشأة هذا العلم.

4-1- ما قبل نشأة علم المعاني:

وسوف نناقش ذلك على مستويين أيضًا: الأول هو جهود العلماء في رصد وظائف الجملة العربية من حيث هي كل المتمثلة بدراستهم الجملة من حيث احتمال الصدق والكذب أو ما أطلق عليه مبحث الخبر والإنشاء، والثاني هو جهود العلماء في رصد الوظائف التي تؤديها البنى الداخلية للجملة وما يطرأ عليها من التغيرات ، كالتقديم، والتأخير، والحذف، والزيادة، والفصل، وما إلى ذلك.

---

[1] النجار، عصام أحمد بدر، النحو الميسر وشواهده القرآنية، دار التقوى للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ج1، ص312.

4-1-1- جهود العلماء في رصد الوظائف التي تؤديها الجملة من حيث هي كل انطلاقًا من قضية احتمال الصدق والكذب:

لقد فرّق النحاة العرب بين شكلين للجملة من حيث احتمال الصدق والكذب: الأول هو الجملة المحتملة للصدق والكذب، وقد سُمِّيت الخبرية، والثاني هو الجملة التي لا تحتمل الصدق والكذب، وقد سُمِّيت الإنشائية[1] .

• **الجملة الخبرية:**

وهي كل جملة تكون محتملة للتصديق، والتكذيب في ذاتها بغض النظرعن قائلها[2] ، وهذا يعني أن هذه الجملة تضم كل جملة صادقة لا تحتمل الكذب، نحو: (الله موجود)، وكل جملة كاذبة لا تحتمل الصدق، نحو: (السارق إنسان محترم)، وكل جملة تحتمل الصدق والكذب، نحو:(السماء ستمطر) و(إن تدرسْ تنجحْ).

ويبدو أن اهتمام النحاة العرب بالجملة الخبرية لم يقف عند هذا الحد، بل إننا نجد في دراساتهم محاولات للتمييز بين أنواع الخبر، ويدل على ذلك القصة التي تروي رد ثعلب على الفيلسوف الكندي؛ إذ ميز فيه ثعلب بين ثلاثة أنواع للخبر: فهناك خبر هو عبارة عن إخبار عن حدث، وهناك خبر هو عبارة عن جواب عن سؤال وهناك خبر هو عبارة عن جواب عن إنكار[3] .

والحقيقة أن ما جاء في هذه القصة يذكرنا بتقسيمات الخبر التي نراها في كتب البلاغة العربية؛ فقد فرق البلاغيون العرب في تلك الكتب بين

---

[1] الأنصاري ، ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، تأليف بركات يوسف هبُّود ، راجعه وصححه يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، ط2 ، 1419هـ - 1998م ، ص52 .

[2] المبرِّد ، محمد بن يزيد ، المقتضب ، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، 1382هـ، ج3، ص89 ، والإستراباذي ، رضي الدين ، شـرح الكافية ، مطبعة الشركة الصحافية العثمانية، 1310هـ، ج1، ص124 .

[3] الجرجاني ، عبد القاهر ، دلائل الإعجاز ، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، 1984م، ص315 .

ثلاثة أشكال للخبر، وهي: الخبر الذي يُلقى على خالي الذهن والخبر الذي يُلقى على المتردد والخبر الذي يُلقى على الشاك[1] .

وقد لاحظ النحاة أن الجملة الخبرية قد تعبر أحياناً عما تعبر عنه الجملة الإنشائية، ومنهم ابن جني الذي أشار إلى أن الخبر قد يراد به أحياناً الأمر، وجعل من ذلك قوله سبحانه وتعالى:" تؤمنون بالله ورسوله " [من الآية 11من الصف]. يقول:" ومن ألفاظ الخبر المراد بها الأمر قوله تعالى:" تؤمنون بالله ورسوله "، فهذا في معنى قوله آمنوا "[2] .

• **الجملة الإنشائية:**

وهي الجملة التي لا تحتمل الصدق والكذب، أو هي الجملة التي لا يصح أن تقول لقائلها إنك صادق أو إنك كاذب، فهي على خلاف الجملة الخبرية، ومن أمثلتها(أحسنْ إلى من أساء إليك)، (لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله)، (ألا ليت الشباب يعود يوماً)، ففي كل هذه الجمل لا يمكن أن تحكم للمتكلم بأنه صادق ولا أن تحكم عليه بأنه كاذب.

وقد قُسِّمت هذه الجملة بمراعاة تأخر وجود معناها عن وجود لفظها أو عدم تأخره إلى قسمين[3] : الأول هو الطلبية، نحو:(اضربْ)، (هل جاء زيد؟)، والثاني هو غير الطلبية، نحـو:(ما أحسن الربيع¡)،(لعل النصر يتحقق قريباً).

الطلبية:

وهي التي تستدعي مطلوباً، وتكون ذات أشكال عدة[4] ، فقد تدل على الأمر، نحو:(قل الحق ولو على نفسك)، وقد تدل على النهي، نحو:(لا تكذب،

---

[1] القزويني ، محمد بن عبد الرحمن ، التلخيص في علوم البلاغة ، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، ط2 ، 1350هـ - 1932م ، ص41.

[2] ابن جني ، أبو الفتح ، المنصف في شرح التصريف ، طبعة مصطفى الحلبي ، 1954م ، ج1، ص317 .

[3] أنكر بعض النحاة هذا التقسيم ، ورأوا أن الكلام ينقسم إلى خبر وطلب وإنشاء فقط . انظر ابن هشام ، شرح شذور الذهب، ص52 ، والإستراباذي ، رضي الدين ، شرح الكافية ، ج1، ص307.

[4] ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص52 ، والإستراباذي ، رضي الدين ، شرح الكافية ، ج1، ص307.

فتُنْدَم)، وقد تدل على التمني، نحو: (ليت الشباب يعود)، وقد تدل على الاستفهام، نحو:(هل تسافر معي؟)، وقد تدل على النداء، نحو:(يا خالد)، وقد تدل على العرض، نحو:(ألا تستريح ؟)، وقد تدل على التحضيض، نحو:(هلاّ أخبرتني بما حصل).

وقد لاحظ النحاة أن الجملة الطلبية قد تخالف ظاهرها أحياناً، فتدل على الخبر، ويدل على ذلك قول ابن جني: " فقد جاءت ألفاظ الأمر يراد بها الخبر، كما جاءت الخبر، ويراد بها الأمر، فمن ألفاظ الأمر التي يراد بها الخبر قوله تعالى:" قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مداً "[من الآية 75 من مريم]، إنما معناه، فسيمد له الرحمن مداً، أو فليمدن له الرحمن مداً "[1] .

ولاحظوا أيضاً أن الجملة الطلبية قد تخرج أحياناً إلى معانٍ أُخَرَ تفهم من سياق الكلام، ومن ذلك أن الاستفهام قد يخرج إلى معنى التعجب والتوبيخ. يقول الفرَّاء في قوله تعالى:" أتَّخذناهم سِخْرِيًّا "[من الآية 63 من ص]، يقول: " وهو من الاستفهام الذي معناه التعجب والتوبيخ، فهو يجوز بالاستفهام وطرحه "[2] .

غير الطلبية:

وهذه الجملة لا تستدعي مطلوباً، وقد أسماها الرضي الجملة الإيقاعية؛ إذ قسّم الجملة على نحو عام إلى خبرية وإنشائية، ثم قسم الإنشائية إلى طلبية وإيقاعية[3] ، وهي تستخدم للدلالة على معانٍ كثيرة[4] ؛ فقد تدل على المدح، نحو: (نعم الرجل زيد)، وقد تدل على الذم، نحو: (بئس الرجل البخيل)، وقد تدل على الرجاء، نحو قوله سبحانه وتعالى:" فعسى الله

---

1 ابن جني ، المنصف في شرح التصريف ، ج1، ص317.

2 الفراء ، معاني القرآن ، تحقيق يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1374 هـ - 1955م ، ج2، ص411.

3 الإسترباذي ، رضي الدين ، شرح الكافية ، ج1، ص211.

4 وذلك على الرغم من أن بعض النحاة لم يذكروا من المعاني التي تدل عليها إلا معنى إبرام العقد . انظر ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص52 ، والإسترباذي ، رضي الدين ، شرح الكافية ، ج1، ص307.

أن يأتي بالفتح "[الآية 52 من المائدة]، وقوله تعالى:" لعل الساعة قريب " [الآية 17 من الشورى]، وقد تدل على القسم، نحو: (أقسم بالله)، وقد تدل على إبرام العقد، نحو:(بعتك فرسي)، و(زوّجتك ابنتي).

ولا بد من الإشارة أخيراً إلى أن ما أوردناه آنفاً في ميدان الجملة الطلبية والجملة غير الطلبية لم يكن موضع اتفاق تام بين العلماء العرب، ويمكن أن ندل على ذلك بمثالين اثنين: الأول هو أن بعضهم قد عد الجملة الدالة على التمني جملة خبرية على أساس أنه يصح فيها التصديق والتكذيب[1]، وهو بذلك يخرجها من عداد الجمل الطلبية، أما الثاني، فهو أن بعض العلماء قد عد الجملة الدالة على المدح أو الذم من الجمل الخبرية[2]، وهو بذلك ينكر أن تكون إنشائية، كما أشرنا من قبل.

4-1-2- جهود العلماء في رصد الوظائف التي تؤديها البنى الداخلية للجملة وما يطرأ عليها من التغيرات:

وسوف نقف عند جهودهم في رصد الوظائف التي تؤديها البنى الداخلية للجملة أولًا، ثم ننتقل لنقف عند جهودهم في رصد وظائف التغيرات التي تطرأ على تلك البنى.

4-1-2-1- **جهود العلماء في رصد الوظائف التي تؤديها البنى الداخلية للجملة:**

ومن ذلك ما نجده في حديث الخليل بن أحمد عن نصب(أهلَ) في مثل قولك: الحمد لله أهلَ الحمد، إذ" زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس أو من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعلته ثناءً وتعظيمًا"[3].

---

[1] ابن الشجري ، أبو السعادات ، الأمالي الشجرية ، مطبعة دار المعارف العثمانية بحيدر أباد – الدكن ، ط1 ، 1349 هـ ، ج1، ص297، والسيوطي ، جلال الدين ، الإتقان في علوم القرآن ، اعتنى به وعلق عليه مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق وبيروت، ط1، 2008م، ص582 .

[2] ابن الشجري ، الأمالي الشجرية ، ج1، ص26.

[3] سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج2، ص65.

ومن ذلك أيضًا ما نجده في حديث سيبويه عن أسلوب الندبة في العربية؛ إذ نراه في هذا الحديث يفسر لزوم (يا) و(وا)أول المندوب ولحوق(الألف) آخره في الأكثر من كلام العرب ببعد ذلك المندوب وأنه ليس بحيث يسمع، ثم يجعل ذلك سر الخلاف بين هذا الأسلوب وأسلوبي الاستغاثة والتعجب اللذين يكون فيهما المستغاث به والمتعجب منه غافلين أو متراخيين؛ ولذلك يكتفيان بـ(يا) دون(وا) ولا تلحق الآلف آخر المستغاث به والمتعجب منه فيهما. يقول:" اعلم أن المندوب مدعو، ولكنه متفجع عليه، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف؛ لأن الندبة كأنما يترنمون فيها، ...، وأعلم أن المندوب لابد أن يكون له قبل اسمه(يا) أو(وا)، كما لزم(يا) المستغاث به والمتعجب منه "[1]، ويقول:" وأما المستغاث به(فيا) لازمة؛ لأنه يجتهد، وكذلك المتعجب منه، وذلك: يا للناس، ويالماء، وإنما اجتهد؛ لأن المستغاث عندهم متراخٍ أو غافل، والمتعجب كذلك، والندبة يلزمه(يا) و(وا)؛ لأنهم يحتلطون ويدعون ما قد فات وبعد عنهم، ومع ذلك أن الندبة كأنهم يترنمون فيها، فمن ثم ألزموها المد، وألحقوا آخر الاسم المد مبالغة في الترنم[2].

4-1-2-2- جهود العلماء في رصد وظائف التغيرات التي تطرأ على تلك البنى:

وقد جاء أكثر ذلك في سياق تفسير النحاة لتلك التغيرات التي كانت تعتري بعض التراكيب اللغوية في بناها الداخلية، إذ كثيرًا ما كنا نجد هؤلاء يحاولون تقديم تفسيرات وظيفية لذلك كله، كالتفسيرات التي قدمها سيبويه لبعض مواضع التقديم والتأخير في العربية، من مثل تقديم المفعول به على الفاعل، وتقديم المفعول به على الفعل، وتقديم الاسم على الفعل في نحو(زيدٌ ضربتُه)، واستحباب تأخير الفعل القلبي المتعدي إلى مفعولين عن أحد مفعوليه أو كليهما في حال الإلغاء؛ إذ يقول في الأول:" كأنهم إنما يقدمون الذي

[1] سيبويه، الكتاب، ج2، ص220.
[2] نفسه، 231.

بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم"[1]، ويقول في الثاني:" وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد، كما كان ذلك عربيًّا جيدًا، وذلك قولك: زيدًا ضربت، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء، مثله في: ضرب زيد عمرًا، وضرب عمرًا زيد"[2]، ويقول في الثالث:" فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربتُهُ، فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك: مبني عليه الفعل أنه في موضع(منطلق) إذا قلت: عبد الله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به، فإنما قلت: عبد الله، فنبهت له، ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء"[3]، ويقول في الرابع:" وإنما كان التأخير أقوى؛ لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين، ثم يدركه الشك، كما تقول: عبد الله صاحب ذاك بلغني، وكما قال: من يقول ذاك تدري؟، فأخر ما لم يعمل في أول كلامه، وإنما جعل ذلك في ما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين، وفي ما يدري"[4].

ففي ذلك كله نجد سيبويه يقدم تفسيرات وظيفية لما يحدث، فهو قد فسر الأمرين الأولين بإرادة العناية والاهتمام، وفسر الأمر الثالث بإرادة التنبيه والتوكيد، في حين فسر الأمر الرابع بحال المتكلم النفسية التي تبدى لها الشك بعد أن كانت مستيقنة.

ومن قبيل أيضًا التفسيرات التي قدمها بعض العلماء لحذف جواب الشرط في كلام العرب أحيانًا، على نحو ما نجد في كلام الخليل الذي ساقه ردًّا على تساؤلات تلميذه سيبويه عن سبب حذف الجواب في مثل قوله تعالى:" حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها"[الزمر، الآية73] ، وقوله تعالى:" ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب" [البقرة، الآية165]، وقوله تعالى:" لو ترى إذ وقفوا على النار" [الأنعام، الآية27]؛ إذ يقول:" إن العرب قد تترك في مثل

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص34.
[2] نفسه، ص80- 81.
[3] نفسه، ص81.
[4] نفسه، ص120.

هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام"[1]، وفي كلام أبي العباس المبرد الذي نقله أبو علي الفارسي، فقال:" قال أبو العباس: حذف الجواب في مثل هذا الموضع أفخم؛ لأن المخاطب يتوهم كل شيء، فإذا ذكر شيء بعينه حضره فهمه"[2].

ومن ذلك أيضًا التفسير الذي قدمه علماء النحو لما يعرف بالزائد أو بالصلة في كلام العرب، من مثل حرفي الجر(الباء ومن) في مثل قولك: ما جاء من أحد، وقولك: ما أنا بعالم؛ إذ مضوا يفسرون الزيادة في مثل ذلك بإرادة التوكيد من المتكلم[3].

ومنه أيضًا التفسيرات التي قدمها علماء النحو لإقحام جملة الاعتراض بين المتلازمات في كلام العرب، كالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل والموصوف والصفة، ... إلخ؛ إذ قالوا في ذلك: إن هذه الجملة قد جيء بها لغايات، من مثل وهي تقوية الكلام وتسديده وتحسينه[4] .

2-4- بعد نشأة علم المعاني:

إذا كانت تلك هي حال التناول الوظيفي للتركيب العربي في مراحل النحو الأولى، وهي حال تتصف بثلاث صفات واضحة: الأولى هي تداخل التحليل البنوي والتحليل الوظيفي للتركيب العربي، والثانية هي غلبة التحليل البنوي وتبعية التحليل الوظيفي له؛ إذ لم يحظ الأخير بما حظي به الأول من الأهمية والتقديم، والثالثة هي عدم وجود خطة واضحة للجمع بينهما في دراسة ذلك التركيب، نقول: إذا كانت تلك حال التناول الوظيفي للتركيب العربي في تلك المراحل فإن الأمر قد بدأ يتغير مع نشأة علم المعاني واستقلاله؛ إذ بدأت العناية بالتحليل الوظيفي خاصةً تظهر جلية واضحة وإن كان ذلك على

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج3، ص103.

[2] أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض بن حمد القوزي، ط1، 1992م، ج2، ص211.

[3] الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، ج3، ص197.

[4] نفسه، ص287.

حساب إبعاده عن أصله الذي إليه ينتمي وبه يحسن ويزدان، كما تبعد الروح عن الجسد.

ولكي تتضح هذه الخصوصية لعلم المعاني في تناوله لوظائف التركيب العربي بعد أن كانت تذكر عرضًا وفي سياق الحديث عن بنية ذلك التركيب، لكي تتضح هذه الخصوصية، لابد من وقفة موجزة عند النشأة الأولى لهذا العلم، ثم التطورات التي كانت ذات تأثير في بنائه حتى اكتمل، ثم الصورة التي ظهر عليها بعد اكتماله.

- **النشأة الأولى:** يرى الدارسون أن النشأة الأولى لهذا العلم كانت على يدي الشيخ عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ)، وذلك في كتابه المسمى(دلائل الإعجاز) الذي تناول فيه على نحو خاص ما أسماه النظم، وعرفه بقوله:" اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها "[1]، وقوله في موضع آخر: إنه "ليس هو شيئًا غير توخي معاني هذا العلم(يعني النحو) وأحكامه في ما بين الكلم"[2].

- **تطوره بعد عبد القاهر واكتماله:** الواقع أنه لم يقع تغيير يذكر في أفكار عند القاهر الجرجاني التي بثها في كتابه المذكور آنفًا إلا من جهة جمعها بعد أن ذكرها هو منثورة، وقد كان من أوائل من اتجهوا نحو ذلك الفخر الرازي(ت 606هـ) في كتابه(نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز)، ثم أبو يعقوب السكاكي(ت626هـ) في كتابه(مفتاح العلوم) الذي جعله أربعة أقسام: الأول في علم الصرف، والثاني في علم النحو، والثالث في علوم البلاغة، والرابع في علم الشعر، وعرض في قسمه الثالث قواعد علم المعاني التي أصبحت عند

[1] الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص81.
[2] نفسه، ص84.

جميع من جاء بعد السكاكي موضوعًا للشرح والتلخيص دون زيادات، وكأنها الحد الذي لا يمكن لأحد أن يتجاوزه ممن يدرسون هذا العلم[1].

- **الصورة التي ظهر عليها بعد اكتماله على يدي السكاكي:** يبدو لمتتبع ما أورده السكاكي في القسم الثالث من كتابه المذكور قبلًا أن علم المعاني يتناول الموضوعات التالية[2]:

1- الخبر والطلب.

2- الإسناد الخبري باختلاف السامع من حيث خلو الذهن أو الشك أو الإنكار.

3- الإسناد وبيان أحوال المسند إليه والمسند من حيث الحذف والذكر والتنكير والتعريف والتقديم والتأخير والتخصيص والمقتضيات البلاغية لذلك.

4- الفعل ومتعلقاته.

5- الفصل والوصل.

6- الإيجاز والإطناب وبيان أنهما نسبيان.

7- القصر وأنواعه وطرقه.

8- الطلب: ويندرج تحته:

أ- مقدمة عن الطلب مستمدة من كلام المناطقة عن التصور والتصديق وما يحصل في الذهن وما يحصل في الخارج.

ب- أنواع الطلب الخمسة: التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء وأدوات كل نوع منها ووظائفها.

ت- الأغراض البلاغية أو المعاني الإضافية التي يخرج الطلب عن معانيه الأصلية من أجل الدلالة عليها، وذلك مثل: التعجب والإنكار والاستبطاء والنفي.

---

[1] عتيق، عبد العزيز، علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2009م، ص26.

[2] نفسه، ص29.

5- طروحات وآراء:

لقد حاولنا في المباحث السابقة أن نستجلي صورة التناول البنوي، والتناول الوظيفي للتركيب العربي عند النحاة، ثم التطور الذي طرأ على التناول الأخير على يدي الجرجاني ومن جاء بعده والمتمثل باستقلاله وتحديد حدوده الخاصة.

وفي هذا المقام سوف نسعى للتقدم خطوة إضافية من خلال تقديم طروحات جديدة على مستوى نحو البنية، ثم نحو الوظيفة، ثم على مستوى إعادة الجمع بينهما وفق خطة واضحة وعلى نحو مدروس.

5-1- في نحو البنية:

وسوف نبني آراءنا وطروحاتنا في هذا الجانب على أساس منافشة جهود النحاة في دراسة بنية التركيب العربي التي قمنا باستعراضها في مبحث سابق، وبينا أنها تناولت ذلك التركيب على ثلاثة مستويات، هي: الأبواب، وخصائص الأبواب، والتغيرات التي تطرأ على الأبواب والخصائص.

أ- **جهود النحاة في دراسة الأبواب:** قلنا: إن منهج النحاة في دراسة الأبواب في التركيب العربي كان يستند إلى أسس وضوابط مختلفة، من مثل: المعنى الوظيفي، والزمن، والبنية، والموقع، والعمل، والتضام، في عملية تصنيف الأبواب وتوزيعها، وما نراه في هذا المقام هو أن مثل ذلك لا يؤسس لشيء صحيح في هذا المجال، إذ لابد من وحدة المعيار المتبع في ذلك فضلًا عن دقته، وعليه نرى أن يعاد النظر في هذا الأمر وأن يتم ذلك بالتزام أكثر تلك الأسس دقة وواقعية في هذا المجال، وهو أساس المعنى الوظيفي، فيتم تثبيت ما قام على هذا الأساس وإعادة ما شذ عن ذلك إليه.

إعادة تصنيف الأبواب وتوزيعها وفق المعنى الوظيفي:

وسوف نقوم بعملية التصنيف والتوزيع على مستوى أبواب الجملة أولًا، ثم ننتقل لنفعل ذلك على مستوى أبواب النص[1].

إعادة التصنيف والتوزيع على مستوى أبواب الجملة:

وسوف نقوم بذلك على مستوى أبواب الأسماء، ثم الأفعال، ثم أسماء الأفعال، ثم الحروف.

تصنيف أبواب الأسماء وتوزيعها:

ويتمثل تصنيفها وتوزيعها لدينا بالتالي:

1- العمدات: وهي، كما قلنا، تمثل أساس التركيب الإسنادي، وتشمل:

- المخبر عنه : من مثل كلمة(زيد) في قولك: زيد طالب.
- الخبر: من مثل كلمة(طالب) في قولك: زيد طالب.
- الفاعل:من مثل كلمة(زيد) في قولك: جاء زيد.

ملاحظة: قد يسأل سائل ههنا: وماذا نقول في شأن ما تدخل عليه الأفعال الناقصة وحروف النفي التي تعمل عمل ليس، وما تدخل عليه الأحرف المشبهة بالفعل ولا النافية للجنس؟، وماذا نقول في شأن نائب الفاعل؟، فأقول: أما تلك التي تدخل عليها الأفعال الناقصة وحروف النفي التي تعمل عمل ليس، وما تدخل عليه الأحرف المشبهة بالفعل ولا النافية للجنس فهي ماتزال في حكم المخبر عنه والخبر، إذ إن ما جد فيها هو تغيير الخصائص فقط، وأما نائب الفاعل فإنه مازال فيحكم ما نقل عنه(المفعول به، الجار والمجرور، والظرف، والمفعول المطلق)، إذ إن الإسناد في الحقيقة لا يقوم به، بل بالفاعل المجهول، ووجود الضمة في آخره لا يعدو حدود الإشارة إلى الفاعل المجهول المحذوف، إذ هي من بقاياه الدالة عليه.

2- الفضلات: وهي تتصل غالبًا بعلاقة الإسناد الناتجة عن تلازم العمدات، ولذلك فهي أقل أهمية من العناصر السابقة، وتشمل:

[1] كنا قد قمنا من قبل بمثل هذه الخطوة، وذلك في كتابنا(دراسات في النحو والدلالة). ينظر: العدواني، خالد، دراسات في النحو والدلالة، ص91- 101.

- المفعول به: من مثل كلمة(التفاحة) في قولك: أكل زيد التفاحة.
- المفعول فيه: من مثل كلمة(اليوم) في قولك: جاء محمد اليوم.
- المفعول المطلق: من مثل كلمة(ركضًا) في قولك: ركض محمد ركضًا.
- المفعول لأجله: من مثل كلمة(طلبًا) في قولك: جاء محمد طلبًا للعلم.
- المفعول معه: من مثل كلمة(البحر) في قولك: سار محمد والبحر.
- الحال: من مثل كلمة(راكضًا) في قولك: جاء محمد راكضًا.
- التمييز: من مثل كلمة(حليبًا) في قولك: اشتريت لترًا حليبًا.
- المنادى: من مثل كلمة(طالب) في قولك: يا طالب العلم.
- المستثنى: من مثل كلمة(زيدًا) في قولك: جاء الطلاب إلا زيدًا.
- المضاف إليه: من مثل كلمة(المدرسة) في قولك: ذهب زيد إلى المدرسة.

ملاحظة: قد تثير النقطة الأخيرة استغرابًا كبيرًا، إذ كيف ننسب مصطلح(المضاف إليه) إلى الاسم الواقع بعد(إلى)، وهو كما نعلم حرف جر، ثم كيف لا نذكر مثالًا لما اشتهر عند النحاة أنه مضاف إليه، وفي الرد نقول: إن رغبتنا في بناء التصنيف على أساس المعنى الوظيفي جعلتنا نميل إلى اصطلاح بعض النحاة الذي ينص على تسمية ما يعرف بحروف الجر: حروف الإضافة[1] ، ومن ثم تسمية ما تدخل عليه مضافًا إليه، وهذا في زعمنا هو الصواب، إذ إن هذه الحروف تقوم بإضافة معنى ما قبلها إلى ما بعدها.

هذا ردنا في شأن النقطة الأولى، أما النقطة الثانية فإن عدم ذكرنا لمثال لا يعني أننا ننكر أن يكون ما اصطلح على تسميته مضافًا إليه، مضافًا إليه، بل هو عندنا كذلك، لكننا نراه مما وقع التغيير في خصائصه، وذلك من خلال حذف حرف الإضافة، وهو أمر يتوافق مع ما نص عليه النحاة، إذ يشيرون إلى وجود حرف محذوف بين المضاف والمضاف إليه[2]، من مثل: اللام ومن وفي .

[1] ينظر: الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، ج3، ص168.

[2] نفسه، ص206.

3- التوابع: وهذه قد تكون تابعة لعمدة أو لفضلة ، وهي عندما تكون تابعة لعمدة فإنها تتصل بذلك العمدة خاصة لا بعلاقة الإسناد، وهذا يفرق بينها وبين الفضلة الذي يتصل بعلاقة الإسناد لا بأنفس العمدات، وتشمل:

- الصفة: من مثل كلمة(المجدّ) في قولك: جاء الطالب المجدُّ.
- المعطوف: من مثل كلمة(زيد) في قولك: جاء محمد وزيد.
- البدل: من مثل كلمة(عمر) في قولك: قال الخليفة عمر.
- التوكيد: من مثل كلمة(نفسه) في قولك: رأيت الرجل نفسه.

تصنيف أبواب الأفعال وتوزيعها:

ويتمثل تصنيفها لدينا بالتالي:

- فعل إخبار: وهو يقسم من جهة وجود الحدث وعدمه إلى تام وناقص، ومن جهة الزمن إلى ماض وحال.
- فعل أمر.

أما توزيعها، فهي جميعًا تدخل في باب العمدات التي بها قوام التركيب الإسنادي في لغة العرب، ولا يمكن الاستغناء عنها مطلقًا.

بتصنيف أبواب أسماء الأفعال وتوزيعها:

وهذه تبع لما قبلها(الأفعال) على مستويي التصنيف والتوزيع، فهي على مستوى التصنيف تنقسم إلى:

- اسم فعل إخبار: وهو ينقسم من جهة الزمن إلى ماض وحال.
- اسم فعل أمر.

أما على مستوى التوزيع فهي تدخل في باب العمدات كذلك.

تصنيف أبواب الحروف وتوزيعها:

ويتمثل تصنيفها وتوزيعها لدينا بالتالي:

1- المحوِّلات: وهذه تسهم في تحويل المعنى الوظيفي لما تدخل عليه، وهي نوعان:

- محوِّلات كلمة: وأهمها: التنوين و(لام) التعريف و(ها) التنبيه قبل اسم الإشارة و(لام) البعد بعد اسم الإشارة و(تاء) التأنيث الساكنة.

- محوِّلات جملة: وهذه نوعان أيضًا:

• كُلِّيَّة: وتتميز هذه بأن أثرها يظهر على مستوى الجملة كاملة، إذ إنها تحدد الأسلوب الكلامي الذي تنتمي إليه، وتشمل:

- أحرف النفي: من مثل(لم، لمّا، لن، ما، إنْ، لا، لات).
- أحرف الشرط: من مثل(إنْ، إذْما، لو، لولا، لوما، أمّا، لمَّا).
- أحرف التحضيض والتنديم: من مثل(هلّا، ألّا، لوما، لولا، ألا).
- أحرف العرض: من مثل(ألا، أما، لو).
- أحرف التنبيه: من مثل(ألا، أما، ها، يا).
- أحرف التوكيد: من مثل:(إنّ، لام الابتداء، نونا التوكيد، قد، أحرف الزيادة).
- أحرف التمني: من مثل(ليت، لو، هل).
- أحرف النداء والاستغاثة والندبة: من مثل(الهمزة، يا، أيا، هيا، وا).
- حرفي الاستفهام: من مثل(الهمزة، هل).
- حرف الترجي والإشفاق: من مثل(لعل).
- حرف الأمر: من مثل(اللام).
- حرف النهي: من مثل(لا).

• جُزئيَّة: وهذه تؤثر في الجملة موضعيًّا، وتشمل:

- حرفي الاستقبال: من مثل(السين، سوف).

2- الروابط:وهذه نوعان:

• روابط داخلية: وهذه تؤدي وظيفة الربط بين عناصر الجملة ، وتشمل:

- أحرف السبك: من مثل(أن، أنّ، كي، ما، لو، همزة التسوية).
- حرف التعليل: من مثل(كي).

- أحـرف الإضافة: من مثل(من، إلى، عن، على، في، الباء، الكاف، اللام، ... إلخ).
- أحرف العطف: من مثل(الواو، الفاء، أو، ثم، بل، لكن، لا، أم، حتى).
- حرفي التشبيه: من مثل(الكاف، كأن).

• روابط خارجية: وهذه يمتد تأثيرها إلى خارج الجملة، فتربط بين جملتين أو أكثر، وتشمل:

- حرفي التفسير: من مثل(أي، أنْ).
- اللام الرابطة لجوابي الشرط والقسم.
- الفاء الربطة لجواب الشرط.
- اللام الموطئة للقسم.
- أحرف العطف: من مثل(الواو، الفاء، أو، ثم).
- أحرف الاستئناف: من مثل(الواو، الفاء، أو، ثم، بل، لكـن، لا، أم، حتى).
- حرفي الاستطراد(الاعتراض): من مثل(الواو، الفاء).
- حرفي الاستدراك: من مثل(لكنْ، لكنَّ).

3- المعوِّضات: وهذه تأتي عوضًا مما قبلها ،وتشمل:

- حروف الجواب: من مثل(نعم، بلى، إي، أجل، جير، إنَّ، لا، كلَّا).
- حرف الجزاء: من مثل(إذنْ).

4- المتمَّات: وهذه تدل على تمام معنى الجملة، وتشمل:

- هاء السكت.
- ألف الإطلاق.

إعادة التصنيف والتوزيع على مستوى أبواب النص:

ويتمثل تصنيفها وتوزيعها لدينا بالتالي[1]:

[1] سيلاحظ القارئ الكريم ههنا تعديلات واضحة على ما طرحناه في هذا الشأن في كتابنا(دراسات في النحو والدلالة).

1- **الجمل النواة:** وسبب هذه التسمية أن هذه الجمل تمثل بنًى أساسية في النص، وتشمل:

أ- **الجمل المؤسِّسة:** وهي:

- **الجملة الابتدائية:** من مثل جملة(العلم نور) في قولهم: العلم نور والجهل ظلام.

- **الجملة الانتقالية(الاستئنافية بغير حرف):** من مثل جملة(إن شانئك هو الأبتر) في قوله تعالى:"إن شانئك هو الأبتر"[الكوثر: الآية 3].

ب- **الجمل الرَّادفة:** وهي:

- **الجملة الاستئنافية(التي تأتي مقترنة بحرف):** من مثل جملة(صلِّ لربك) في قوله سبحانهوتعالى:" فصلِّ لربك وانحر "[الكوثر: الآية 2].

- **الجملة الاستطرادية(الاعتراضية):** من مثل جملة(حفظكم الله) في قولك: هذا- حفظكم الله- كتاب.

- **الجملة التفسيرية:** من مثل جملة(تعال) في قولك: كتبت إليه أن تعال.

ج- **الجمل القيود:** وهي:

- **جملة صلة الموصول:** من مثل جملة(أنعمت عليهم) في قوله تعالى:" صراط الذين أنعمت عليهم "[الفاتحة: الآية 7] .

- **جملة الشرط غير الظرفي:** من مثل جملة(مات) في قولهم:" من مات فات " .

د- **الجمل الجو ابية:** وهي:

- **جملة جواب الشرط غير الو اقعة موقع الفعل المضارع:** من مثل جملة(ينجح) في قولك: من يدرس ينجح، وجملة(انصب) في قوله تعالى:" فإذا فرغت فانصب" [الشرح: الآية 7].

- **جملة جواب القسم:** من مثل جملة(إن الحق غالب) في قولك: والله إن الحق غالب.

هـ- **الجمل التابعة:** وهي:

- **الجملة المعطوفة على جملة لا تقع في موقع المفرد:** من مثل جملة(الجهل ظلام) في قولهم: العلم نور والجهل ظلام.

- **الجملة المُبدلة من جملة لا تقع في موقع المفرد:** من مثل جملة(يُضاعفْ له العذاب) في قوله تعالى:"ومن يفعل ذلك يلق أثاماً * يُضاعفْ له العذاب يوم القيامة ويخلدْ فيه مهاناً " [الفرقان: الآيتان 68-69].

2- **الجمل المدار:** وسبب هذه التسمية أن هذه الجمل تمثل بنًى تابعة للجمل النواة، وتشمل:

أ- **العمدات:** وهي:

- **جملة المخبرعنه:** من مثل جملة(تسمع بالمعيدي) في قولهم:" تسمع بالمعيدي خير من أن تراه"[1] .

- **جملة الخبر:** من مثل جملة(ينفع الناس) في قولك: العلم ينفع الناس.

- **جملة الفاعل:** من مثل جملة(قام زيد) في قول القائل : يعجبني قام زيد .

- **جملة جواب الشرط الو اقعة موقع الفعل المضارع:** من مثل جملة(سوف ينجح) في قولك: من يدرس فسوف ينجح[2].

ب- **الفضلات:** وهي:

- **جملة المفعول به:** من مثل جملة(شرهم الفقير) في قول الشاعر: رأيت الناس شرهم الفقير[3] .

- **جملة الحال:** من مثل جملة(يضحك) في قولك: جاء محمد يضحك.

- **الجملة المستثنى:** من مثل جملة(من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الأكبر) في قوله تعالى: " فذكّر، إنما أنت مذكر* لست عليهم بمسيطر*إلاّ من تولى وكفر* فيعذبه الله العذاب الأكبر" [الغاشية: الآيات 21 -22-23-24].

---

[1] ورد توثيقه من قبل.

[2] لأنها في عرف النحاة تقع موقع الفعل المضارع المجزوم.

[3] ورد توثيقه من قبل.

- **جملة المضاف إليه:** من مثل جملة(ينتصر الحق) في قولك: سنفرح يوم ينتصر الحق.

ج- التوابع: وهي:

- **جملة الصفة:** من مثل جملة(يزرع القمح) في قولك: مررت برجل يزرع القمح.

- **جملة البدل:** وهذه قد تكون مبدلة من مفرد، من مثل جملة(إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم) في قوله تعالى :" وما يُقال لك إلاّ ما قد قيل للرسل من قبلك ، إنَّ ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم "[فصلت: الآية 43]، وقد تكون مبدلة من جملة تقع موقع المفرد، من مثل جملة(تلممْ بنا في دارنا) في قول الشاعر[1] :

متى تأتنا تلممْ بنا في دارنا   تجدْ حطباً جزلاً وناراً تأجّجا

- **الجملة المعطوفة:** وهذه قد تكون معطوفة على مفرد، من مثل(يقبضن) في قوله تعالى:" أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضنَ " [الملك: الآية 19]، وقد تكون معطوفة على جملة تقع موقع المفرد، من مثل جملة(يبكي) في قولك: جاء محمد يضحك ويبكي.

ب- جهود النحاة في دراسة الخصائص:

أما ما يلاحظ على عمل النحاة في دراسة خصائص الأبواب على مستويي الجملة والنص فهو أنه لم يعمد إلى استقراء تلك الخصائص كاملة، بل اكتفى بذكر بعضها دون بعض، ثم لم يعمد بعد ذلك إلى توزيعها في أبواب كلية يضم فيه النظير إلى نظيره والشبيه إلى شبيهه، وهو أمر لا تخفى أهميته في ميدان الدرس العلمي الرصين، أضف إلى ذلك كله أنه لم يفطن إلى ضرورة المساواة بين تلك الخصائص في الأهمية في عملية تحديد الأبواب، بل مضى يغلب بعضها على بعض على نحو ما نرى من تغليبه لخاصيتي العمل والعلامة الإعرابية على بقية الخصائص الأخرى التي وقف عندها.

[1] مر بنا من قبل.

وما نراه أجدر في هذا الشأن هو أن يتم تناول هذه الخصائص وفق خطة جديدة تراعي كل ما سبق فتعمل أولًا على استقراء تلك الخصائص على مستويي أبواب الجملة والنص، ثم توزيعها في أبواب كلية، ثم المساواة بينها حين التوجه إلى الدراسة .

رؤية جديدة لتصنيف خصائص أبواب الجملة وتوزيعها:

أ- خصائص البنية: وتشمل: الكلمة، ونوع الكلمة(اسم)، وأحوال الكلمة(معرفة، نكرة، جامدة، مشتقة)، وهيكل الكلمة(صيغة الكلمة، صورة الكلمة)، وعلامة آخر الكلمة(ضمة، فتحة، كسرة، سكون، ... إلخ)، وحال العلامة(بناء، إعراب)، وحال الباب(مبني، مرفوع، منصوب، مجرور، مجزوم) .

ب-خصائص المعنى: ونقصد بها مدلول الكلمة الذي يساعد في تحديد بابها.

ج- خصائص الموقع: وتشمل: الرتبة(قبل، بعد)، المسافة (مباشرة، بعد فاصل).

د- خصائص العلاقة: وهي نوعان:

• العلاقات المعنوية: وهي نوعان، سطحية، وأشهرها المناسبة بين معاني الكلمات المكونة للتركيب، وعميقة، وأشهرها: الإسناد، التخصيص، الإلحاق، التبعية، إضافة إلى العلاقات التي تكون حروف المعاني وما تدخل عليه من التراكيب الإسنادية.

• العلاقات اللفظية: وتشمل: التلازم، الربط، المطابقة، العمل.

رؤية جديدة لتصنيف خصائص أبواب النص وتوزيعها:

أ- خصائص البنية: وتشمل: الجملة، وأحوال الجملة(اسمية- فعلية، واقعة موقع المفرد- غير واقعة موقع المفرد، خبرية- إنشائية)، أحوال الباب(ذات محل- غير ذات محل) .

ب-خصائص المعنى: ونقصد بها مدلول الجملة الذي يساعد في تحديد بابها.

ج-خصائص الموقع: وتشمل: الرتبة، المسافة.

د-خصائص العلاقة: وهي نوعان:

• العلاقات المعنوية: وهي نوعان، سطحية، وأشهرها المناسبة بين معاني الجمل المكونة للتركيب، وعميقة، وأشهرها: الإسناد، التخصيص، الإلحاق، التبعية، إضافة إلى العلاقات التي تكون بين الجملة التي لا تقع موقع المفرد وما قبلها.

• العلاقات اللفظية: وتشمل: التلازم، الربط، المطابقة، العمل.

ث- **جهود النحاة في دراسة التغيرات التي تطرأ على الأبواب والخصاص:** أما دراسة التغيرات التي تطرأ على الأبواب والخصائص على مستويي الجملة والنص فأهم ما يمكن ملاحظته في شأنها هو أنها لم تستطع أن تتوصل إلى خطة شاملة تدرس من خلالها تلك التغيرات، فتحدد أنواع تلك التغيرات على مستوى الأبواب وأنواعهاعلى مستوى الخصائص.

نحو آلية واضحة لضبط التغيرات:

- على مستوى الأبواب: تجري التغيرات في هذا المستوى من خلال بعض الآليات، نذكر منها على مستوى أبواب الجملة التوليد، كتوليد المبتدأ من الفاعل في نحو قولك: الطلاب جاؤوا، إذ إن المبتدأ ههنا تولد من الفاعل، والنقل، كنقل باب الفاعل إلى التمييز، وباب المضاف إليه إلى الفاعل في نحو قوله تعالى:﴿ واشتعل الرأس شيبًا ﴾[مريم: الآية4]، إذ الأصل في التركيب: واشتعل شيبُ الرأس، والحذف، كحذف الفاعل في نحو قولك: كُتِبَ الدرسُ، والزيادة، كزيادة الحرف(مِنْ) في نحو قولك: ما جاء من أحد، ونذكر منها على مستوى أبواب النص التوليد، كتوليد جملة الخبر من الجملة الابتدائية في نحو قولك: الطلاب جاؤوا، والنقل، كنقل الجملة الاستئنافية إلى جملة اعتراضية في نحو قولك: مات علي، رحمه الله.

- على مستوى الخصائص: تجري التغيرات في هذا المستوى من خلال بعض الآليات التي تختلف باختلاف الخصائص، نذكر منها على مستوى الجملة الحذف، من مثل حذف الكلمة في قولنا في جواب السائل: ما هذا؟، إذ نقول: قلم، فنحذف اسم الإشارة، والاستبدال، من مثل استبدال الفتحة بالكسرة

في الاسم الممنوع من الصرف في موقع الجر، كقولنا: من مفاتيحَ، والإلغاء ، من مثل إلغاء المطابقة بين الصفة والموصوف في مقولة العدد في مثل قولنا: سنابل صفراء، ونذكر منها على مستوى النص الاستبدال، كاستبدال الإنشائية بالخبرية في جملة الصلة أحيانًا، والإلغاء، كإلغاء الربط بين جملة الحال وصاحبها في نحو قولك: جئت والشمس طالعة.

2-5- في نحو الوظيفة:

وتتجلى آراؤنا وطروحاتنا في هذا الجانب من تعامل النحاة العرب مع التركيب العربي في ثلاث نقاط: الأولى هي ضرورة منح النظر الوظيفي في التركيب العربي اهتمامًا أكبر بحيث يصبح موازيًا في الأهمية للنظر البنوي، والثانية هي ضرورة التوسُّع في النظر الوظيفي في التركيب العربي ، ولا سيما في جانب التغيرات التي تطرأ على هذا التركيب في أبوابه وفي خصائصه البنوية والموقعية والعلاقية بحيث يطال كل تغير ولا يقتصر على بعض ذلك، وبحيث لا يتوقف عند حدود التركيب الجملي، بل يتجاوز ذلك إلى التركيب النصي، وبحيث لا يكتفي من دراسة الوظيفة في هذه التغيرات بالوظيفة الدلالية والمقصدية، بل يتجاوز ذلك إلى ما قد يؤديه التغير في التركيب من وظائف أخرى، من مثل الوظيفة المتصلة بتسهيل النطق، والوظيفة المتصلة بإقامة الوزن والموسيقا، ... إلخ .

والحقيقة أن منبع هذا الطرح الثاني لدينا هو ما رأيناه في تعامل من سبقوا نشأة علم المعاني عامة وفي تعامل من اشتغلوا بهذا العلم خاصة؛ إذ يلاحظ أن أولئك الأخيرين، على الرغم من أنهم قد جعلوا دراسة الجانب الوظيفي من التركيب الموضوع الرئيس لبحثهم وعملهم، لم يولوا جانب التغيرات التي تطرأ على التركيب إلا جزءًا قليلًا من اهتمامهم، تجلى في حديثهم عن أحوال المسند إليه والمسند من حيث الحذف والذكر والتنكير والتعريف والتقديم والتأخير والتخصيص والمقتضيات البلاغية لذلك، وكذلك في

حديثهم عن حذف المفعول به الوارد في سياق حديثهم عن الفعل ومتعلقاته[1]، كما يلاحظ أنهم قد قصروا جهدهم غالبًا على استجلاء الوظيفة الدلالية والمقصدية.

أما النقطة الثالثة، في هذا المقام، فهي ضرورة توخِّي الحذر في التعامل الوظيفي مع التركيب، ولا سيما إذا كان هذا التركيب ينتمي إلى النص المقدَّس؛ إذ لا ينبغي أن يجري الأمر، والحال هذه، وفق ما تشتهيه النفس ويطاله الخاطر دون علم وثيق بمدلولات الكلام التي تكفلت ببيانها وإيضاحها بعض علوم الشريعة، وفي مقدمتها علم التفسير.

3-5- في الجمع بين البنية والوظيفة في التحليل النحوي:

أما طرحنا الأخير، في هذا المقام، فهو يتمحور حول الدعوة إلى الجمع بين البنية والوظيفة في عملية التحليل النحوي للتركيب العربي.

وهو طرح لا يخلو من شيء من الخصوصية على الرغم من قيام المتقدمين من علماء النحو بمثل ذلك على نحو ما بينَّا في غير هذا الموضوع وعلى الرغم من وجود بعض من يدعو إلى ذلك ويمارسه عملًا من علماء العربية المعاصرين، وفي مقدمتهم الدكتور فاضل السامرائي.

أما وجه هذا الخصوصية فهو أننا ندعو إلى أن يكون ذلك في ضوء الآراء والطروحات الجديدة التي قدمناها في مجالي نحو البنية ونحو الوظيفي، وهي آراء وطروحات نبعت أساسًا من النقود التي وجهناها لتعامل القدماء مع التركيب العربي على المستويين البنوي والوظيفي.

أما الصورة التي نراها لهذا الجمع فتقوم على أساس النظر في التركيب العربي بنويًّا أولًا ووفق الصورة التي طرحناها، ثم النظر إليه بعد ذلك وظيفيًا ووفق الصورة التي طرحناها أيضًا بحيث لا يترك ذلك التركيب إلا وقد دُرِس دراسة محكمة في ركنيه اللذين يمثلان الركنين الأساسيين في اللغة عمومًا، بل في كل ما تجلى في بنية وأدى وظيفة في هذا العالم.

[1] ينظر: عتيق، عبد العزيز، علم المعاني، ص29.

مثال:

يمكن أن نمثل لذلك بدراسة التقديم والتأخير في مثل قولك: كَتَبَ الوظيفةَ محمدٌ، إذ يتم أولًا دراسة هذا التغير بنويًّا، من خلال الحديث عن كون ما حدث يمثل كسرًا لقرينة الرتبة، ثم يتم التطرق بعد ذلك إلى أثر هذا التغير في توجيه وظيفة هذا التركيب.

6- خاتمة:

حاولنا في هذا البحث أن نرصد صورة تعامل النحاة العرب مع جانبي البنية والوظيفة في التركيب العربي دون أن ننسى الإشارة إلى أوجه القصور في هذا التعامل وسبل علاج تلك الأوجه، واتخذنا في ذلك خطة قامت على أربع نقاط: الأولى هي بيان مدلولات مصطلحات النحو والبنية والوظيفة، والثانية هو بيان صورة تعامل النحاة مع بنية التركيب، والثالثة هي بيان صورة تعامل النحاة مع وظيفة التركيب، والرابعة هي تقديم بعض الآراء والطروحات أردنا بها إصلاح منهج النحاة في التعامل مع البنية ومنهجهم في التعامل مع الوظيفة إضافة إلى بناء منهج علمي حديث للجمع بين البنية والوظيفة في دراسة التركيب العربي.

وقد توصلنا من خلال ذلك إلى جملة من النتائج والاقتراحات والتوصيات، نوردها على النحو التالي:

أ- النتائج:

1- أن مفهوم النحو قد اتخذ عند النحاة صورًا عدة، اختلفت باختلاف المعايير التي كانوا ينطلقون منها.

2- أن مفهوم البنية لم يكن من المفهومات المتفق على دلالتها عند أصحاب التوجه البنوي، وإن كان الدارس يستطيع رد جمع ما ورد في هذا الشأن إلى معنيين عامين: الأول يحدد البنية تحديد حسيًّا بأن يجعلها النص بما فيه من عناصر تجمع بينها علاقات تعطيها دلالاتها، والثاني يحددها تحديدًا مجرًد،

فيجعلها شيئًا مجردًا ترد إليه صورة كلام المتكلمين مهما بدا بينها من تباين واختلاف.

3- أن مفهوم الوظيفة قد اتخذ عند أصحابه للدلالة على معنيين: الأول ارتبط بالغايات العامة التي استخدم الإنسان من أجلها اللغة، وفي مقدمتها التواصل، والثاني ارتبط بالدلالات التي تقدمها البنى المختلفة في التركيب.

4- أن تعامل النحاة مع بنية التركيب قد توجه إلى ثلاثة محاور، هي الأبواب وخصائص الأبواب والتغيرات التي تطرأ على الباب والخصائص.

5- أن جهد النحاة في رصد الباب قد توجه إلى مستويين من التركيب، هما مستوى الجملة ومستوى النص.

6- أن جهودهم في رصد الأبواب لم تقف عند حدود تصنيف الأبواب، بل تجاوزتها إلى التوزيع.

7- أن النحاة قد التزموا معايير عدة في عملية التصنيف والتوزيع، من مثل المعنى الوظيفي والموقع والعمل والبنية والزمن والتضام وغير ذلك.

8- أن النحاة قد اهتموا برصد عدد كبير من الخصائص التي تتحدد في ضوئها الأبواب وإن لم تكن غرضًا مباشرًا لكلامهم.

9- أن تلك الخصائص قد جاء بعضها متصلًا بأبواب الجملة وبعضها الآخر متصلًا بأبواب النص.

10- أن عناية النحاة برصد الأبواب والخصائص قد اقتضت أن يعتنوا بالتغيرات التي تطرأ عليها، فأشاروا في سياق حديثهم إلى كثير من تلك التغيرات.

11- أن رصد تلك التغيرات قد شمل من ذلك ما يقع على مستوى الجملة وما يقع على مستوى النص.

12- أن تعامل النحاة مع الجانب الوظيفي في التركيب قد مر بمرحلتين، الأولى هي مرحلة ما قبل نشأة علم المعاني، والثانية هي المرحلة التي نشأ فيها علم المعاني.

13- أن عنايتهم بدراسة وظيفة التركيب في المرحلة الأولى قد تجلت من خلال رصد وظيفة التركيب في كليته، ومن خلال رصد وظيفة البنى الداخلية فيه وما يطرأ على تلك البنى من تغيرات.

14- أن دراستهم لوظيفة التركيب في المرحلة الثانية قد تناولت قضايا عدة، من مثل الخبر والإنشاء وأحوال المسند والمسند إليه والفعل ومتعلقاته والقصر، ... إلخ.

15- أن الدارس يستطيع أن يجد ملاحظات جوهرية عدة على جهد النحاة في دراسة جانبي البنية والوظيفة في التركيب.

16- أن الملاحظات على دراسة البنية تشمل جميع المستويات التي درسوها من خلالها، وهي الأبواب والخصاص والتغيرات.

17- أن تناولهم الأبواب من زاوية المعايير المختلفة وعدم التزامهم المعيار الأهم في ذلك وهو معيار المعنى الوظيفي قد حالا دون تصنيف تلك الأبواب وتوزيعها على نحو صحيح.

18-أن عدم سعيهم إلى جمع كل الخصائص التي تتحدد في ضوئها الأبواب، ثم عدم سعيهم لتوزيعها في مجموعات أكبر، إضافة إلى تغليب العلامة الإعرابية، كل ذلك حال دون تقديم دراسة صحيحة لتلك الخصائص، كما حال دون الانتفاع بها الانتفاع الأكبر في عملية دراسة التركيب العربي.

19- أن اكتفاء النحاة بالإشارة إلى التغيرات التي تطرأ على أبواب التركيب العربي وخصائص تلك الأبواب دون السعي إلى دراستها دراسة خاصة قد حال دون التوصل إلى خطة شاملة تدرس من خلالها تلك التغيرات.

20- أن دراستهم للوظيفة في المرحلة الأولى قد جاءت تابعة لدراسة البنية ومختلطة بها دون أن يكون هنالك خطة واضحة للجمع بينهما.

21- أن دراستهم للوظيفة في المرحلة الثانية لم تكن موسعة بحيث تشمل كل تغير يطرأ على التركيب وبحيث تقف عند كل أشكال الوظائف من دلالية ونطقية وموسيقية.

ب- الاقتراحات:

1- إعادة النظر في أبواب التركيب العربي في ضوء معيار واحد وهو معيار المعنى الوظيفي، وذلك على مستويي التصنيف والتوزيع.

2- وضع خطة علمية لدراسة الخصائص تتجاوز كل أوجه النقص التي رأيناها من خلال رصد جميع تلك الخصائص وتوزيعها في مجموعات أوسع، ثم المساواة بينها.

3- وضع آلية علمية لضبط التغيرات التي تطرأ على الأبواب والخصائص.

4- بناء خطة لدراسة الوظيفة في التركيب تتصف بالشمول بحيث تتناول كل التغيرات وجميع الوظائف الممكنة.

5- وضع آلية للجمع بين جانبي البنية والوظيفة تأخذ في حسبانها كل الملاحظات والاقتراحات التي أوردها في شأن دراسة الأسلاف لهذين الجانبين.

ج- **التوصيات:**

1- تكثيف الدراسات التي تتناول جهود النحاة القدماء في دراسة جانبي البنية والوظيفة من التركيب العربي.

2- إعادة النظر في الاتجاهات المدرسية في النحو العربي انطلاقًا من جانبي البنية والوظيفة.

7- المصادروالمراجع:

1- القرآن الكريم.

2- ابن الشجري ، أبو السعادات ، الأمالي الشجرية ، مطبعة دار المعارف العثمانية بحيدر أباد – الدكن ، ط1 ، 1349 هـ ، ج1.

3- ابن جني ، أبو الفتح ، المنصف في شرح التصريف ، طبعة مصطفى الحلبي ، 1954م ، ج1.

4- ابن جني، الخصائص، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م، ج1.

5- ابن يعيش، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م، ج1.

6- أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض بن حمد القوزي، ط1، 1992م، ج2.

7- الأزهري، الشيخ خالد، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م، ج1.

8- الإستراباذي ، رضي الدين ، شرح الكافية ، مطبعة الشركة الصحافية العثمانية، 1310هـ، ج1.

9- الأنصاري ، ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، تأليف بركات يوسف هبُّود ، راجعه وصححه يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، ط2 ، 1419هـ - 1998م.

10- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1984م.

11- حبيبة، شاطر، البنية اللغوية في ديوان وشم على زند قرشي للشاعر عيسى لحيلح: قصيدة وشم على زند قرشي أنموذجًا، وهو رسالة ماجستير نوقشت في جامعة العربي بن مهيدي بالجزائرفي العام الدراسي 2013- 2014م.

12- الزمخشري، الكشاف، القاهرة، 1354هـ، ج3.

13- السلمي، عبدالله ومختار الغوث، منهجية البحث في اللغة والأدب، خوارزم العلمية ناشرون ومكتبات، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، ط2، 2014م.
14- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، ج1، ج2، ج3.
15- السيوطي ، جلال الدين ، الإتقان في علوم القرآن ، اعتنى به وعلق عليه مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق وبيروت، ط1، 2008م.
16- صفوت، أحمد زكي، جمهرة خطب العرب في العصور العربية الزاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1352هـ- 1933م.
17- العابد، أحمد وآخرون، المعجم العربي الأساسي للناطقين بالعربية ومتعلميها، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1989م.
18- عتيق، عبد العزيز، علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2009م.
19- العدواني، خالد، دراسات الجملة العربية ولسانيات النص، دار صون جاغ، أنقرة، ط1، 2020م.
20- العَدْواني، خالد، دراسات في النحو والدلالة، دار صون جاغ، أنقرة، ط1، 2021م.
21- عروة بن الورد، ديوان عروة بن الورد، دراسة وشرح وتحقيق أسماء أبو بكر محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ- 1998م.
22- علي، محمد محمد يونس، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت- لبنان، 2004م، ط1.
23- الغلاييني، الشيخ مصطفى، جامع الدروس العربية، راجع هذه النسخة الدكتور محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية، صدا- بيروت، ط34، 1418هـ- 1997م، ج1.

24- الفراء ، معاني القرآن ، تحقيق يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1374 هـ - 1955م ، ج2.
25- قريرة، توفيق، المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، دار محمد علي للنشر، تونس، 2003م.
26- القزويني ، محمد بن عبد الرحمن ، التلخيص في علوم البلاغة ، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، ط2 ، 1350هـ - 1932م.
27- لبيد، ديوان لبيد، دار صادر، بيروت- لبنان.
28- المبرِّد ، محمد بن يزيد ، المقتضب ، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، 1382هـ، ج3.
29- المتوكل، أحمد، التركيبيات الوظيفية قضايا ومقاربات، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط - المغرب، ط1، 2005م.
30- المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م.
31- المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، 1422هـ- 2001م، ج1.
32- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، دار الفكر العربي، القاهرة، 1992م.
33- الميداني، مجمع الأمثال، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، 1955م، ج1.
34- النجار، عصام أحمد بدر، النحو الميسر وشواهده القرآنية، دار التقوى للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ج1.

المستوى الثاني

في الظواهر النحوية

- ظاهرة التعويض في العربية

ظَاهِرَةُ التَّعْوِيْضِ فِي العَرَبِيَّةِ

1- المقدمة:

تمثل هذه الدراسة، في واقع الأمر، حلقة جديدة في سلسلة الدراسات العربية القديمة والحديثة التي اهتمت بموضوع التعويض اللغوي، ومن أمثلتها دراسات ابن جني(392ه)، وابن فارس(395ه)، والسيوطي(911ه) من القدماء، والدكتورعبدالفتاح الحموز من المحدثين.

وهي تهدف إلى تقديم تصور واضح ودقيق لهذا الدرس مبني على ما جاء في تلك الدراسات ومتجاوز لها في الوقت نفسه، مبني عليها من حيث إنه يستقي مادته منها، ومتجاوز لها من حيث إنه يسعى إلى تقديم تلك المادة في صورة أكثر جدة ومنهجية.

أما خطتها في ذلك، فإنها تقوم على أساس معالجة أربعقضايا:الأولى هي حقيقة وجود هذه الظاهرة في اللغة العربية، والثانية هي تحديد مفهوم التعويضاللغوي،والثالثة هي بيان الأقسام التي يمكن أن يكون عليها ذلك التعويض في كلامالعرب، والرابعة هي الفائدة التي يؤديها التعويض في الكلام.

كل ذلك في حدود المنهج الوصفي الذي يقوم على أساس تتبع عناصر الظاهرة المدروسة بقصد تحديدها ورصدها، ثم بيان العلاقات الرابطة بينها.

2- حقيقة التعويض في اللغة:

لقد اختلف العلماء في مسألة وجود التعويض في الكلامالعربي الفصيح، ويمكن أن يلاحظ الدارس وجود فريقين اثنين في هذا السياق:الأول يرى أن التعويض أمر قائم في اللغة، وأنه من سنن العرب في كلامها،وهذا ما نجده لدى عدد من العلماء، منهم سيبويه الذي يقول في أحد مواضع كتابه، يقول:"اعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك،ويحذفون

ويعوّضونحتَّى يصير ساقطًا"[1]، ومنهم أيضاً ابن فارس الذي يقول: " من سنن العرب التعويض "[2].

وأما الفريق الثاني، فيرى أن المعاوضة من ابتكار النحاة؛ لأنه لا فائدة في حذف حرف وزيادة آخر، ومن أبرز أعلام هذا الفريق أبو حيان الذي يقول: "والمعاوضة ليس معنًى تعتبره العرب، بحيث تجعل الهاء(يقصد التاء المربوطة في كلمة**فرازنة**؛ فهي عند بعضهم عوض من الياء في الجمع **فرازين)** له بالقصد، بل هذه عبارة تكون من النحوي عند رؤية التعاقب في كلامهم، وإن كان سيبويه قد جرى على مثل هذه الطريقة في الأعواض، إلا أنه لا يقدح فيه معنًى، بل إنما ينبغي أن يُنْسب إلى العرب المعاوضة إذا كان للتعويض فائدة، وأي فائدة في إسقاط حرف وزيادة آخر؟ "[3].

أما نحن في هذا المقام، فإننا نرى ما يراه أصحاب الفريق الأول[4]، ولا تردنا عن ذلك حجة أبي حيان بعدم وجود فائدة من التعويض؛ إذ إن هذه الحجة، في رأينا، ليست دقيقة تماماً، ولعل في تأمل الأمثلة الكثيرة التي ذكرها العلماء للتعويض خير دليل على ذلك، وهي أمثلة تظهر على نحو لا لبس فيه أن التعويض في العربية ليس حكرًا على مستوى الحروف، كما يذكر أبو حيان، بل هو ظاهرة عامة تتجاوز ذلك مستويات أخرى كالكلمة والجملة.

---

[1] سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج1، ص ص24- 25.

[2] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، حققه مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، 1383هـ- 1964م، ص236.

[3] السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الثانية، 1359هـ، ج1، ص134.

[4] الحقيقة أنه، على الرغم من أننا قد تبنينا رأي الفريق الأول، لابد أن نعترف بأن هناك بعض الظواهر اللغوية قد نُسِبت إلى التعويض تكلُّفاً، ومن ذلك مثلاً ما قيل من أن(ما) المدغمة بـ (أنْ) في قول القائل:" أمَّا أنت منطلقاً انطلقت " هي عوض من(كان) محذوفة؛ إذ ليس ثمة مسوغ لذلك سوى رغبة النحاة في تخريج الشواهد اللغوية.

ثم كيف نقبل بحكمه بعد وجود فائدة في إسقاط حرف من الكلمة وزيادة آخر، ونحن نرى الصعوبة اللفظية في نطق كلمة(إقوام) والسهولة اللفظية في نطق كلمة(إقامة)؟، ولماذا نسلم له بعدم وجود فائدة للمعاوضة، ونقبل بعد ذلك بوجود فوائد للظواهر الصوتية الأخرى التي أقرها العلماء، من مثل البدل والإعلال والإدغام وما إلى ذلك؟.

3- مفهوم التعويض:

يستطيع الدارس أن يعرِّف التعويض بناءً على الدلالة اللغوية لهذا اللفظكما أوردتها المعاجم العربية، وبناءً على ما جاء في دراسات العلماء العرب لهذه الظاهرة بأنه حذف جزء من الكلام وإقامة غيره مقامه؛ فهو إذاً عملية مزدوجة، أساسها الحذف والزيادة في آن معاً.

والحقيقة أن المجال الذي يشتغل فيه هذا المفهوم ليس واحداً عند جميع العلماء العرب، فبعضهم يقصر مجال اشتغال هذا المفهوم على الأصوات، فيجعل من التعويض ظاهرة تحدث داخل أسوار الكلمة الواحدة، ولا تتجاوزها إلى ما هو أكبر من ذلك، ومن هؤلاء شيخ النحاة سيبويه الذي يقول في أحد مواضع الكتاب:" والعوض قولهم: زنادقة وزناديق،وفرازنة وفرازين، فحذفوا الياء، وعوَّضوا الهاء، وقولهم: أَسطاعيُسطيع، وإنما هو:أطاع يُطيع، زادوا السين عوضاً من ذهاب حركة العين من(أَفْعَلَ)، وقولهم: اللهم، حذفوا (يا)، وألحقوا الميم عوضاً "[1].

وممن سار في هذا الاتجاهأيضاً أبو القاسم الزمخشري الذي يقول في كتابه المسمَّى(الأحاجي النحوية) ما نصُّه" ومعنى العوض: أن يقع في الكلمة انتقاص، فيُتَدَارك بزيادة شيء ليس في أخواتها، كما انتُقِصَ من التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما، فتُدورك ذلك بزيادة النون(النون عوض من

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص ص24-25.

التنوين في الاسم المفرد)، والفرق بين العوض والبدل: أن البدل يقع حيث يقع المبدل منه، والعوض لا يُراعَى فيه ذلك، ألا ترى أن العوض في(اللهم) في آخر الاسم، والمعوَّض منه في أوَّله؟ "[1].

أما الفريق الثاني، فيرى أن ظاهرة التعويض في العربية لا تقتصر على مجال الأصوات، بل تمتد لتشمل أجزاء الكلام الأخرى،ولا سيما الكلمات من حروف وأسماء وأفعال، ومن هؤلاء أبو الفتح بن جني الذي يؤكد وقوع التعاوض في الحروف المنفصلة عن الكلم قائلاً: " وقد أُوقع هذا التعاوض في الحروف المنفصلة عن الكلم، غير المصوغة فيها الممزوجة بأنفس صِيغها، وذلك قول الراجز[2]-على مذهب الخليل-:

إِنَّ الكَرِيمَ، وأَبِيكَ، يَعْتَمِلْ   إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

أي: مَنْ يَتَّكِلُ عَلَيْهِ، فحذف(عليه) هذه، وزاد(على) متقدمة؛ ألا ترى أنه: يعتمل إن لم يجد من يتكل عليه"[3].

إذ نلاحظ في هذا المقام أن الرجل يجيز تعويض شبه الجملة بحرف الجر، وكلاهما مما جاوز حدود المستوى الصوتي.

ومن أنصار هذا الاتجاه من علماء العربية أيضًا ابن فارس الذي يقول في كتابه الصاحبي في فقه اللغة العربية: " من سنن العرب التعويض، وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة "[54].

---

[1] الزمخشري، الأحاجي النحوية، تحقيق د. مصطفى الحدري، منشورات مكتبة الغزالي، سورية، حماة، 1969، ص46. ويُنظر أيضاً: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص123.

[2]ابن جني، الخصائص، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ-2001م، ج2، ص89.

[3]نفسه، ص89.

[4] ابن فارس، الصاحبي، ص 236.

[5] الحقيقة أن تعريف ابن فارس هذا لا يصدق على جميع الأمثلة التي ذكرها؛ إذ يلاحظ أن هناك أمثلة لديه تدل على أن التعويض قد يكون بين الكلمة المفردة والجملة، ومن ذلك أنه جعل من التعويض إقامة الفعل مقام الحال، وهو يقصد بذلك إقامة الجملة الحالية مقام الحال المفردة. يُنظر: ابن فارس، الصاحبي، ص238.

أما نحن، في هذا المقام، فنرى أنه من الأولى أن يُجْمع بين الرأيين، فيقال عن التعويض: إنه حذف وزيادة للكلام في المستويات اللغوية المختلفة ابتداء بالأصوات وانتهاء بالجملة.

4- أقسام التعويض:

قد قسَّم الدكتور عبد الفتاح الحمُّوز التعويض إلى أربعة أقسام أساسية، هي على الترتيب[1]:

أ- التعويض الذي يدور في فلك الحركة والحروف غير العاملة في بنية الكلمة أوغيرها.

ب- التعويض الذي يدور في فلك الاسم.

ج- التعويض الذي يدور في فلك الفعل.

د- التعويض الذي يدور في فلك الحرف في غير ما مر.

ونرى، في هذا المقام، أن ثمة إمكاناً لتقسيم ثنائي أصلح حالًاللتعويض،يقومويتأسس على لمح وجوه التشابه والاختلاف بين طرفيه، وهما المعوَّض منه والعوض، وهذا التقسيم هو تقسيم التعويض إلى تعويض توافقي، وتعويض غير توافقي.

4-1- التعويض التو افقي:

ويكون التعويض توافقيًّا عندما يكون طرفاه(المعوَّض منه والعوض) من مستوًى لغوي واحد، كأن يكونا صوتين أو حرفين أو اسمين أو فعلين أو جملتين،

[1] الحموز، د. عبد الفتاح، ظاهرة التعويض في العربية، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى، 1407هـ -1987م، ص ص165-172.

وهذا يمكن أن يقسم من حيث المستوى الذي يحدث فيه التعويض إلى خمسة أقسام، هي:

4-1-1- تعويض الصوت بالصوت:

ومن أمثلة ذلك تعويض صوت(الواو) الواقع عينًا في المصدر الذي على وزن(إفعال) بصوت آخر هو(التاء)[1]، وذلك كما في مصدر الفعل (أَقَامَ) في قوله تعالى:" والله جعل لكم من بيوتكم سكنًا، وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتًا تستخفّونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثًا ومتاعًا إلى حين "[النحل : الآية 80]؛ فلفظ(إقامة) في قوله تعالى هو مصدر الفعل(أقام)، وأصل هذا المصدر هو(إقوام)، فحُذِف صوت(الواو)، وجُعِل صوت(التاء) قائماً مقامه للتعويض.

ومن تعويض الصوت بالصوت أيضًا في كلامهم ما ذهب إليه سيبويه من كون صوت(التاء) في مثل(زنادقة) و(فرازنة) عوضًا من صوت(الياء) المحذوف في(زناديق) و(فرازين)[2].

ومن هذا الصنف أيضًا تعويض صوت(الألف) في الفعل الذي يكون على وزن(فَاعَل) بصوت ناتج من تضعيف الصوت الواقع عيناً في هذا الفعل[3] وهذا ما نجده في قوله تعالى:" لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم، ولكن يؤاخذكم بما عقَّدتم الأيمان..." [المائدة: الآية 89]؛ فالصوت الناتج من تضعيف صوت القاف في لفظ (عقَّدتم) في هذا المقام قائم مقام صوت(الألف) في لفظ (عاقَد).

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج2، ص89، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الخامسة، 1979، ص795.

[2] الكتاب، سيبويه، ج1، ص ص24-25.

[3] العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، 1407هـ- 1987م، ج1، ص457.

4-1-2- تعويض الحرف بالحرف:

ومن أمثلة ذلكفي كلام العرب تعويض(ربّ) بالواو[1]، على نحو ما نجد في قولرؤبةبن العجاج[2]:

وقاتمِ الأعماق خاوي المخترق

فهذه الواو التي تُحذَف معها(رُبَّ) هي عوض من حرف الجر الشبيه بالزائد(ربّ)، إذ الأصل ههنا:(رُبَّ قاتم الأعماق)، فحُذِفت(رُبَّ)، وقامت الواو مقامها.

ومن ذلك أيضاً تعويض الفاء الرابطة لجواب الشرط بإذا الفجائية[3]، ومثال ذلك ما نراه في قوله تعالى: " وإذا أذقنا الناس رحمة من بعد ضرّاء مستهم إذا لهم مكر في آياتنا، قل الله أسرع مكراً، إنّ رسلنا يكتبون ما تمكرون " [يونس : الآية21]، فـ (إذا) الفجائية الواقعة في جواب الشرط ههنا قائمة مقام الفاء الرابطة لجواب الشرط.

ويمكن لنا أن نعد من ذلك أيضًا حذف حرف الجر(على) أو شبه الجملة(عليه) في قول الراجز-على مذهب الخليل-:

إِنَّ الكَرِيمَ، وأَبِيكَ، يَعْتَمِلْ   إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

وتعويض ذلك بحرف الجر المذكور(على)، إذ الأصل ههنا(إن لم يجد يومًا من يتّكل عليه)، ثم حذف المتكلم(عليه) هذه، وزاد(على) متقدمة[4].

4-1-3-تعويض الاسم بالاسم:

ومن أمثلة ذلك تعويض المصدر باسم الفاعل[1]، ومثاله من القرآن الكريم ما في قوله تعالى:" ليس لوقعتها كاذبة "[الواقعة: الآية2]، فاسم الفاعل ههنا قائم

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج1، ص274.

[2] نفسه، ص274، وابن هشام، المغني، ص 448.

[3] السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص127.

[4] ابن جني، الخصائص، ج2، ص89.

مقام المصدر(تكذيب)؛ إذ التقدير:(ليس لوقعتها تكذيب)، ومثاله من الشعر العربي ما في قول الشاعر[2]:

قم قائمًا، قم قائمًا لقيت عبدًا نائماً
وعُشـراء رائـماً وأَمَةً مُـراغماً

فاسم الفاعل(قائم) في النص السابققد قام مقام المصدر(قيام)، كما يقول ابن فارس في الصاحبي، إذ التقدير: قم قيامًا.

ومن هذا الضرب من التعويض أيضًا تعويض اسم المفعول باسم الفاعل[3]، ومثاله قول العرب في المثل[4]:" أَجْبَنُ مِنْ صَافِرٍ "، فـ(صافر)ههنا هي اسم فاعل قام مقام اسم المفعول، والتقدير: أجبن من مصفور له[5].

ومثاله من الشعرالفصيح قول الحطيئة في هذا البيت الذي قاله في هجاء الزبرقان بن بدر أحد وجهاء بني تميم[6] :

دعِ المكارم، لا ترحل لبُغيتها واقعد؛ فإنَّك أنت الطاعم الكاسي

فـ(الطاعم) و(الكاسي) في هذا المقام هما اسما فاعل قائمان مقام اسمي المفعول، والتقدير:(المطعوم) و(المكسوّ).

4-1-4- تعويض الفعل بالفعل:

ويمكن أن نقف عند شكلين لهذا التعويض: الأول هو تعويض الفعل في لفظ ومعنًى معينين بفعل آخر في لفظ ومعنًى معينين بعد تضمين الفعل العوض معنى

---

[1] ابن فارس، الصاحبي، ص237.

[2] نفسه، ص237.

[3] الحموز، د. عبد الفتاح، ظاهرة التعويض، ص120.

[4] الميداني، مجمع الأمثال، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السنّة المحمدية، 1955م، ج1، ص184.

[5] يُراد بالمصفور له: نوع من الطيور شديد الخوف يهرب عند سماع الصفير. ينظر: نفسه، ص184.

[6] الحطيئة، ديوان الحطيئة، تحقيق نعمان أمين طه، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى، ص284.

الفعل المعوض منه[1] ومثال ذلك ما نجده في قول العرب:" إلى أمه يلهف اللهفان"[2]، فالفعل(يلهف)، ههنا، قام مقام الفعل(يلجأ) بعد أن تضمَّن معناه.

أما الشكل الثاني لتعويض الفعل بالفعل، فهو تعويض الفعل في زمن معين بفعل في زمن آخر؛ فقد أقامت العرب الفعل الماضي مقام الراهن[3]، ومثال ذلك قوله تعالى:" قال: سننظر أصدقت أم كنت من الكاذبين "[النمل : الآية 27]، إذ قام الفعل الماضي(كان) ههنا مقام الحاضر، والتقدير:(أم أنت من الكاذبين)[4]، كما أقامت الفعل الدال على الماضي مقام الفعل الدال على المستقبل[5]، ومثاله ما نجده في قوله تعالى:" أتى أمر الله، فلا تستعجلوه سبحانه وتعالى عمّا يشركون "[النحل : الآية1]، فالفعل(أتى) ههنا قائم مقام الفعل (يأتي)، وهو مستقبل، كما أقامت أيضاً الفعل الدال على المستقبل مقام الفعل الدال على الماضي[6]، ومثال ذلك قوله تعالى:" فلم تقتلون أنبياء الله من قبل إن كنتم مؤمنين "[البقرة : الآية91]؛ لأن التقدير: لم قتلتم[7]؟.

5-1-4- تعويض الجملة بالجملة:

ومن ذلك تعويض جملة الشرط غير الظرفي مع حرف الشرط(إِنْ) بجملة متقدمة على أسلوب الشرط[8]، ومثال ذلك ما نجده في قول القائل مثلاً:" زرني أزرْك "، فالجملة الفعلية(زرني) ههنا قائمة مقام جملة الشرط غير الظرفي؛

---

[1] الحموز، د. عبد الفتاح، ظاهرة التعويض، ص135.

[2] مجمع الأمثال، الميداني، ج1، ص22.

[3] ابن فارس، الصاحبي، ص236.

[4] نفسه، ص236.

[5] الثعالبي، فقه اللغة وأسرار العربية، ضبطه وعلق عليه ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة الثانية، 1420 هـ - 2000م، ص365.

[6] نفسه، ص165.

[7] نفسه، ص165.

[8] السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص ص130-131.

وذلك لأن الأصل في التقدير: إن تزرْني أزرْك، فحُذفت جملة الشرط(إن تزرني)، وعُوِّض منها بالجملة الفعلية(زرني).

ومما يعد من هذا البابأيضاً تعويض جملة جواب الشرط بجملة متقدمة على أسلوب الشرط[1]، ومثاله ما في قول من يقول لصديقه: « أنت ظالم إن فعلت كذا »، فالجملة الاسمية« أنت ظالم » ههنا هي جملة قائمة مقام جملة الجواب المحذوفة؛ وذلك لأن الأصل في التقدير: إن فعلتَ كذا ظلمتَ، فحُذفت جملة الجواب، وجُعلت الجملة الاسمية قائمة مقامها.

4-2- التعويض غير التو افقي:

ويكون التعويض غير توافقي عندما يكون طرفاه(المعوض منه والعوض) من مستويين لغويين مختلفين، كأن يكون المعوض منه صوتاً، والعوض غير ذلك، أو يكون المعوض منه حرفاً أو اسماً أو فعلاً أو جملة، والعوض غير ذلك، ويمكن أن نميز فيه خمسة أقسام أيضاً؛ هي:

4-2-1- تعويض الصوت بغير الصوت:

ومن ذلك تعويض صوت(النون) الناتج من التضعيف في (إنَّ) الحرف المشبه بالفعل بحرف(اللام) الداخل على الخبر[2]، ومثال ذلك ما نجده في قول القائل:" إنْ زيدٌ لأخوك "، فحرف(اللام) الداخل على الخبر ههنا قائم مقام صوت(النون) الناتج من التضعيف في الحرف المشبه بالفعل(إنَّ).

ومثاله من القرآن الكريم ما نجده في قوله سبحانهوتعالى:" إنْ كلُّ نفسٍ لَمَا عليها حافظ "[الطارق: الآية4] في أحد الوجوه القرائية، فاللام الداخلة على الخبر،ههنا، قائمة مقام صوت(النون) المحذوف من(إنَّ) الحرف المشبه بالفعل.

---

[1] نفسه، ص131.

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص233، والحموز، د.عبد الفتاح، ظاهرة التعويض في العربية، ص41.

ومن ذلك أيضًا تعويض صوت(النون) الناتج من التضعيف في(أنَّ) الحرف المشبه بالفعل بمجموعة من الأحرف، منها السين[1]، ومثال ذلك ما نجده في قوله تعالى: "علم أَنْ سيكونُ منكم مرضى"[المزّمل :الآية20]، فالسين، على ما قيل،هيهنا حرف قائم مقام صوت النون المحذوف من(أنَّ) الحرف المشبه بالفعل.

2-2-4- تعويض الحرف بغير الحرف:

ومن ذلك تعويض حرف النداء(يا) عند نداء لفظ الجلالة بصوت الميم المشدد في آخر المنادى[2] على نحو ما نجد في قول القائل مثلاً:" اللهم، اغفر لي ولوالدي "، فالميمالمشدَّدة،ههنا، قائمة مقام حرف النداء(يا)؛ لأن الأصل في مثل ذلك: (يا ألله).

ومن ذلك أيضًا تعويض حرف الجر(اللام) الداخل على المستغاث به بصوت آخر هو صوت(الألف) يلحق آخر هذا الاسم[3]، ومثاله ما نجده في قول الشاعر[4]:

يا يزيدا لآمل نيل عز وغنًى بعد فاقة وهوان

فالألف اللاحقة للفظ المستغاث به هنا قائمة مقام حرف الجر المفتوح، وهو (اللام)؛ لأن الأصل هو: يا لَيزيد.

3-2-4- تعويض الاسم بغير الاسم:

---

[1] السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص131.

[2] الكتاب، سيبويه، ج1، ص ص24- 25 والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص126.

[3] الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ج2، ص181.

[4] نفسه، ص181، والأنصاري، ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد خير طعمة حلبي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، 1418هـ- 1997م، ص183.

ومن ذلك تعويض الاسم الواقع مضافاً إليه بصوت النون الزائدة الساكنة أو التنوين[1]، ومثال ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى:" وكلًا ضربنا له الأمثال وكلًا تبّرنا تتبيراً "[الفرقان : الآية39]، فالتنوين في لفظ (كلًا) قائم مقام اسم هو مضاف إليه محذوف.

ومن ذلك أيضًا تعويض الاسم الواقع مضافًا إليه بالحرف(أل)[2]، وشاهد ذلك قوله تعالى:" وعلّم آدم الأسماء كلَّها، ثم عرضهم على الملائكة، فقال: أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين "[البقرة : الآية31]، فالحرف (أل) في لفظ الأسماء ههنا قائم مقام لفظ المضاف إليه (المسمَّيات)، إذ الأصل في التقدير: أسماء المسميات.

ومن ذلك أيضًا تعويض الاسم الواقع موقع المبتدأبالجملة[3]، ومثاله قول العرب في المثل:" تسمعُ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه "[4]، فالجملة الفعلية الواقعة موقع المبتدأ(تسمعُ)ههنا قائمة مقام الاسم المفرد، وهو المصدر(السماع)، أي: سماعك بالمعيدي خير من أن تراه، أو من رؤيته.

4-2-4- تعويض الفعل بغير الفعل :

ومن ذلك تعويض الفعل(كان) بالحرف(ما)[5]، ومثاله ما نجده في نحو قول القائل:" أمَّا أنت منطلقاً انطلقت "، فـ(أمّا) هنا مؤلفة من (أنْ) و(ما)، و(ما) هذه قائمة مقام الفعل(كان) على ما يقول العلماء، ومثال ذلك أيضًا قول الشاعر[6] :

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب، ص ص446- 447.

[2] الزمخشري، الكشاف، المطبعة الشرفية، ج1، ص52.

[3] الحموز، د.عبدالفتاح، ظاهرة التعويض، ص ص139- 140.

[4] الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص129.

[5] ابن هشام، مغني اللبيب، ص410. والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص130.

[6] ابن منظور، لسان العرب، دار بيروت – دار صادر، 1955م – 1966م، ج14، ص47

إمّا أقمت وأمّا أنت ذا سفرٍ   فاللهُ يحفظ ما تأتي وما تذر

فـ (أمّا) ههنا أيضاً مؤلفة من(أن) و(ما)، و(ما) هذه قائمة مقام الفعل المحذوف(كان).

5-2-4- تعويض الجملة بغير الجملة:

ومن ذلك تعويض الجملة بعد(إذ) بصوت النون الزائدة الساكنة أو التنوين[1]، ومثال ذلك ما نراه في قوله تعالى:"وانشقت السماء فهي يومئذٍ واهية "[الحاقة : الآية16] ، فالأصل في التقدير: فهي يوم إذ انشقت واهية، ثم حذفت الجملة المضافة، وجيء بالتنوين ليقوم مقامها، وكسرت الذال للساكنين وقد يكون هذا التنوين قائمًا مقام أكثر من جملة[2]، ومثال ذلك ما في قوله تعالى:"يومئذٍ تحدّث أخبارها"[الزلزلة : الآية4]، فالتوين الظاهر على آخر لفظ (يومئذٍ) هنا قائم مقام أكثر من جملة؛ وذلك لأن التقدير: يوم إذ زلزلت، وأخرجت، وقال الإنسان.

ومن ذلك أيضًا تعويض الجملة الفعلية التي فعلها فعل أمرٍ بالمفعول المطلق المعمول لفعلها[3] ومثال ذلك ما في قوله تعالى" فإذا لقيتم الذين كفروا فضرْبَ الرقاب"[محمد : الآية4]، فـ (ضرب) في هذا المقام هو مفعول مطلق قائم مقام جملة فعلية، تقديرها: فاضربوا، ومثال ذلك أيضًا قوله تعالى:"فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون"[الروم : الآية17]، فـ (سبحان) هنا مفعول مطلق قائم مقام جملة فعلية فعلها فعل أمر؛ لأن تأويل الآية الكريمة: سبّحوا الله.

ومن ذلك أيضًا تعويض الجملة الفعلية بالاسم الواقع موقع الحال[4]، ومثاله ما نجده في قول من يقول لصديقه الذي نال شيئاً عظيماً: " هنيئاً لك

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب، ص447.

[2] أبو حيان النحوي، البحر المحيط، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض، ج8، ص500.

[3] ابن فارس، الصاحبي، ص236.

[4] السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص132.

"،فالاسم(هنيئًا) - وإعرابه حال هنا- قائم مقام جملة فعلية محذوفة تقديرها عند صاحب شرح الجمل: أدام الله لك ما أنت فيه من النعيم[1].

5- فائدة التعويض:

إن اللغة البشرية نظام رمزي، لازم الإنسان منذ القدم، وقد استخدمه ذلك الإنسان في التعبير عن حاجاته بصورة أساسية، وعليه يكون من غير المنطقي ومن غير المقبول القول بوجود ما هو غير قصدي في استعمال الإنسان للغة،يستوي في ذلك الاستعمال القياسي والاستعمال الذي يوصف بصفة الخروج عن القياس.

وإذا كان الأمر على هذا النحو فلنا أن نقول: إن أسلوب التعويض هو أسلوب يقع في اللغة على نحو متعمد،ولا يكون عفو الخاطر، وهو يؤدي وظائف وغايات يعرفها أصحاب تلك اللغة.

وقد يكون من المفيد في سياق حديثنا عن ظاهرة التعويض في العربية أن نختتم ذلك بالوقوف عند بعض تلك الفوائد والغايات حتى تكتمل الصورة وتتضح الرؤية.

يؤدي التعويض في العربية في الواقع مجموعة من الغايات والفوائد، ومن ذلك:

1– التخفيف اللفظي: ومن ذلك ما نجده فيتعويضصوت(الواو) الواقع عينًا في المصدر الذي على وزن(إفعال) بصوت آخر هو(التاء)، من مثل تعويض صوت الواو بصوت التاء في كلمة(إقوام)، إذ نلاحظ أن هذا التعويض قد منح الشكل الجديد للكلمة خفة في اللفظ يفتقر إليها الشكل القديم.

2– التأكيد والمبالغة: ومن ذلك ما نجده في تعويض صوت(الألف) في الفعل الذي يكون على وزن(فَاعَل) بصوت ناتج من تضعيف الصوت الواقع عيناً في

[1] ابن عصفور، شرح جملالزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الكتاب الثاني والأربعون، 1400هـ- 1980م، ج2، ص412.

هذا الفعل،من مثل تعويض الألف في الفعل(عاقدتم) بالتضعيف في الفعل(عقَّدتم) في قوله تعالى:" لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم، ولكن يؤاخذكم بما عقَّدتم الأيمان..." [المائدة: الآية 89]، إذ تبدو الصيغة الجديدة للفعل أكثر دلالة على التوكيد والمبالغة في عقد الأيمان من الصيغة القديمة.

3- الدلالة على السرعة في حدوث الأمر: ومن ذلك ما نجده في تعويض الفاء الرابطة لجواب الشرط بـ(إذا) الفجائية،كما هي الحال في قوله تعالى: " وإذا أذقنا الناس رحمة من بعد ضرّاء مستهم إذا لهم مكر في آياتنا، قل الله أسرع مكراً، إنّ رسلنا يكتبون ما تمكرون " [يونس : الآية 21]، إذ نجد أن هذا التعويض قد دل على سرعة وقوع المكر من هؤلاء بعد أن كشف الله تعالى عنهم الضر.

4- التمويه على السامع: ومن ذلك ما نجده في تعويض اسم المفعول باسم الفاعل في نحو قول الحطيئة في هجاء الزبرقان بن بدر:

دعِ المكارم، لا ترحل لبُغيتها   واقعد؛ فإنَّك أنت الطاعم الكاسي

إذ نلاحظ أن تعويض اسم المفعول باسم الفاعل ههنا قد أسهم على نحو كبير في التمويه وإخفاء المقصود، وليس ثمة ما هو أدل على ذلك من القصة المشهورة التي ارتبطت بهذا البيت والتي مفادها أن الزبرقان قد اشتكى من ذلك إلى الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال عمر: ما أعلمه هجاك، أما ترضى أن تكون طاعمًا كاسيًا؟، فقال الزبرقان: إنه لا يكون في الهجاء أشد من ذلك، فأرسل عمر في طلب حسان بن ثابت يسأله عن ذلك، فقال حسان: لم يهجه، ولكن سلح عليه[1]، إذ نلاحظ أن هذا التعويض قد جعل عمر، وهو من هو من الفصاحة والبيان يغيب عنه مقصود الشاعر.

5- الاختصار والإيجاز: ومن ذلك ما نجده في تعويض الجملة بعد(إذ) بصوت النون الزائدة الساكنة أو التنوين،كما هي الحال في تعويض جملة(انشقت

[1] ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، 1958م، ج1، ص316.

السماء) بصوت التنوين بعد(إذ) في قوله تعالى:"وانشقت السماء فهي يومئذٍ واهية "[الحاقة : الآية16]، إذ نلاحظ أن هذا التعويض قد منع من تكرار الجملة وأسهم في منح الكلام سمة الإيجاز والاختصار.

6- الخاتمة:

لقد كان ما تقدم عرضاً موجزاً لموضوع التعويض في اللغة العربية تناولنا فيه أربع قضايا أساسية: الأولى هيحقيقة وجوده في لغة العرب، والثانية هي مفهومه عند العلماء، والثالثة هي أقسامه،والرابعة هي فائدة التعويض في الكلام،وقد توصلنا من خلال ذلك إلى خمس نتائج أساسية، هي:

1- إن التعويض أمر واقع حقيقةً في اللغة العربية،وهو من سنن العرب في كلامها، وليس من ابتداع النحاة.
2- يشير مفهومه إلى عملية مزدوجة، تقوم أساسًا على حذف جزء من الكلام وإقامة غيره مقامه.
3- يعد التعويض ظاهرة عامة، تشمل جميع المستويات اللغوية، وليست مقتصرة على المستوى الصوتي فقط.
4- التعويض في كلام العرب قد يكون بين عنصرين لغويين، ينتميان إلى مستوى لغوي واحد، وقد يكون بين عنصرين ينتميان إلى مستويين لغويين مختلفين، أي إنه قد يكون توافقيًا، وقد يكون غير توافقي.
5- يؤدي التعويض فوائد جليلة في اللغة، وهو لا يقع عفو الخاطر، ومن تلك الفوائد التخفيف اللفظي والمبالغة والتوكيد والدلالة على السرعة في حدوث الأمر والتمويه على السامع والاختصار والإيجاز.

7- المصادروالمراجع:

1- القرآن الكريم.

2- ابن جني،الخصائص، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2001م،ج1- ج2.

3- ابن عصفور،شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الكتاب الثاني والأربعون، 1400هـ - 1980م،ج2.

4- ابن فارس،الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، حققه مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، 1383هـ- 1964م.

5- ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، 1958م، ج1.

6- ابن منظور،لسان العرب، دار بيروت – دار صادر، 1955م – 1966م، ج14.

7- أبو حيان النحوي،البحر المحيط، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض، ج8.

8- الأزهري،خالد،شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ج2.

9- الأنصاري،ابنهشام،شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد خير طعمة حلبي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، 1418هـ - 1997م.

10- الأنصاري،ابنهشام،مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الخامسة، 1979.

11- الثعالبي،فقه اللغة وأسرار العربية، ضبطه وعلق عليه ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة الثانية، 1420 هـ - 2000م.

12- الحطيئة،ديوان الحطيئة، تحقيق نعمان أمين طه، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى.

13- الحموز، د. عبد الفتاح،ظاهرة التعويض في العربية، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى، 1407هـ - 1987م.

14- الزمخشري،الأحاجي النحوية، تحقيق د. مصطفى الحدري، منشورات مكتبة الغزالي، سورية، حماة، 1969.

15- الزمخشري،الكشاف، المطبعة الشرفية، ج1.

16- سيبويه،الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج1- ج4.

17- السيوطي،الأشباه والنظائر في النحو، مطبعة دائرة المعارف العثمانية،الطبعة الثانية، 1359هـ، ج1.

18- العكبري،التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل،بيروت، الطبعة الثانية، 1407هـ - 1987م،ج1.

19- الميداني،مجمع الأمثال، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنّة المحمدية، 1955م، ج1.

المستوى الثالث

في جهود أعلام النحو

- الأخفش الأوسط وكتابه" معاني القرآن

- جهود تمام حسان في مجال الدراسات النحوية العربية

الأَخْفَشُ الأَوْسَطُ وَكِتَابُهُ" مَعَانِي القُرْآنِ "

1- مقدمة:

في الوريقات التالية دراسة تعريفية بعلم من أعلام النحو العربي في عصوره الأولى، ثم بواحد من أشهر كتبه في هذا المجال، أما ذلك العلم، فهو سعيد بن مسعدة المعروف بين جمهور النحاة ودارسي النحو القديم باسم الأخفش الأوسط، وأما كتابه، فهو الكتاب الذي اشتهر بين كتب النحو العربي باسم كتاب(معاني القرآن).

وهي تهدف من خلال ذلك إلى تقديم بعض المعلومات الأساسية عن هذا العلم وكتابه لقراء النحو العربي والمهتمين بتاريخه من إخواننا المسلمين غير العرب[1]، وذلك بقصد إغناء معرفتهم عن هذه الشخصية العلمية وعن أبرز إسهاماتها العلمية في مجال النحو العربي.

وهي تتبع في ذلك خطة مستمدة من عنوانها، إذ تتولى في البداية مهمة التعريف بهذا العلم من خلال الوقوف عند سيرته الذاتية وما فيها من جوانب، ومؤلفاته وما تناولت من موضوعات، ثم تنتقل بعد ذلك إلى التعريف بكتابه المرادة دراسته في هذا المقام.

2- الأخفش الأوسط: السيرة والمؤلفات:

وتتولى هذه الفقرة مهمة التعريف بهذا العلم من خلال الوقوف عند نقطتين: الأولى هي سيرته الشخصية، والثانية هي المؤلفات التي خلفها.

2-1- السيرة:

---

[1] خصصنا ذلك بغير العرب؛ لأن مثل هذه الدراسة التعريفية موجودة بكثرة في الكتب الموجهة إلى القارئ العربي.

وسوف يتم رصد السيرة الذاتية لهذا العلم من خلال الوقوف عند جوانب كثيرة، من مثل اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنيته، ومولده، ورحلته، وصفاته، وعقيدته، وشيوخه، وتلاميذه، ومذهبه في النحو، ومكانته العلمية، ووفاته.

2-1-1- اسمه ونسبه:

تتفق جميع الكتب التي يرد ذكره فيها على أن اسمه هو سعيد بن مسعدة، وإن كان بعضها يسميه سعيدًاالأخفش، أما نسبه، فهو يعود إلى الفرس[1].

2-1-2- لقبه وكنيته:

تتفق جميع الكتب التي أشارت إلى هذا الرجل على وجود لقب عام له، وهو الأخفش، أي الرجل الذي في عينيه صغر مع سوء بصر[2]، ثم نراها تختلف بعد ذلك في الصفات المحددة لهذا اللقب، فبعضها يطلق عليه صفة المجاشعي، وبعضها يطلق عليه صفة البلخي، وبعضها يطلق عليه صفة الراوية، وبعضها يطلق عليه صفة الأوسط[3].

والحقيقة أن تلك الصفات تعود إلى أسباب مختلفة، فهو قد وصف بالمجاشعي نسبة إلى بني مجاشع بن دارم الذين كان مولى لهم، ووصف بالبلخي نسبة إلى مدينة بلخ التي ينتمي إليها، ووصف بالأوسط تمييزًا له من الأخفش الأكبر أبي الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد أحد شيوخ سيبويه، والأخفش الأصغر أبي الحسن علي بن سليمان من تلامذة المبرد[4]

---

[1]المدارس النحوية، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة ، ط7، ص94.

[2]آراء الأخفش الأوسط النحوية والصرفية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري، محمد عمر عمار الدراوشة، وهو رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بغزة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية، وقد نوقشت عام2015م، ص10.

[3]معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق الدكتورة هدى محمود قرَّاعة، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط1، 1411هـ – 1990م، ج1، ص5.

[4]الدرس النحوي عند الأخفش في كتابه" معاني القرآن "، سعيد عبدالله علي الخثعمي، وهو رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا في جامعة مؤتة بالأردن لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية، وقد نوقشت عام 2011م، ص4.

وأما كنيته، فهي، كما وردت في كثير من الكتب، أبو الحسن، ولا يعرف السبب الذي دعا إلى إطلاق هذه الكنية عليه، هل هو لأن أحد أبنائه كان يسمى حسنًا، أو لأنه كان يحب آل البيت[1].

2-1-3- مولده: الزمان والمكان:

الواقع أن كتب التراجم والطبقات لم تشر إلى تاريخ ولادة هذا الرجل على نحو دقيق، بل كل ما ذكرته هو أنه أسن من سيبويه الذي توفي سنة 180 هـ، وعاش قرابة أربعين سنة[2]، مما يعني أن هذا الرجل قد ولد قبل بداية العقد الخامس من المئة الثانية للهجرة الشريفة.

أما مكان الولادة، فهو أيضًا مما لم تشر إليه المصادر بحسب علمنا، إلا أن نسبة هذا الرجل إلى مدينة بلخ[3] ربما تشير إلى أن ولادته قد كانت هناك.

2-1-4- رحلته:

لم نجد في كتب التراجم ما يشير إلى أن الأخفش قد ولد في مدينة بلخ التي ينسب إليها، وعليه لا يمكن الجزم بأن الرجل قد بدأ حياته الشخصية والعلمية بالانتقال من بلخ مسقط رأسه إلى العراق، لكن الثابت تاريخيًّا أن الرجل قد كانت له رحلات كثيرة داخل العراق، فهو قد عاش في البصرة، وانتقل إلى بغداد، وزار كثيرًا من مدن العراق[4].

2-1-5- صفاتهالجسدية والنفسية:

---

[1]من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش، الدكتور أحمد إبراهيم سيد أحمد، دار الطباعة المحمدية ، القاهرة – مصر، ط1، 1408هـ – 1988م، ص42.

[2] أصول اللغة والنحو بين الأخفش والفراء من خلال كتابيهما" معاني القرآن "، أحمد الشايب عرباوي، وهو أطروحة مقدمة إلى قسم الآداب واللغة العربية بجامعة محمد خيضر ببسكرة في الجزائر لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، السنة الجامعية 2013 – 2014م، ص9.

[3]ذكرنا ذلك حين تحدثنا عن لقبه وكنيته.

[4]آراء الأخفش الأوسط النحوية والصرفية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري، محمد عمر عمار الدراوشة، ص11.

تذكر كتب التراجم والطبقات بعض الصفات الجسدية والنفسية للرجل ، فعلى المستوى الجسدي تذكر أنه كان أجلع،والأجلع من كانت شفته العليا ناقصة ولا يقدر أن يضمها، أو من كانت شفته العليا قصيرة[1]، كما وصفت تلك الكتب الرجل بالأخفش، والأخفش كما ذكرنا هو من كان في عينيه صغر مع سوء بصر.

أما على المستوى النفسي، فقد ذكرت تلك الكتب الكثير من أقوال العلماء التي تدل على صفات الرجل في هذا الجانب، من مثل قول أبي حاتم السجستاني:" كان الأخفش رجل سوء "[2]، ومن مثل قولالمبرد:" أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش، ثم الناشئ، ثم قطرب، وكان الأخفش أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل "[3].

كما تذكر تلك الكتب مواقف كثيرة تدل على صفات الرجل النفسية، ومن ذلك الإشارة إلى أن الأخفش كان يقر بفضل شيخه سيبويه وتقدمه في علمالنحو، وأنه كان يقول له عندما يناظره في مسألة من المسائل:" إنما ناظرتك لأستفيد منك "[4].

2-1-6- عقيدته:

كان الأخفش الأوسط على مذهب المعتزلة الذي وضعه واصل بن عطاء بعد أن اعتزل حلقة شيخه الحسن البصري.

وقد وردت في ذلك أقوال كثيرة للباحثين من المتقدمين والمحدثين، ومن ذلك ما قاله فيه أبو الطيب اللغوي(ت351هـ)من أنه من القائلين بالعدل

---

[1] نفسه، ص12.

[2] آراء الأخفش الأوسط النحوية والصرفية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري، محمد عمر عمار الدراوشة ، ص12.

[3] نفسه ، ص12.

[4] نفسه، ص12.

أحد الأصول الخمسة التي قام عليها مذهب الاعتزال[1]، ومن ذلك أيضًا ما قاله الزبيدي(ت 379هـ):" كان الأخفش قدريًّا شمريًّا "[2]، ومن ذلك أيضًا ما قاله السيوطي:" وأخذ النحو عن سيبويه جماعة، برع منهم أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش المجاشعي من أهل بلخ، وكان غلام أبي شمر وعلى مذهبه في الاعتزال "[3].

ومن ذلك أيضًا ما أثبته الدكتور فائز فارس في مقدمة تحقيقه لكتاب الأخفش الأوسط(معاني القرآن)، وكذلك ما قاله الدكتور محمد حسين آل ياسين:" ولما كان الأخفش معتزليًّا يؤمن بتحكيم العقل، كان منهجه العام يشير إلى تفسيره القرآن بالرأي "[4].

أضف إلى ذلك أن الدارس يستطيع أن يستدل على التوجه الاعتزالي للرجل من خلال النظر في الكثير من تفسيراته وتوجيهاته المعنوية والنحوية لآيات القرآن الكريم، فهو كثيرًا ما تراه يوجه معاني الآيات التي تخالف عقيدته إلى ما يطابقها معتمدًا على ما يملك من قوة بيانية وقدرة عقلية.

2-1-7- شيوخه:

تلقى أبو الحسن الأخفش العلم على أيدي مجموعة من صفوة علماء العربية، ومن هؤلاء[5]:

---

[1]أثر معاني القرآن للأخفش الأوسط في الكشاف للزمخشري، كواكب محمود حسين الزبيدي، وهو رسالة مقدمة إلى مجلس كلية التربية في جامعة بغداد لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، وقد نوقشت عام 2004م، ص16.

[2]أثر معاني القرآن للأخفش الأوسط في الكشاف للزمخشري، كواكب محمود حسين الزبيدي، ص16.

[3] نفسه، ص17.

[4] نفسه، ص17.

[5] من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش، الدكتور أحمد إبراهيم سيد أحمد، ص ص44 – 50.

1- عيسى بن عمر: الواقع لا توجد في مصادر ترجمةالأخفش إشارات صريحة إلى هذه التلمذة، إلا أن ما جاء في كتب النحو عامة وفي كتاب الأخفش(معاني القرآن) خاصة من إشارات إلى سماع الأخفش عن عيسى بن عمر تؤكد أنه لقيه وأخذ عنه العلم.

2- يونس بن حبيب الضبي: وقد أثبت تلمذة الأخفش ليونس بن حبيب كل الذين ترجموا للأخفش، أضف إلى ذلك أن اسم يونس قد ورد مرات عدة في كتاب الأخفش(معاني القرآن)، وهو في كل ذلك يصرح بالأخذ عن يونس.

3- أبو زيد الأنصاري: ورد اسم هذا العلم قليلًا في كتاب(معاني القرآن)، وقد روى عنه الأخفش في هذا الكتاب لغة لزوم المثنى الألف.

4- خلف الأحمر: وقد ورد اسمه مرة واحدة في كتاب معاني القرآن للأخفش.

5- أبو السمال: وقد ورد اسمه قليلًا في كتاب معاني القرآن للأخفش.

6- أبو مالك النميري: ونجد في بعض ما أورده أبو الطيب اللغوي والسيوطي إشارات تفيد بأن الأخفش قد تتلمذ لهذا الرجل.

7- حماد بن الزبرقان: وقد أثبت ابن النديم تلمذة الأخفش لهذا الرجل، فقال:" روى الأخفش عن حماد بن الزبرقان، وكان بصريًّا ".

8- أبو عبيدة معمر بن المثنى: وقد ذكره الأخفش في معانيه مرة واحدة فقط.

9- أبو شمر المعتزلي: وقد أثبت تلمذة الأخفش له السيوطي وأبو الطيب اللغوي.

10- الخليل بن أحمد الفراهيدي: إن تلمذة الأخفش للخليل أمر اختلف فيه من أرخوا للأخفش، فقد نفاها بعضهم من مثل أبي الطيب اللغوي والسيوطي، وأثبتها ياقوت الحموي.

11- سيبويه: لقد تلقى الأخفش عن سيبويه مع أن سيبويه أصغر منه سنًّا، وقد أشار إلى ثبوت هذه التلمذة كثير من مؤرخي الرجال، ومنهم أبو الطيب اللغوي والسيوطي.

2-1-8- تلاميذه:

يعد الأخفش من أكبر أئمة نحاة البصرة بعد شيخه سيبويه، ويصنف ضمن علماء الطبقة السادسة، وقد خالف سيبويه في كثير من المسائل النحوية والصرفية، وعلى يده ظهرت الخلافات بين النحاة، وتتلمذ على يديه كثير من اللغويين، فسمعوا منه ورووا عنه، وطارت شهرته في الآفاق، وعلا صيته بين الطلاب، وأصبح من أساطين العلم، ومن أبرز من تتلمذوا على يديه وأخذوا العلم عنه[1]:

1- أبو الحسن الكسائي.

2- أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي.

3- أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني.

4- أبو عثمان بكر بن محمد المازني.

5- أبو الفضل الرياشي.

6- عبدالله بن محمد الناشئ الأنباري.

7- أبو عبدالرحمن النيسابوري.

2-1-9- مذهبه النحوي:

لا يصعب على الدارس الذي ينظر في تاريخ الأخفش الأوسط، وفي آرائه النحوية التي بثها في آثاره التي وصلت إلينا أو نقلها عنه تلامذته، لا يصعب عليه الحكم بأن هذا الرجل كان يميل إلى مذهب أهل البصرة في النحو[2].

نقول ذلك وإن كنا لا ننكر أن هذا الرجل قد خالف شيخه سيبويه أحد أهم أركان المدرسة البصرية وصاحب أهم وأقدم كتاب في النحو البصري،خالفه في كثير من المسائل وكانت له بعض الآراء النحوية والصرفية التي لا تتفق مع ما قاله سيبويه.

2-1-10- مكانته العلمية:

---

[1] آراء الأخفش الأوسط النحوية والصرفية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري، محمد عمر عمار الدراوشة، ص14.

[2] معـاني القـرآن، الأخفش الأوسط، ص19.

ويمكن أن نلخص مكانة الأخفش بجملة نقاط، هي[1]:

1- أنه إمام العربية وأحد أكابر علماء النحو في عصره.

2- أن سيبويه كان يستشيره في كل ما وضعه في كتابه.

3- أنه زاد في العروض بحر الخبب.

4- أنه الطريق الوحيد إلى كتاب سيبويه؛ إذ لا يُعلَم أحد قرأه على سيبويه أو قرأه سيبويه عليه غير الأخفش.

5- أنه كان أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل.

6- أنه كان يحظى بمكانة عظيمة عند كثير من العلماء.

7- أن له كتبًا كثيرة في النحو والعروض والقوافي.

2-1-11- وفاته: الزمان والمكان:

الواقع أنه لا يوجد في الكتب التي ترجمت للأخفش جزم بتاريخ وفاة هذا الرجل، فالسيرافي يشير إلى أنه قد توفي بعد الفراء، ما يعني أن وفاته كانت بعد سنة 207هـ، وهي سنة وفاة الفراء، أما الفيروزآبادي، فيورد روايات مختلفة في تاريخ وفاة هذا الرجل، فيذكر رواية السيرافي السابقة، وهي كما لاحظنا رواية عامة، ثم يذكر روايات أخرى تحدد الوفاة بسنة 210هـ، وسنة 211هـ، وسنة 215هـ[2].

2-2- المؤلَّفات:

لقد أورد صاحب الفهرست قائمة بأسماء الكتب التي صنفها الأخفش، ضمت أربعة عشر عنوانًا هي[3]:

1- كتاب الأوسط في النحو.

2- كتاب تفسير معاني القرآن.

---

[1] آراء الأخفش الأوسط النحوية والصرفية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري، محمد عمر عمار الدراوشة، ص ص11 - 12.

[2] الدرس النحوي عند الأخفش في كتابه" معاني القرآن "، سعيد عبدالله علي الخثعمي ، ص8.

[3] معاني القرآن، الأخفش الأوسط، ص ص19 – 20.

3- كتاب المقاييس في النحو.

4- كتاب الاشتقاق.

5- كتاب الأربعة.

6- كتاب العروض.

7- كتاب المسائل الكبير.

8- كتاب المسائل الصغير.

9- كتاب القوافي.

10- كتاب الملوك.

11- كتاب معاني الشعر.

12- كتاب وقف التمام.

13- كتاب الأصوات.

14- كتاب صفات الغنم وألوانها وعلاجها وأسنانها.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم هذه الكتب قد سقط من يد الدهر، ولم يصلنا منها إلا كتاب القوافي الذي قام بتحقيقه الدكتور عزة حسن، ونشره في دمشق عام 1970م، وكتاب معاني القرآن الذي سيكون محور حديثنا في الفقرة التالية إن شاء الله تعالى[1].

3- كتاب" معاني القرآن ":

وسوف تتم مناقشة هذه الفقرة من خلال الوقوف عند جملة نقاط، هي موضوع الكتاب وتاريخ تأليفه وسبب تأليفه ومنهجهوتحقيقاته وطبعاته وأثره في مؤلفات اللاحقين.

1-3- موضوعه:

[1] معـاني القـرآن، الأخفش الأوسط، ص21.

ترى محققة كتاب معاني القرآن للأخفش الأوسط أن هذا الكتاب هو في التفسير النحوي للقرآن الكريم، وأنه يحاول تفسير القرآن الكريم من خلال تحليل آياته تحليلاً نحويًّا.

جاء في التقديم الذي أعدته للتعريف بالأخفش وكتابه ما يلي:" أما كتب معاني القرآن، فهي النواة الأولى للتفسير النحوي للقرآن، فأصحاب كتب المعاني إنما يفسرون القرآن في ضوء إعرابهم للآيات "[1].

في حين يـــرى باحث آخـر أن كتاب(معاني القرآن) هـو كتاب" ينتمي إلى ما يعرف بالتفاسير اللغوية، حيث يعتمد المصنف فيه أساسًا على كلام العرب "[2].

2-3- تاريخ تأليفه:

ينقل الإمام السيوطي عن لأخفش الأوسط أنه قال:" فلما اتصلت الأيام بالاجتماع، سألني الكسائي أن أؤلف له كتابًا في معاني القرآن، فألفت كتابًا في المعاني، فجعله إمامه، وعمل عليه كتابًا في المعاني، وعمل الفراء كتابًا في ذلك عليهما "[3].

أما ما يُفهم من هذا الكلام، فهو أن كتاب معاني القرآن للأخفش قد ألف في حياة الإمام الكسائي، أي قبل سنة 183هـ، وهي السنة التي جعلت تاريخًا لوفاة هذا الرجل.

3-3- سبب تأليفه:

يشير الأخفش الأوسط، كما رأينا في الفقرة السابقة، إلى أنه ألف هذا الكتاب استجابة إلى طلب الكسائي إمام نحاة الكوفة منه أن يؤلف له كتابًا في معاني القرآن.

---

[1] معـاني القـرآن، الأخفش الأوسط، ص25.

[2]أصول اللغة والنحو بين الأخفش والفراء من خلال كتابيهما" معاني القرآن "، أحمد الشايب عرباوي، ص17.

[3]معـاني القـرآن، الأخفش الأوسط، ص26.

في حين تشير محققة الكتاب الدكتورة هدى محمود قرَّاعة إلى أن سبب تأليف هذا الكتاب يرجع إلى رغبة الأخفش في إخراج ما كان يمتلك من آراء ومباحث نحوية وصرفية خاصة إلى الناس[1].

ونستطيع أن نضيف إلى السببين السابقين الذين أشرنا إليهما سببًا ثالثًا، وهو، في رأينا، رغبة هذا الرجل في قطف ثمار الجهد النحوي والصرفي النظري الذي يمثل كتاب سيبويه ذروته، قطف ثمار هذا الجهدفي المجال التطبيقي من خلال توظيفه في تفسير النص القرآني الذي كان السبب المباشر والوحيد لنشأة علوم العربية.

أضف إلى ذلك أن مثل هذا التطبيق كان بمنزلة الاختبار الأول لما جاء في كتاب سيبويه ومن سبقه من آراء ونظرات في نحو اللغة العربية وصرفها.

4-3- منهجه:

يلخص أحد الباحثين المنهجية التي قام عليها كتاب (معاني القرآن) بجملة نقاط، يمكن أن نوردها على النحو التالي[2]:

1- تناول الأخفش السور القرآنية مرتبة كما وردت في المصحف الشريف باستثناء سورة(القدر) التي سبقت سورة(العلق)، كما أنه اعتمد أسماء أخرى لبعض السور القرآنية غير متداولة في مصاحف اليوم، من مثل اسم (براءة) الذي أطلقه على سورة (التوبة)، واسم (بني إسرائيل) الذي أطلقه على (الإسراء)، واسم (الملائكة) الذي أطلقه على (فاطر)، واسم (السجدة) الذي أطلقه على (فصلت)، واسم (تبارك) الذي أطلقه على (الملك).

---

[1] معاني القرآن، الأخفش الأوسط، ص25.

[2] أصول اللغة والنحو بين الأخفش والفراء من خلال كتابيهما" معاني القرآن "، أحمد الشايب عرباوي، ص ص18 - 21.

2- تناول الأخفش السور القصيرة من (الماعون) إلى (الناس) جملة واحدة، ولم يسمها عند التفسير، إذ بدأ سورة (الماعون) بقوله:" ومن سورة أرأيت إلى آخر القرآن ".

3- أغفل الأخفش تفسير سور كاملة من قصار المفصل، إما لأنه لم يجد فيها ما يمكن التوقف عنده، أو لأنه أشار إليها في مواضع أخرى من القرآن الكريم، وهذه السور هي: الطارق، الأعلى، الضحى، الشرح، البينة، التكاثر، العصر، قريش.

4- لم يشتمل الكتاب على تفسير القرآن الكريم آية آية، بل كان يتجاوز أحيانًا بعض الآيات لوضوح معناها أو لأنها لا تتضمن ظاهرة لغوية تلفت النظر، بل أحيانًا كان يتجاوز بعض أجزاء الآية الواحدة، ليركز على جزء واحد منها فقط.

5- لم يسلم الكتاب، كما جاء في نسخته الأصلية، لم يسلم من الخطأ في نقل بعض النصوص القرآنية، ومثال ذلك ما نجده في نقل قوله تعالى:" فأزلهما الشيطان عنها، فأخرجهما مما كانا فيه، وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو، ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين ".

فقد جاء في كتاب معاني القرآن الآتي:" اهبطوا منها جميعًا بعضكم لبعض عدو "، وهو في الحقيقة جمع بين آيتين: الأولى هي الآية سالفة الذكر من سورة البقرة، والثانية هي الآية الثامنة والثلاثون من السورة نفسها، وهي قوله تعالى:" قلنا اهبطوا منها جميعًا، فإما يأتينكم مني هدى فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ".

6- حاول الكتاب أن يقدم تفسير بعض السور القرآنية في شكل أبواب نحوية، ومثال ذلك ما نجده في تفسير سورة البقرة، إذ نراه يقول: باب التمييز، باب الاستثناء، باب اسم الفاعل، وهو أمر يدل على غلبة الجانب اللغوي النحوي في الكتاب.

7- لقيت سورة البقرة وما بعدها من سور الربع الأول عناية خاصة من المؤلف؛ إذ نراه يسهب في دراستها، في حين نراه يعمد إلى الإيجاز وتجنب التكرار بعد ذلك.

5-3- تحقيقاته وطبعاته:

بقي هذا الكتاب مفقودًا إلى أن عثر على نسخة منه مخطوطة كانت محفوظة في المكتبة الرضوية في مشهد بإيران، فاعتمد عليها الباحثون في تحقيقهم لهذا الكتاب وإخراجه إلى الناس[1]، وقد كان أول من حققه هو الدكتور فائز فارس، ثم ظهر تحقيق آخر له قام به الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد، ثم قامت بعد ذلك الدكتورة هدى محمود قراعة بتحقيقه.

وقد ظهرت الطبعة الأولى للتحقيق الذي قام به الدكتور فائز فارس في الكويت عام 1979م، في حين ظهرت الطبعة الأولى للتحقيق الذي قام به الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد في بيروت عام 1985م، وظهرت الطبعة الأولى للتحقيق الذي قامت به الدكتورة هدى محمود قراعة في القاهرة عام 1990م[2].

6-3-تأثيره في المؤلفات اللاحقة:

لقد كان لكتاب(معاني القرآن) للأخفش الوسط أثر واضح في مؤلفات العلماء اللاحقين، إذ كان لبعض جوانب هذا الكتاب، من مثل اسمه، ومنهج تأليفه، وما تضمنه من آراء نحوية وصرفية صدى ظاهر في كثير من تلك المؤلفات.

1-6-3- أثر اسم" معاني القرآن " في مؤلفات اللاحقين:

---

[1] أصول اللغة والنحو بين الأخفش والفراء من خلال كتابيهما" معاني القرآن "، أحمد الشايب عرباوي، ص18.

[2] نفسه، ص17.

تجلى هذا الأثر من خلال تسمية كثير من تلك المؤلفات بهذا الاسم[1]، من مثل كتاب" معاني القرآن " المنسوب إلى الإمام الكسائي المتوفى سنة 182هـ،وكتاب معاني القرآن المنسوب إلى قطرب المتوفى سنة 206هـ، وكتاب" معاني القرآن " المنسوب إلى الفراء المتوفى سنة 211هـ، وكتاب" معاني القرآن وإعرابه " المنسوب إلى الزجاج المتوفى سنة 311هـ، وكتاب" معاني القرآن " لأبي جعفر النحاس المتوفى سنة 338هـ،... إلخ.

أضف إلى ذلك أن هنالك كثيرًا من الكتب التي اتخذت من عنوان" معاني القرآن " أساسًا لها في تسمية بعض العلوم الأخرى، من مثل كتب معاني القراءات، وكتب إعراب القراءات؛ فكل هذه الكتب ذات عنوانات شبيهة بعنوان كتاب" معاني القرآن " للأخفش الأوسط[2].

3-6-2- أثر منهج" معاني القرآن " في مؤلفات اللاحقين:

لم يقف تأثير كتاب" معاني القرآن " للأخفش الأوسط في مؤلفات اللاحقين عند حدود منح اسمه لبعض تلك المؤلفات، بل تجاوز ذلك إلى آفاق التأثير المنهجي، إذ نستطيع أن نجد محاكاة لمنهج معاني القرآن في كثير من مؤلفات اللاحقين، من مثل المؤلفات السابقة، وغيرها من المؤلفات مما لم يحمل اسم معاني القرآن.

ولبيان ذلك يمكن أن نقف عند أثر منهج كتاب معاني القرآن في كتاب الكشاف للزمخشري.

وسوف نقوم باستعراض أثر منهج كتاب معاني القرآن في كتاب الكشاف للزمخشري من خلال الوقوف عند جملة نقاط، هي: أسلوب التأليف، وطرائق النقل، والموقف من المنقول، والمصطلح النحوي، وأصول النحو.

1- أسلوب التأليف: إذ يستطيع الدارس أن يجد في هذا المقام صدى لمعظم الخصائص التي قام عليها أسلوب التأليف في كتاب معاني القرآن، من مثل

---

[1] نفسه، ص17.

[2] الدرس النحوي عند الأخفش في كتابه" معاني القرآن "، سعيد عبدالله علي الخثعمي ، ص133.

انتهاج الأسلوب التعليمي، وتناول النص القرآني كاملًا وعلى نحو متسلسل يبدأ بسورة الفاتحة وينتهي بسورة الناس، وتنوع شواهد الاستدلال على صحة القواعد النحوية، الاستشهاد بالقراءات القرآنية وبناء القواعد النحوية عليها، والاستعانة بلغات العرب، والعناية بالسماع، واللجوء إلى القياس، واللجوء إلى التعليل، وبث الآراء الاعتزالية، والانفراد ببعض الآراء[1].

2- طرائق النقل: ونعني بها طرائق نقل النصوص، وهنا أيضًا نلاحظ أن كتاب الكشاف قد تأثر بمنهجية كتاب معاني القرآن، إذ تنوع أسلوبه في النقل بين نقل مصرح باسم المنقول عنه، ونقل غير مصرح باسم من تم النقل عنه[2].

3- الموقف من المنقول: وهنا أيضًا يظهر تأثر كتاب الكشاف بمنهجية كتاب معاني القرآن، إذ كان أحيانًا ينقل الآراء من دون ترجيح لبعضها على بعض،وأحيانًا ينقلها مع ترجيح بعضها على بعض، وأحيانًا كان يردها ويقوم بتوجيهها[3].

4- المصطلح النحوي: وهنا أيضًا يظهر التأثر الواضح لكتاب الكشاف بمنهجية كتاب معاني القرآن، فقد كان هذا الكتاب يستخدم أحيانًا المصطلحات النحوية المشتركة بين مدرستي البصرة والكوفة، من مثل الابتداء والحال والإضافة والعطف والتنوين والتذكير والتأنيث، وأحيانًا يميل إلى استعمال المصطلح النحوي البصري، من مثل البدل والصفة والظرف والتوكيد وما ينصرف وما لا ينصرف والضمير أو المضمر والجر، وأحيانًا يميل إلى استعمال المصطلح النحوي الكوفي، من مثل النعت والتفسير[4].

---

[1] أثر معاني القرآن للأخفش الأوسط في الكشاف للزمخشري، كواكب محمود حسين الزبيدي، ص ص33 – 40.

[2] نفسه ، ص ص40 – 45.

[3] أثر معاني القرآن للأخفش الأوسط في الكشاف للزمخشري، كواكب محمود حسين الزبيدي ، ص ص45 – 52.

[4] نفسه، ص ص53 – 66.

5- أصول النحو: وهذا أيضًا جانب من جوانب تأثر كتاب الكشاف بمنهجية كتاب معاني القرآن، فقد أقام أصول النحو على ثلاثة أركان، هي السماع والقياس والتعليل، وجعل مصادر السماع القرآن الكريم والقراءات القرآنية وكلام العرب بشقيه: الشعر والنثر.

أما القياس فقد تجلى من خلال القياس على الشعر العربي لتوضيح ما غمض من الآيات القرآنية، وكذلك من خلال وصف بعض القراءات بالضعف أو الخطأ استنادًا إلى القياس.

وأما التعليل، فقد تجلى من خلال الاعتماد على بعض العلل، من مثل علة مراعاة اللفظ وعلة مراعاة المعنى وعلة المشابهة وعلة الفرق وعلة المبالغة وعلة صرف الأسماء ومنعها وعلة تغليب الخطاب على الغيبة[1].

3-6-3- أثر الآراء النحوية والصرفية التي تضمنها كتاب" معاني القرآن " في مؤلفات اللاحقين:

كما ترك كتاب معاني القرآن أثره في مؤلفات اللاحقين من خلال منح اسمه ومنهجه لكثير من تلك المؤلفات، كذلك ترك أثره فيها من خلال منحها الكثير من آرائه النحوية والصرفية.

ونظرًا إلى قابلية الحديث في هذا المجاللاتساع سوف نقوم بمناقشة ذلك من خلال الوقوف عند بعض الكتب، من مثل كتاب الكشاف للزمخشري، وكتب شروح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري.

1- أثر الآراء النحوية والصرفية التي تضمنها كتاب" معاني القرآن " في كتاب" الكشاف ": لقد انطوى كتاب الكشاف على الكثير من الآراء النحوية والصرفية التي تعود في أصولها إلى كتاب معاني القرآن.

[1] أثر معاني القرآن للأخفش الأوسط في الكشاف للزمخشري، كواكب محمود حسين الزبيدي، ص ص67 – 88.

ونظرًا إلى استحالة تتبع كل ما يندرج تحت هذا الباب في هذا المقام سوف نكتفي بالوقوف عند الآراء النحوية فقط، وفي قضية واحدة من قضايا الكلام العربي فقط، وهي قضية الحذف.

الآراء النحوية التي تتعلق بقضية الحذف وتعود إلى كتاب معاني القرآن في كتاب الكشاف:

لقد اشتمل كتاب الكشاف على الكثير من الآراء النحوية التي تتعلق بقضية الحذف في الكلام العربي والتي تعود في أساسها إلى كتاب معاني القرآن.

وقد تناولت تلك الآراء النحوية قضية الحذف في جميع أقسام الكلام العربي؛ إذ يستطيع الدارس أن يجدآراء تتعلق بحذف الاسم، وثانية تتعلق بحذف الفعل، وثالثة تتعلق بحذف الحرف.

أ- الآراء التي تتعلق بحذف الاسم:ومن ذلك رأيه فيتوجيه إعراب قراءة" قل أذنٌ خيرٌ لكم "[التوبة: 61]بأن" أذن " هو خير لمبتدأ محذوف، وكذلك" خير "، ورأيه في توجيه إعراب قوله تعالى:" فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي "[البقرة: 196] بأن خبر اسم الموصول(ما) في قوله:"" فما استيسر " محذوف تقديره(عليه)، ورأيه في توجيه إعراب قوله تعالى:" هل يسمعونكم إذ تدعون "[الشعراء: 72]بأن مفعول الفعل يسمعون محذوف ناب عنه الضمير، وأن الأصل هو: هل يسمعون دعاءكم، ورأيه في توجيه إعراب قوله تعالى:" واتقوا يومًا لا تجزي نفس عن نفس شيئًا "[البقرة: 48]بأن هناك جارًّا ومجرورًا محذوفين بعد الفعل(تجزي)، وأن الأصل ههنا هو: لا تجزي فيه[1].

ب- الآراء التي تتعلق بحذف الفعل: ومن ذلك رأيه في توجيه إعراب قوله تعالى:" وبالوالدين إحسانًا "[البقرة: 83]بأن (إحسانًا) منصوب بفعل

---

[1] أثر معاني القرآن للأخفش الأوسط في الكشاف للزمخشري، كواكب محمود حسين الزبيدي، ص ص91 – 98.

محذوف تقديره(أحسنوا)، ورأيه في توجيه إعراب قراءة" لا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالَ في الحج "[البقرة: 197]بأن(رفثٌ) مرفوع بفعل محذوف بعد لا الناهية، تقديره: يكوننَّ، ورأيه في توجيه إعراب قوله تعالى:" فآمنوا خيرًا لكم "[النساء: 170] بأن(خيرًا)منصوب بفعل محذوف، تقديره : اقصدوا[1].

ج- الآراء التي تتعلق بحذف الحرف: ومن ذلك رأيه في توجيه إعراب قوله تعالى:" ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم أن اتقوا الله "[النساء: 131] بأن المصدر المؤول(أن اتقوا) مجرور بحرف جر محذوف، هو الباء، ورأيه في توجيه إعراب قوله تعالى:" وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه "[الأنعام: 119] بأن المصدر المؤول(ألا تأكلوا) مجرور بحرف جر محذوف، تقديره: في، ورأيه في توجيه إعراب قوله تعالى:" أن كنتم قومًا مسرفين "[الزخرف: 5] بأن المصدر المؤول(أن كنتم) مجرور بحرف جر محذوف، وهو اللام، ورأيه في توجيه إعراب قوله تعالى:" ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه "[البقرة: 114]بأن المصدر المؤول(أن يذكر) مجرور بحرف جر محذوف، تقديره: من[2].

2- أثر الآراء النحوية والصرفية التي تضمنها كتاب" معاني القرآن " في كتب شروح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري:

ونعني بكتب شروح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري ثمانية كتب، هي: " منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك " لأبي حيان، و" توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك " للمرادي، و" تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة " لابن الوردي، و" أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك " لابن هشام، و" إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك " لابن قيم الجوزية، و" شرح

[1] أثر معاني القرآن للأخفش الأوسط في الكشاف للزمخشري، كواكب محمود حسين الزبيدي ، ص ص104 – 107.

[2] نفسه ، ص ص111 – 113.

ابن عقيل على ألفية ابن مالك " لابن عقيل، و" شرح ألفية ابن مالك " لابن جابر الهواري، و" المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية " للشاطبي.

وقد انطوت تلك الكتب على الكثير من الآراء النحوية والصرفية التي تعود في حقيقة الأمر إلى كتاب معاني القرآن.

1- الآراء النحوية التي تعود إلى معاني القرآن في كتب شروح الألفية:

إن مطالعة سريعة للأبواب التي تضمنتها هذه الكتب تكشف للدارس أن كتاب معاني القرآن قد كان واحدًا من أهم المصادر التي تم استقاء المعلومات منها.

ونظرًا إلى تعذر متابعة ذلك في كل الأبواب التي ضمتها تلك الكتب في هذا المقام نرى أن نقتصر على تتبع ذلك في خمسة أبواب فقط، هي: باب الكلام وما يتألف منه، وباب المعرب والمبني، وباب الضمير، وباب الموصول، وباب الابتداء.

أ- الآراء النحوية التي تعود إلى معاني القرآن في باب الكلام وما يتألف منه:

ومن تلك الآراء ما نجده في كلامهم على التنوين، وياء المخاطبة[1].

ب- الآراء النحوية التي تعود إلى معاني القرآن في باب المعرب والمبني: ومن تلك الآراء ما نجده في كلامهم على أسماء الأفعال، وفعل الأمر الخالي من اللام، واتصال نون التوكيد بالفعل المضارع، وإعراب المثنى، وإعراب الأسماء التي على صيغة المثنى، وتفسير كلمة العوالم، وحركة إعراب جمع المؤنث السالم في حال النصب، وحركة ما لا ينصرف في حالة الجر، وإعراب الأفعال الخمسة بالأحرف[2].

---

[1] آراء الأخفش الأوسط النحوية والصرفية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري، محمد عمر عمار الدراوشة، ص ص68- 69.

[2] نفسه، ص ص69 - 75.

ج- الآراء النحوية التي تعود إلى معاني القرآن في باب الضمير: ومن تلك الآراء ما نجده في كلامهم على ياء(سليه)، و(إيا) وما يتصل بها[1].

د- الآراء النحوية التي تعود إلى معاني القرآن في باب الموصول: ومن تلك الآراء ما نجده في كلامهم علىتعريف الموصولات، و(ما) المصدرية، و(أل) التي بمعنى الذي أو التي، والتوكيد والنسق على العائد على الموصول المحذوف،والضمير المتصل بالوصف، والقول في(ذا)، والقول في اللات والعزى، والقول في الآن[2].

هـ- الآراء النحوية التي تعود إلى معاني القرآن في باب الابتداء:ومن تلك الآراء ما نجده في كلامهم على الابتداء بالوصف النكرة العاري من الاستفهام والنفي، وربط الجملة بالمبتدأ، والمبتدأ الذي خبره ظرف أو جار ومجرور، والابتداء بالنكرة، وتقديم الخبر إذا اتصل بالخبر ضمير يعود على ما اتصل بالمبتدأ، وجواز تقديم الخبر، ووجوب تقديم الخبر، وحذف الخبر مع لام الابتداء، والخبر المحذوف بعد المبتدأ المعطوف عليه بالواو، وتقدير الخبر المحذوف، ووقوع الحال غير مفردة، وإعراب فحسبك، وتعدد الخبر لفظًا دون معنى[3].

2- الآراء الصرفية التي تعود إلى معاني القرآن في كتب شروح الألفية:

ما قيل في شأن كثرة الآراء النحوية العائدة إلى كتاب معاني القرآن في كتب شروح الألفية يقال في شأن الآراء الصرفية، فهي أيضًا كثيرة ومنتشرة في معظم الأبواب التي تضمنتها تلك الكتب.

[1] نفسه، ص ص75 – 76.

[2] نفسه، ص ص77–81.

[3] آراء الأخفش الأوسط النحوية والصرفية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري، محمد عمر عمار الدراوشة، ص ص82 – 92.

وما فعلناه هناك من تتبع الآراء النحوية في خمسة أبواب فقط سنعمد إليه ههنا، أما الأبواب التي سنختارها، فهي: باب أبنة المصادر، وباب المقصور والممدود، وباب جمع التكسير، وباب النسب، وباب الإبدال.

أ- الآراء الصرفية التي تعود إلى معاني القرآن في باب أبنة المصادر:ومن تلك الآراء ما نجده في كلامهم على كلمة وضوء، والمصادر التي من وزن استفعل وأفعل معتل العين، والفعل الثلاثي المتعدي مكسور العين[1].

ب- الآراء الصرفية التي تعود إلى معاني القرآن في باب المقصور والممدود: ومن تلك الآراء ما نجده في كلامهم على كلمتي أرحية وأقفية، ومد المقصور، وتثنية المقصور الثلاثي، وتثنية الممدود الذي ينتهب بهمزة إلحاق أو منقلبة عن أصل[2].

ج- الآراء الصرفية التي تعود إلى معاني القرآن في باب جمع التكسير ومن تلك الآراء ما نجده في كلامهم علىكلمة كبرى، وكلمتي رَكْب وصَحْب ونحوهما، ووزن فِعْل إذا كان معتل العين، وحذف الحرف الثالث في جمع الخماسي، وزيادة الياء في مفاعل وحذفها من مفاعيل[3].

د- الآراء الصرفية التي تعود إلى معاني القرآن في باب النسب: ومن تلك الآراء ما نجده في كلامهم على وزن نسب فَعُولة، ونسب المركب المزجي، ونسب محذوف اللام، ونسب أخت وبنت ونظائرهما، ونسب ما حذفت فاؤه أو عينه[4].

هـ- الآراء الصرفية التي تعود إلى معاني القرآن في باب الإبدال: ومن تلك الآراء ما نجده في كلامهم على

---

[1] آراء الأخفش الأوسط النحوية والصرفية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري، محمد عمر عمار الدراوشة، ص ص222 - 224.

[2] نفسه، ص ص235 – 237.

[3] نفسه، ص ص238 – 240.

[4] نفسه، ص ص242 – 247.

إبدال الهاء من الهمزة، وإبدال الألف همزة، والإبدال في مضعف العين واللام وبناء أفعل، وإبدال الياء والواو همزة إذا وقعت الألف بين حرفي علة، وإبدال الهمزة واوًا أو ياءً، وإبدال الهمزة المكسور بعد ضم أو العكس، والياء الساكنة إذا جاءت عينًا للكلمة[1].

4- خاتمة:

حاولنا في الوريقات السابقة أن نقدم للقارئ الكريم دراسة تعريفية لواحد من أعلام الفكر اللغوي العربي المتقدم، وهو سعيد بن مسعدة الملقب بالأخفش الأوسط والمكنى بأبي الحسن، ثم لواحد من أهم كتبه، وهو الكتاب الموسوم بمعاني القرآن، وقد استطعنا من خلال هذه الدراسة أن نصل إلى جملة نتائج يمكن أن نلخصها على النحو التالي:

1- إن الأخفش الأوسط يعد من أهم أعلام الفكر اللغوي العربي، ويكفي في إثبات أهميته أن زعيم مدرسة البصرة سيبويه كان لا يبت في مسألة إلا بعد أن يستشيره، وأن زعيم مدرسة الكوفة الكسائي قد كان يعترف بفضله وتقدمه، بل إنه قد طلب منه أن يضع له كتابًا في معاني القرآن الكريم.

2- إنه قد خلف وراءه آثارًا ومؤلفات كثيرة، أوصلها بعضهم إلى أربعة عشر كتابًا، ولولا أن معظمها قد سقط من يدي الزمان لكانت اليوم خير مغن للمكتبة اللغوية العربية.

3- إن كتابه(معاني القرآن) هو أول كتاب نحوي فتح الباب نحو اختبار النظرية النحوية التي تجلت معالمها من خلال كتاب سيبويه ، وبذلك نراه أول كتاب في النحو التطبيقي العربي في مقابل النحو النظري الذي نراه في كتاب سيبويه.

[1]آراء الأخفش الأوسط النحوية والصرفية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري، محمد عمر عمار الدراوشة، ص ص257 - 262.

4- إن هذا الكتاب قد ترك أثرًا كبيرًا في مؤلفات اللاحقين تجلى على مستوى منح اسمه لكثير من تلك المؤلفات، كما تجلى على مستوى الإفادة من منهجه وما تضمنه من آراء وتحليلات قيمة في مجالي النحو والصرف، بل إننا نكاد نقول: إنه قد كان في منهجيته القائمة على التطبيق الممهد الأساس لنشوء مدرسة الكوفة في النحو.

5- المصادروالمراجع:

1- أثر معاني القرآن للأخفش الأوسط في الكشاف للزمخشري، كواكب محمود حسين الزبيدي، وهو رسالة مقدمة إلى مجلس كلية التربية في جامعة بغداد لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، وقد نوقشت عام 2004م.

2- آراء الأخفش الأوسط النحوية والصرفية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري، محمد عمر عمار الدراوشة، وهو رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بغزة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية، وقد نوقشت عام2015م.

3- أصول اللغة والنحو بين الأخفش والفراء من خلال كتابيهما" معاني القرآن "، أحمد الشايب عرباوي، وهو أطروحة مقدمة إلى قسم الآداب واللغة العربية بجامعة محمد خيضر ببسكرة في الجزائر لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، السنة الجامعية 2013 – 2014م.

4- الدرس النحوي عند الأخفش في كتابه" معاني القرآن "، الباحث سعيد عبدالله علي الخثعمي ، وهو رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا في جامعة مؤتة بالأردن لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية، وقد نوقشت عام 2011م.

5- المدارس النحوية، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة ، ط7.

6- معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق الدكتورة هدى محمود قرَّاعة، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط1، 1411هـ – 1990م، ج1.

7- من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش، الدكتور أحمد إبراهيم سيد أحمد، دار الطباعة المحمدية ، القاهرة – مصر، ط1، 1408هـ – 1988م.

جُهُوْدُ تَمَّامِ حَسَّانٍ فِي مَجَالِ الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ العَرَبِيَّةِ

1- المقدمة:

يتناول هذا البحث، كما يشير عنوانه، جهود الدكتور تمام حسان في مجال قراءة التراث النحو العربي.

وهو ينطلق في ذلك من المكانة الكبيرة التي حظي بها هذا الجانب من جوانب الدرس التراثي اللغوي العربي في كتابات الدكتور تمام حسان إذا ما قورن ببقية الجوانب الأخرى كالأصوات والصرف والمعجم.

أما ما يهدف إليه من هذه المحاولة فهو بلورة جهود الدكتور تمام في هذا الشأن وتقديمها إلى القارئ الكريم مجتمعة متناسقة بدل أن يبحث عنها متفرقة في مظانها من كتابات هذا الرجل.

وقد انتهج في سبيل ذلك خطة تقوم على نقطتين: الأولى هي الوقوف عند جهود الدكتور تمام في مجال وصف الدراسات النحوية، والثانية هي الوقوف عند جهوده في مجال نقد الدراسات النحوية.

2- جهود تمام حسان في مجال وصف الدراسات النحوية:

ويبدو أن هناك شكلين لهذا الوصف: أولهما هو وصف أساسيات هذه الدراسات، والثاني هو وصف نتائجها.

2-1- وصف الأساسيات:

وقد تجلى ذلك في جملة نقاط، من مثل عوامل نشأة النحو، ومدارسه، وتأثره بالمنطق، وتأثر نشأته بالثقافات الأخرى، وموقعه بين الصناعة والمعرفة، وهيكله وطريقة الوصول إليه.

أما عوامل النشأة، فقد عرضها الدكتور تمام في غير موضع من مؤلفاته، وخلاصة قوله فيها هي أن النحو العربي قد نشأ تحت تأثير ثلاثة عوامل هي[1]:

1- العامل الديني، وهو يتمثل، كما يرى الدكتور تمام، في الحرص على ضبط النص القرآني والخوف عليه من أن يتطرق إليه اللحن الذي بدأ يتفشى على الألسنة بعد اتساع الفتوحات الإسلامية ودخول غير العرب في دين الإسلام.

2- العامل القومي: وهو يتمثل في رغبة العرب الغالبين في إنشاء ثقافة قومية يجعلون بها الرسالة التي يحملونها رسالة مقبولة لدى الأمم المغلوبة المثقفة.

3- العامل السياسي: وهو يتمثل في رغبة أبناء الأمم المغلوبة في الحصول على مكانة ما في المجتمع الجديد، إذ إن ذلك لا يمكن أن يقع لهم إلا إذا تعلموا العربية وأداتها الرئيسية النحو.

وأماالمدارس، فقد حظيت بجانب لا بأس به من اهتمام الدكتور تمام، وخلاصة قوله في هذا المقام هي أن هناك مدرستين نحويتين مختلفتين في التراث: الأولى هي مدرسة البصرة، وأهم ما جاء في كلامه على هذه المدرسة هو أنها قد انطلقت من جهود أبي الأسود الدؤلي ولاسيما ما قام به من نقط إعراب القرآن الكريم وبلغت أوج اكتمالها على يدي عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت117هـ) الذي اشتُهر بكثرة طعنه على العرب الفصحاء إذا خالفوا القواعد، واستمرت مع تلاميذه،من مثل عيسى بن عمر(ت149هـ) الذي ورث عن أستاذه الطعن على العرب الفصحاء، ومن مثل أبي عمرو بن العلاء(ت154هـ) ويونس بن حبيب البصري(ت182هـ) اللذين لم يتشددا في القواعد كما فعل أستاذهما الحضرمي وزميلهما عيسى بن عمر[2]، والثانية هي مدرسة الكوفة، وأهم ما قاله عنها هو أنها قد بدأت بجهود الرؤاسي والهراء

---

[1] حسان ، الدكتور تمام ، الأصول: دراسة أبستيمولوچية لأصول للفكر اللغوي عند العرب: النحو – فقه اللغة – البلاغة ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1420هـ- 2000م، ص ص23 – 28.

[2] حسان، الدكتور تمام، الأصول، ص ص31 – 37.

واكتملت صورتها على أيدي الكسائي والفراء، وأنها تختلف عن مدرسة البصرة في ثلاثة أمور هي الاتساع في الرواية بحيث أخذت عن القبائل التي نزحت من البادية واستقرت، والاتساع في القياس بحيث لم يشترطوا الكثرة في صحة القياس، واستعمال مصطلحات غير ما أشاعه البصريون من مصطلحات النحو من مثل الفعل الدائم(اسم الفاعل عند البصريين) والمجهول(ضمير الشأن عند البصريين) والتفسير(التمييزعند البصريين) والنعت(الصفة عند البصريين)[1].

وأما التأثر بالمنطق، فله في مؤلفات الدكتور تمام موقع مهم، وخلاصة قوله فيه، كما نرى، نقطتان: الأولى هي أن النحو العربي لم يتأثربالمنطق اليوناني منذ البداية، بل إن تأثير هذا المنطق فيه قد تأخر إلى ما بعد عصر المأمون. يقول:" كل ذلك مما جد بعد عصرالمأمون، ولم يكن مما يتعاطاه النحاة من قبل، مما يشير إلى أن نشأة النحو العربي لم تعرف المؤثرات اليونانية، وإنما عرفها تطوره بعد القرن الثاني الهجري "[2]، والثانية هي أن أثر المنطق اليوناني في هذا النحو قد تجلى في جانبين: الأول هو جانب المقولات العشر، وهي الجوهر والكم والكيف والزمان والمكان والإضافة والوضع والملك والفاعلية والقابلية، والثاني هو جانب الأقيسة والتعليلات. يقول:" أما النحو العربي، فإن أثر المنطق فيه يبدو من جانبين اثنين: أولهما جانب المقولات وتطبيقها في التفكير النحوي العام، وثانيهما الأقيسة والتعليلات في المسائل النحوية الخاصة مع ما يساير ذلك من محاكاة التقسيمات اللغوية التي جاء بها أرسطو في دراساته والتي ذكرنا أنه خلط فيها بين النحو وبين المنطق "[3].

---

[1] نفسه، ص ص38 – 43.

[2] حسان، الدكتور تمام، الأصول ، ص53.

[3] حسان، الدكتور تمام، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة ، الدار البيضاء – المغرب ، 1986م، ص ص25 – 26.

وأما تأثر نشأته بالثقافات الأخرى، فقد نال اهتماماً ملحوظاً من الدكتور تمام،وخلاصة قوله في هذه القضية، كما نرى، نقطتان: الأولى هي نفي مزاعم بعض المستشرقين ومن تبعهم أن النحاة العرب الأوائل قد أخذوا عن اليونان بعض أفكارهم النحوية؛ إذ رأى أن ذلك غير وارد في جميع حقول الاستدلال من سماع واستصحاب وقياس. يقول: " ولقد نسب بعض المستشرقين ومن تبعهم إلى النحاة العرب أنهم أخذوا عن اليونان بعض أفكارهم النحوية، والآن بعد أن عرضنا الأدلة الثلاثة السابقة لم يعد هناك مجال للزعم أن التأثر كان في حقل السماع؛ لأن اليونان لم يعرف عنهم أنهم استعملوا السماع، كالنحاة العرب ولا في حقل الاستصحاب؛ لأن التجريدات العربية في مجال الأصول لا نظير لها عند اليونان ولا عند غيرهم ولا سيما تفكيرهم في أصل الاشتقاق وأصل الصيغة، وهذا النظام المحكم من الصيغ الصرفية المجردة التي هي أعلى طبقة من الأمثلة المستعملة في اللغة، فلم يبق إلا أن تنحصر شبهة الأخذ في مجال القياس، وقد بينا بشرح الأركان الأربعة للقياس أن المنطق الذي يدور في فلكه تفكير النحاة هو المنطق المادي، وليس المنطق اليوناني الصوري، وليس المنطق المادي ملكاً لليونان وحدهم؛ لأنه ملكة التفكير الإنساني كله، فهو نقد الفكر للواقع، وليس نقد الفكر للفكر نفسه "[1]، والثانية هي أن النحو العربي قد نشأ في بدايتهمهتدياً بتجربة السريان النحوية. يقول:" قد يكون أبو الأسود سمع من ابنته خطأً نحوياً، وقد يكون سمع من يلحن في القرآن، وقد يكون الفرس في ذلك الوقت من الكثرة في بلاد العرب بدرجة جعلتهم يؤثرون حقاً في ألسنة العرب وفي عاداتهم النطقية، ولكن ذلك كله ما كان ليوحي وحده إلى العرب بالقيام بعمل من هذا النوع لو لم يكونوا على علم بأمر جيرانهم السريان ولغتهم وما لها من نحو، ولو لم يكونوا قد أحسوا الرغبة في إنشاء ثقافة بلغتهم كالثقافة التي في أيدي

[1] حسان، الدكتور تمام، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1 ، 1427هـ - 2006م ج1، ص ص461 – 462.

السريان "[1]، ويقول أيضاً:" فالمسألة في نظري لم تكن وليدة تفشي اللحن فقط، وإنما اتصلت بنفوس العرب في العراق والشام منذ العصر الجاهلي وارتبطت في نفوسهم بالنزعات القومية حتى إذ ما سنحت الفرصة بعد ظهور الإسلام حقق العرب أحلامهم السياسية ووحدتهم القومية ولم يبق لهم إلا أن ينشئوا لأنفسهم حياة ثقافية على مثال ما عرفوا في أيدي الناس، وهكذا نشأ النحو العربي في بدايته مهتدياً بتجربة السريان "[2].

وأما موقعه بين الصناعة والمعرفة، فهناك غير إشارة إليه في مؤلفات الدكتور تمام، وخلاصة ما قاله في هذا الباب هي أن النحو العربي صناعة وليس معرفة وأنه ينطوي على كل ما يتطلبه العلم المضبوط من عناصر الموضوعية والشمول والتماسك والاقتصاد. يقول في ذلك:"إنخصائص العلم المضبوط هي الموضوعية التي تتمثل في الاستقراء الناقص وإمكان اختبار صدق النتائج، ثم الشمول الذي يتمثل في ارتضاء مبدأ الحتمية(....) وفي تجريد الكليات أو الثوابت، ثم التماسك الذي يتمثل في عدم التناقض وفي التصنيف المتكامل، ثم الاقتصاد الذي يتمثل في الاستغناء بالأصناف عن المفردات وفي استعمال القواعد، وكل هذه الخصائص مما يتميز به النحو، فلقد قام النحو في نشأته على الاستقراء الناقص، إذ قنع النحاة بالنظر في المسموع وقاسوا عليه غير المسموع، وفي النحو إمكان اختبار صدقالقاعدة بإيراد الشاهد عليها مما قاله العرب الفصحاء، وفيه الحتمية، وهي القياس، وفيهتجريد الكليات وهي الأبواب النحوية وفيه عدم التناقض لأن أوله ينسجم مع آخره، وفيه التصنيف المتكامل الذي يجعل منه بنية لبناتها الأصناف، أي الأقسام، وفيه ترك الكلام فيالمفردات والاستغناء عنه بالكلام في

[1] حسان، الدكتور تمام، نشأة النحو العربي، مجلة الأزهر بمصر ، المجلد32 ، الجزء1 ، عام 1960م، ص55.

[2] حسان، الدكتور تمام، نشأة النحو العربي، ص56.

الأصناف(.....)، وأخيراً فيه القواعد المطردة،وبهذايكون النحو صناعة أو علماً مضبوطاً "[1].

وأما الهيكلوطريقة الوصول إليه، فقد أولاهما الدكتور تمام عناية خاصة، إذ نراه قد أطال الحديث فيهما كثيراً، فقال في النقطة الأولى: إن النحو العربي يؤلف بنية مجردة ذات علاقات داخلية عضوية وهذه البنية تكتسب بالتدريب. يقول:" إذا كان النحو صناعة، فهو بالضرورة بنية مجردة ذات علاقات داخلية عضوية، وإذا كانت المعرفة تكتسب بمداومة الاطلاع ويتوقف الوصول إليها بتوقف هذا الاطلاع، فإن الصناعة تكتسب بالتدريب حتى تصبح ملكة في النفس تتمكن بالتطبيق المستمر ولا تزول بعدمه فيما يبدو "[2]، أما النقطة الثانية، فإن كلامه عليها يبدو أكثر إسهاباً؛ إذ نراه يركز على نقطتين أساسيتين: الأولى هي تحديد هذه الطريقة وبيان مراحلها وطبيعتها، إذ يقول في شأن تحديدها:" والسؤال الآن يتجه إلى الكيفية التي توصل بها النحاة إلى بناء هيكل بنيوي مجرد للنحو، أو بعبارة أخرى ما الصوى والمعالم التي يستدل بها النحوي حتى يصل إلى بناء هذا الهيكل؟. لعل الإجابة على هذا السؤال تكمن في كلمة(يستدل)؛ لأن النحاة أطلقوا على هذه الصوى والمعالم عبارة أدلة النحو، وأطلقوا على استعمال هذه الأدلة مصطلح الاستدلال"[3]، ويقول في شأن مراحلها:" فإذا انتهى النحوي من الملاحظة والاستقراء اللذين أجراهما على المسموع، فقد انتهت الرحلة الحسية من عمله، وبدأ في التجريد، وهو استخراج المعقول من المحسوس "[4]، ويقول في شأن طبيعتها:" هذا وقد استعمل مصطلح الاستدلال في المنطق وفي أصول الفقه كما استعمل في النحو، ومع أن المقصود به في الفروع الثلاثة

---

[1] حسان، الدكتور تمام، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص ص438 – 439.

[2] حسان، الدكتور تمام، الأصول، ص61.

[3] حسان، الدكتور تمام، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص 439.

[4] حسان، الدكتور تمام، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص440.

هو استعمال المقدمات المؤدية إلى الحكم نجد فارقاً بين هذا الاستعمال في أحد هذه الفروع وبينه في الآخر، فالاستدلال المنطقي استنتاج، وينقسم إلى مباشر ينتقل فيه الحكم من مقدمة واحدة إلى نتيجة، وغير مباشر تستعمل فيه أكثر من مقدمة وتلزم النتيجة فيه عن المقدمات، أما الاستدلال الفقهي، فالمقدمات أو الأدلة ليست قضايا منطقية، وإنما هي مصادر للتشريع، كالقرآن والسنة والإجماع والقياس والاستحسان والمصالح المرسلة والعرف إلخ، فإذا وازنا بين معنى الاستدلال في النحو وبين معناه في هذين الفرعين أدركنا أن هناك شبهاً بين الاستدلالين الفقهي والنحوي وأن هناك بوناً في الفهم شاسعاً بينهما وبين الاستدلال المنطقي، فالغاية في الاستدلال الفقهي استنباط الحكم الشرعي، وهي في النحو الوصول إلى القاعدة، أما في المنطق، فهي استنتاج قضية لازمة عن قضايا أخرى "[1].

والثانية هي بيان الأدلة والضوابط،أما الأدلة، فإن الدكتور تمام قد ركز في كلامه على ثلاثة منها،وهي السماع والاستصحاب والقياس، واكتفى بالإشارة السريعة إلى البقية، وهي الاستقراء والأصل واستصحاب الحال وبيان العلة والاستحسان والعكس وعدم النظير وعدم دليل النفي والباقي[2]، وذلك لأنها، كما يرى،" أدلة تستعمل في الجدل النحوي لا في استنباط القواعد النحوية، أي إن الاستدلال بها استدلال جدل لا استدلال منهج "[3].

أما السماع، فيمكن أن نجد في كلامه عليه نقاطاً عدة: أولاها هي تحديد طبيعة هذا الدليل، إذ نراه ههنا يبين أن السماع هو الخطوة الأولى على طريق الاستدلال وأنه يقع في المرحلة الأولى من مرحلتي الاستدلال المشار إليهما سابقاً ، وهي المرحلة الحسية وأنه لا يتجاوز النقل والاستقراء والكشف عن هيئات المسموع وملاحظة اختلاف الصور باختلاف المواقع. يقول:" هذه

[1] نفسه، ص ص442 – 443.

[2] حسان، الدكتور تمام، الأصول، ص ص184 – 188.

[3] حسان، الدكتور تمام، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص 461.

هي الخطوة الأولى في الاستدلال، وهي خطوة حسية لا تشتمل على تجريد؛ لأنها لاتتجاوز النقل والاستقراء والكشف عن هيئات المسموع وملاحظة اختلاف الصور فيها بحسب اختلاف المواقع "[1]، والثانية هي بيان أن العربية الفصحى، وعلى خلاف ما يراه معظم طلاب التراث العربي، لم تكن لهجة قريش فحسب، بل كانت لغة مشتركة بين العرب جميعاً يستخدمونها إلى جانب لهجاتهم المحلية في مواقف خاصة[2]، والثالثة هي بيان أن لغة الشعر تختلف عن لغة النثر من حيث الأسلوب ومن حيث الخصائص التركيبية وأن النحو العربي قد اعتمد على لغة الشعر في المقام الأول[3]، والرابعة هي بيان أن اللغويين والنحويين قد اعتمدوا على الرواية إلى جانب اعتمادهم على مشافهة الأعراب وأنهم قد اعتمدوا في الرواية على منهج يشبه منهج أصحاب الحديث[4]، والخامسة هي بيان آراء النحاة في شروط المسموع وأنواعه، إذ يقول في شأن النقطة الأولى:" وإذا كان الحضرمي بتحديده للفصاحة قد أشار إلى شرط من شروط السماع، إذ يشترط المسموع أن يكون فصيحاً، فقد كان على من بعده من النحاة أن يضعوا قيوداً تفصيلية للفصاحة تتمثل في معايير مكانية وزمانية واجتماعية ينتقون على أساسها القبائل، فعلى المستوى الاجتماعي وقع الاختيار على اللغة الأدبية دون اللهجات القبلية وعلى المستوى المكاني اختار النحاة قبائل وسط الجزيرة التي سبق ذكرها من قبل(يعني قبائل قيس وتميم وأسد وطيئ وهذيل)، أما على المستوى الزماني، فقد حددوا عصر الاحتجاج بما بين امرئ القيس وإبراهيم بن هرمة "[5]، ويقول في شأن النقطة الثانية:" كان النحاة يسمون المادة المسموعة الفصيح، ويقصدون

---

[1] حسان، الدكتور تمام، الأصول، ص61.

[2] نفسه، ص ص71 – 75.

[3] نفسه، ص ص76 -79.

[4] حسان، الدكتور تمام، الأصول، ص ص80 – 85.

[5] حسان، الدكتور تمام، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص ص447 -448.

بذلك النصوص المأثورة التي تتسم بالنقاء اللغوي وعدم التأثر بلغة الأمم المجاورة، ويستتبع ذلك بالطبع أن يكون قائلوها من العرب الفصحاء، وكانت هذه النصوص المأثورة تقع في ثلاثة أنواع: (1)- القرآن الكريم. (2)- الحديث الشريف. (3)- كلام العرب الفصحاء شعراً كان أم نثراً "[1].

وأما الاستصحاب، فقد ركَّز الدكتور تمام في كلامه عليه على مجموعة نقاط، منها بيان مفهوم الاستصحاب وكيف يكون من أدلة النحو، إذ يقول:" ومعنى الاستصحاب البقاء على الصورة الأصلية(سواء صورة الحرف أو الكلمة أو الجملة أو القاعدة) التي جردهاالنحاة من قبل، (.......)، ومعنى أن الاستصحاب معدود في أدلة النحو أن ما جاء على أصله لا يسأل عن علته؛ لأن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة، ثم إن من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ولو كان هذا الدليل شاهداً من المسموع على صحة الحكم النحوي، أي واحداً من الشواهد النحوية المعروفة "[2]، ومنها أيضاً بيان أن الاستصحاب يمثل الفلسفة الحقيقية للنحو والنحاة لأنه يقوم أساساً على التجريد المفارق للحس الذي هو أساس مرحلة السماع كما رأينا. يقول:" ولنا أن نلم بعض الإلمام بالدليل الثاني، وهو الاستصحاب، وتحته تأتي الفلسفة الحقيقة للنحو والنحاة لأن في الاستصحاب انتقالاً من الطور الحسي الذي يتمثل في السماع إلى طور تجريدي قوامه إطار فكري مركب مفارق للحس تنسب إليه عناصر المسموع "[3]،ومنها الكلام على قضية الأصل عند النحاة، وخلاصة كلامه في هذا المقام خمس نقاط: الأولى هي أن هذه الفكرة قد جاءت من رغبة النحاة العرب في الوصول إلى الاطراد وعدم استجابة اللغة لهذا الأمر. يقول في ذلك:" لم يرتضِ النحاة العرب لأنفسهم

---

[1] حسان، الدكتور تمام، الأصول، ص ص91 – 92.

[2] حسان، الدكتور تمام، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص ص440 -441.

[3] نفسه، ص450.

منهجاً خالصاً للوصف مبرأً من العقلانية على نحو ما رضي ذلك الوصفيون المحدثون وبخاصة المدرسة التوزيعية الأمريكية، وذلك بأن النحاة العرب كانوا يسعون إلى الاطراد مهما كان الثمن، وما دامت اللغة نفسها لا تصل إلى هذا النوع من الاطراد فلابد من اختراع كيان مجرد مطرد ترد إليه أوابد اللغة، ومن هنا جاءت فكرة أصل الوضع وأصل القاعدة "[1]،والثانية هي أن فكرة الأصل هذه هي فكرة قائمة أساساً على التجريد وهدفها الأساسي الوصول إلى الاقتصاد العلمي. يقول:" سبق أن أصل الوضع تجريد قام به النحاة ليصلوا بواسطته إلى الاقتصاد العلمي بتجنب الخوض في أوابد المفردات، وتلك نفسها هي الغاية التي يرمي إلى(إليها) أصل القاعدة "[2]، والثالثة هي أن هناك أربعة أشكال للأصل عند النحاة،وهيأصل وضع الحرف وأصل وضع الكلمة وأصل وضع الجملة وأصل القاعدة. يقول:" قلنا: إن اللغة لا تتسم بالاطراد المطلق، ومن هنا جرد النحاة أصل الحرفوأصل وضع الكلمة وأصل وضع الجملة، وكذلك جردوا أصل القاعدة ليميزوا بين القواعد الأصلية والفرعية "[3]، والرابعة هي أن هذه الأصول الأربعة تعود إلى أصلين عامين: الأول هو أصل الوضع، والثاني هو أصل القاعدة. يقول:" وكل صورة مجردة للحرف أو الكلمة أو الجملة تسمى أصل الوضع كما تسمى الصورة الأصلية للقاعدة أصل القاعدة "[4]، والخامسة هي تفصيل القول في هذه الأصول، إذ يقول في أصل وضع الحرف: إن النحاة قد بنوا هذا الأصل على فكرة تذوق الحرف التي تقوم على أساس إسكان الحرف بعد همزة مكسورة، وإنهم قد قسموا أصوات العربية على هذا الأساس إلى أصول وفروع وربطوا الأصل بحدس المتكلم العربي صاحب السليقة ورأوا أن هذا الحدس بالأصل يربط بين الأصل

---

[1] نفسه، ص450.

[2] حسان، الدكتور تمام، الأصول، ص127.

[3] حسان، الدكتور تمام، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص ص450 – 451.

[4] نفسه، ص440.

والمعنى، وإن سيبويه قد رأى أن أصول حروف العربية هي تسعة وعشرون حرفاً موزعة على خمسة عشر مخرجاً وخمس طرق للنطق[1]، ويقول في أصل وضع الكلمة: إن النحاة قد فرَّقوا في هذا المقام بين شكلين من أصل الوضع: الأول هو أصل وضع الكلمات التركيبية، والثاني هو أصل وضع الكلمات الاشتقاقية، وإن أصل وضع الكلمات التركيبية هو صورتها المجردة غير المنطوقة التي تتحقق بالأمثلة عند النطق وأصل وضع الكلمات الاشتقاقية هو العلاقة الناشئة عن التقاطع بين ما يسمونه أصل الاشتقاق وما يسمونه أصل الصيغة[2]، ويقول في أصل وضع الجملة: إن أصل وضع الجملة عند النحاة يتمثل في ست نقاط هي الاشتمال على ركني المسند إليه والمسند والذكر والإظهار والوصل والرتبة والإفادة[3]، ويقول في أصل القاعدة: إن القاعدة الأصلية هي القاعدة التي لا تقيدها الشروط من مثل قاعدة رفع الفاعل والمبتدأ وتقديم الفعل على الفاعل وكون الفاعل اسماً وكون المبتدأ معرفة، وهي قد تكون قاعدة كلية لا تنتمي إلى باب نحوي بعينه، ومن أمثلتها قاعدة الإفادة وقواعد القرائن، وقد تكون قاعدة متعلقة بباب نحوي معين، ومن أمثلتها القواعد التي نجدها في تعريفات النحاةلأبواب النحو[4].

ومن النقاط التي ركَّز الدكتور تمام حسان عليها في كلامه على الاستصحاب أيضاً قضيةالعدول عن الأصل، ويمكن أن نجد في كلامه على هذه القضية أمرين اثنين: الأول هو الكلام على أشكال العدول عن الأصل عند النحاة،وهيالعدول عن أصل وضع الحرف، والعدول عن أصل وضع الكلمة، والعدول عن أصل وضع الجملة، والعدول عن أصل القاعدة، إذ يقول في شرح العدول عن أصل وضع الحرف: إنه يعود إلى الذوق اللغوي

[1] حسان، الدكتور تمام، الأصول، ص ص109 - 114.

[2] حسان، الدكتور تمام، الأصول، ص ص114 – 121.

[3] نفسه، ص ص121 - 122.

[4] نفسه، ص ص123 – 126.

العربي الذي يكره توالي الأمثال والأضداد ويألف توالي الأشتات، وإنّ الخط العربي لم يعترف بهذه الظاهرة، ولذلك جعل لكل أصل رمزاً هجائياً خاصاً[1]، ويقول في شرح العدول عن أصل وضع الكلمة: إنه يتم من خلال التغيير في أصل الاشتقاق أو في أصل الصيغة،وإنه قد يكون مطرداً وقد يكون غير مطرد، وإن العدول المطرد يقاس عليه كما يقاس على الأصل ويخضع لقواعد تصريفية مختلفة من مثل الإعلال والإبدال والنقل والقلب والحذف والزيادة وغير ذلك، وينشأ عن علل كثيرة من مثل علة الاستثقال وعلة الشبه اللفظي أو المعنوي وعلة الشبه باسم الفاعل وعلة الفرق وعلة الحذف وعلة الدلالة وغير ذلك، أما العدول غير المطرد، فإنه يُحفظ ولا يقاس عليه إن كان فصيحاً[2]،ويقولفي شرح العدول عن أصل وضع الجملة: إنه يكون من خلال عدم مراعاة النقاط الست التي ذكرناها عندما تكلمنا على أصل وضع الجملة وهيالاشتمال على ركني المسند إليه والمسند والذكر والإظهار والوصل والرتبة والإفادة، وإنه قد يكون مطرداً وقد يكون غير مطرد(شاذاً)، وإن العدول المطرد يخضع لثلاثة اعتبارات هي الفائدة أو أمن اللبس، والقواعد التي يتم في ضوئها ويطرد في ضوئها، وقواعد التوجيه[3]، ويقول في شرح العدول عن أصل القاعدة: إنه قد يكون مطرداً وقد يكون غير مطرد، وإن العدول المطرد يقاس عليه كما يقاس على الأصل، أما غير المطرد، فإنه يحفظإن كان فصيحاً ولا يقاس عليه إلا ما جاء على نمطه واحتذى تركيبه بعينه[4].

أما ثاني الأمرين في مقام العدول عن الأصل، فهو بيان الأسباب الداعية إلى العدول عن الأصل، وقد لخصها في ثلاث نقاط هي: إرادة أمن اللبس الذي قد يكون مع الاستصحاب، ومن أمثلة ذلك عنده تقديم الخبر

---

[1] حسان، الدكتور تمام، الأصول، ص127.

[2] نفسه، ص ص127 - 130.

[3] نفسه، ص130 - 134.

[4] حسان، الدكتور تمام، الأصول، ص ص134 – 135.

على المبتدأ عندما يكون المبتدأ مشتملاً على ضمير يعود على لفظ يشتمل عليه الخبر، ومراعاة أصل آخر حين يتعارض الأصلان في تركيب بعينه، ومن أمثلةذلك عنده تقديم الخبر على المبتدأ عندما يكون هذا الخبر من أسماء الاستفهام، والذوق العربي في النطق وما يرتبط بهذا الذوق من الظواهر السياقية، ومنأمثلة ذلك عنده ترك الفك واللجوء إلى الإدغام مراعاة للذوق العربي الذي يكره توالي المثلين[1].

ومن النقاط التي ركَّز الدكتور تمام عليها في كلامه على الاستصحاب أيضاً قضية الرد إلى الأصل، ويمكن أن نجد في كلامه ههنا أمرين أيضاً: الأول هو بيان أن مصطلحي الرد والتأويل قد استُخدما في بعض نصوص التراث للدلالة على مفهوم واحد[2]، والثاني هو الكلام على أشكال الرد إلى الأصل عند النحاة،وهيالرد إلىأصل وضع الحرفوالرد إلى أصل وضع الكلمةوالرد إلى أصل وضع الجملة والرد إلى أصل القاعدة، إذ يقول في الرد إلى أصل وضع الحرف: إنه عمل يقوم به كل من السامع والكاتب، إذ إنالسامع يعتقد دائماً أنه يسمع الأصل، والكاتب لا يرمز في كتابته إلا للأصل[3]، ويقول في الرد إلى أصل وضع الكلمة: إنه لا يكون إلا عن عدول مطرد، وإنه يكون من خلال ذكر الكيفية التي يتم بها العدول عن الأصل، وإنه يتطلب في بعض الأحوال غير خطوة[4]،ويقول في الرد إلى أصل وضع الجملة: إنه يتم من خلال العودة بالعدول إلى الأصل الذي عدل عنه[5]، ويقول في الرد إلى أصل القاعدة: إنه يتم من خلال نوع من أنواع التأويل يسمى التخريج، وإن التخريج قد يكون بوساطة القول بالحذف أو الزيادة أو الفصل أو الإضمار أو التقديم والتأخير

[1] نفسه ، ص ص135 – 136.

[2] نفسه، ص138.

[3] حسان، الدكتور تمام، الأصول ، ص ص138 – 139.

[4] نفسه، ص ص140 - 143.

[5] نفسه، ص ص143 – 145.

أو التضمين أو بتفضيل أصل على أصل أو قياس على قياس وإنه يجب أن يتم من خلال الرد إلى أصل متفق عليه، إذ لا يجوز الرد عن الأصل إلى غير الأصل[1].

وأما القياس، فقد عالجه الدكتور تمام من خلال الوقوف عند نقطتين: الأولى هي بيان المقصود بالقياس، وملخص كلامه هنا أن مصطلح القياس يتنوع فهمه بتنوع السياقات التي يستعمل فيها، إذ هناك القياس الاستعمالي الذي يتمثل في انتحاء سمت ما يقوله الآخرون من حول المتكلم ويُستخدم في مقامات عدة من مثل اكتساب الطفل للغة أمه واكتساب الأجنبي لغير لغته وتعليم اللغة للأطفال في قاعات الدراسة بالمدارس واشتقاق الألفاظ للمدلولات الجديدة في المجامع اللغوية. يقول:" فهناكالقياس الاستعمالي، وهو انتحاء سمت ما يقوله الآخرون من حول المتكلم، ومن ذلك العبارة المشهورة: انتحاء كلام العرب، وهذا النوع من القياس هو وسيلة اكتساب الطفل للغة أمه واكتساب الأجنبي للغة الوطنية لقوم غرباء عنه، وهو الذي يُستعمل في قاعات الدراسة بالمدارس عند التطبيق وكذلك يُستعمل عند اشتقاق الألفاظ للمدلولات الجديدة "[2]، وهناك القياس المنطقي الذي ينبني على علاقة الاستلزام بحيث تكون النتيجة في القياس الحملي لازمة لزوماً صورياً عن اجتماع المقدمتين وفي القياس الشرطي لازمة عن اجتماع المقدم والتالي. يقول:" وليست الأقيسة الصورية التي في منطق أرسطو إلا تنظيراً ينبني على هذه العلاقة الطبيعية(يعني علاقة الاستلزام) أو تقنيناً لهذه العلاقة؛ لأن النتيجة في القياس الحملي تلزم لزوماً صورياً عن المقدمتين في حال اجتماعهما، كما تلزم في القياس الشرطي عن اجتماع المقدم والتالي "[3]، وهناك القياس النحوي الذي يتمثل في حمل غير

[1] نفسه، ص ص145 – 148.

[2] حسان، الدكتور تمام، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص456.

[3] حسان، الدكتور تمام، الأصول، ص48.

المنقول على المنقول إذا كان في معناه، ويكون في ثلاثة أشكال هي قياس الشبه،وهو القياس الذي لا تُراعى فيه العلة، ومثاله قياس إعراب المضارع على إعراب اسم الفاعل بناءً على وجود الشبه بينهما، وقياس العلة، وهو القياس الذي تُراعى فيه العلة وتكون مناسبة، ومثاله قياس رفع نائب الفاعل على الفاعل بعلة الإسناد في كل منهما، وقياس الطرد، وهو القياس الذي تُراعى فيه العلة وتكون غير مناسبة، ومثاله عند النحاة ما يرونه من أن ليس مبنية لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف. يقول في مفهوم القياس النحوي:" وأما القياس، فهو بحكم التعريف[1]حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه "[2]، ويقول فيأقسامه:" والقياس النحوي ثلاثة أنواع:قياسعلةوقياسطردقياس شبه، ذلك أن القياس إما أنتُراعى فيه العلة وإما ألا تُراعى، فإذا لم تراع فيه العلة سمي قياس شبه، وذلك كإعراب المضارع لشبهه باسم الفاعل دون علة تذكر إلا مجرد هذا الشبه(....) أما إذا روعيت العلة، فإما أن تكون مناسبة أو غير مناسبة، فإذا كانت العلة مناسبة سمي القياس قياس علة كقياس رفع نائب الفاعل على الفاعل بعلة الإسناد في كل منهما، وهي علة مناسبة لإجراء هذا القياس، وإذا كانت العلة غير مناسبة سمي القياس قياس الطرد كقول النحاة: إن ليس مبنية لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف "[3].

أما النقطة الثانية، فهي تحديد الأركان التي ينهض عليها القياس النحوي وخصائص كل ركن منها، وملخص كلامه ههنا أن عملية القياس النحوي تقوم على أربعة أركان أساسية: الأول هو المقيس عليه أو الأصل، وقد تناول في كلامه عليه نقطتين: الأولى هي أنه لا يقاس إلا على المطرد وأن شرط هذا الاطراد هو أن في السماع والقياس. يقول:" إذا نظرنا إلى الهيكل البنيوي

[1] يعني التعريف الذي أورده السيوطي في الصفحة(38) من كتابه المسمى الاقتراح.

[2] حسان، الدكتور تمام، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص441.

[3] حسان، الدكتور تمام، الأصول، ص ص154 - 155.

للنحو العربي وجدنا أنه لا يقاس إلا على المطرد، سواء أكان هذا المطرد مستصحباً كضرب أو معدولاً به عن الأصل كقال وباع، وشرط الاطراد أن يكون في السماع والقياس جميعاً؛ لأنه لا يقاس على مطرد في السماع فقط ولا في القياس فقط ولا على غير المطرد فيهما "[1]، والثانية هي أن المقيس عليه قد يتعدد وأن ذلك قد يكون مع وحدة الحكم وقد يكون مع اختلافه. يقول:" هذا وقد يتعدد المقيس عليه مع وحدة الحكم، وقد يتعدد مع اختلاف الحكم، فتعدده مع اتفاق الحكم كقياس(أي) على(بعض) وهينظيرلها، وعلى(كل) وهي نقيضها، والمعروف في قواعدهم أنه يحمل الشيء على ضده كما يحمل على نظيره، أما مع تعدد الحكم، فذلك ما نراه من اختلاف النحاة حول وجوه تخريج المسألة الواحدة، إذ تتعدد آراؤهم واختياراتهم بتعدد الأصول التي يقيسون عليها، والأمر في النهاية أمر اختيار واحد من الأصول، وكلها صالح من الوجهة النظرية "[2]، والثاني هو المقيس أو الفرع، وخلاصة كلامه في هذا المعرض هي أن للمقيس عند النحاة شكلين: الأول هو ما لم يسمع عن العرب، وأهم ما قاله في هذا المقام هو أن قياس ما لم يسمع عن العرب يسمى قياس الأنماط وأنه هو المجال الذي حاول فيه النحاة تجربة الطابع الإنتاجي للقياس النحوي، وأن هذا القياس قد يُقصد به إنتاج كلمات وجمل لا غبار عليها، وقد يقصد به تمرين المتعلمين فقط كالذي نراه من محاولات النحاة تصغير ما يُسمَّى به من الحروف من مثل حرف الجر(على) والأفعال من مثل الفعل المضارع(يضع)، وكالذي نراه أيضاً من محاولاتهم صياغة جمل لم تنطق بها العرب لما فيها من خرق لقاعدة الاقتصاد في الجهد العضلي والذهني من مثل جملة(الزيدان العمران ضارباهما هما)[3]، والثاني

---

[1] حسان، الدكتور تمام، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص456.

[2] حسان، الدكتور تمام، الأصول، ص 158.

[3] حسان، الدكتور تمام، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص457.

هو ما سُمع من العرب ولم يطرد على القواعد والأحكام،وأهم ما قاله في هذا المقام هو أن قياس ما سمع من العربولم يطرد على القواعد والأحكام يسمى قياس الأحكام، وأن من أمثلته لدى النحاة حمل المضارع على اسم الفاعل وحمل(ما) على(ليس) وحمل(أي) على(بعض) و(كل)[1]، والركن الثالث هو العلة أو التعليل، وقد تناول في كلامه على هذا الركن قضايا كثيرة، منها بيان أن التعليل عند النحاة مرتبط بالفرع لا بالأصل، إذ يقول:" وينبغي أن نشير هنا إلى أن ما جاء على أصله فلا يُسأل عن علته؛ لأن استصحاب الأصل من الأدلة المعتبرة، وإنما يعلل ما خالف الأصل "[2]، ومنها بيان أن النحاة كانوا يعتقدون أن العرب كانت أمة حكيمة وأنها كانت تدرك علل ما تقول، إذ يقول:" ولقد وقر في نفوس النحاة أن العرب الفصحاء كانوا يدركون علل ما يقولون وأنهم كانوا يعللون بعض ما يقولون "[3]، ومنها بيان أن الغايةالتي كان النحاة يسعون إليها من وراء التعليل هي أن يجعلوا تعدية الحكم من المقيس عليه إلى المقيس أمراً مقبولاً ومعقولاً وأن يجعلوا الأصول التي جردوها لا تبدو شيئاً عبثياً، إذ يقول:" وغايتهم أن يجعلوا تعدية الحكم من الأصل إلى الفرع أمراً معقولاً وليحولوا دون(بين) الأصول المجردة وبين أن تُرى وكأنها خطوة في الظلام الدامس؛ لأن العلة أصبحت رابطة عقلية بين المستعمل الحسي والمجرد العقلي، فأعطت المجرد نوعاً من التفسير والإيضاح الذي هو بحاجة إليه "[4]، ومنها بيان اختلاف علل النحاة عن علل المشتغلين في بعض المجالات الأخرى من مثل الفلاسفة والمتكلمين والفقهاء، إذ يقول:" والمعروف أن العلة الفلسفية والكلامية في طبيعتها غائية تكشف عن تلازم عقلي بينها وبين المعلول، فالعلاقة بينها وبين المعلول علاقة معية ومصاحبة في الوجود، بمعنى

---

[1] حسان، الدكتور تمام، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص458.

[2] نفسه، ص458.

[3] حسان، الدكتور تمام، الأصول، ص161.

[4] نفسه، ص162.

أنهما يوجدان معاً، والعلة الفقهية تعبدية تكشف عن الصالح العام أو المصالح المرسلة وتسبق المعلول في الوجود بحيث تنشأ العلة الداعية إلى الحكم فينشأ الحكم بعد ذلك. أما العلة النحوية فهي حسية تكشف عن نتيجة الاستقراء، وقد تكون ضرورية في بعض الحالات، وتلحق معلولها في الوجود، بمعنى أن العربي يتكلم والاستقراء يتم أولاً ثم يأتي النحوي بعد ذلك ليشرح العلل "[1]، ومنها بيان أن النحاة قد تأثروا على الرغم من ذلك بالمتكلمين والفقهاء في عللهم وأن ذلك قد تجلى في تفريقهم بين شكلين من العلة: الأول هو العلة الضرورية، والثاني هو العلة غير الضرورية، إذ إن قولهم بالعلة الضرورية يقربهم من المتكلمين وقولهم بالعلة غير الضرورية يقربهم من الفقهاء. يقول:" قلنا: إن العلة النحوية قد تكون ضرورية في بعض صورها، وذلك بأن العلة إذا كانت ضرورية كانت موجبة، وإذا كانت غير ضرورية كانت مجوزة، والنحو مليء بالواجب والجائز جنباً إلى جنب، فما كان من علل النحو ضرورياً فذلك الذي دعا ابن جني إلى القول بقرب علل النحاة من علل المتكلمين، ومن كان منها غير ضروري فذلك الذي وقف به دون أن يقطع الصلة بين علل النحاة وعلل الفقهاء "[2]، ومنها رفض القول بتأثير التعليل الذي كان معروفاً عند اليونانفي بناء النحو العربي، وذلك لأن هذاالتأثير لم يكن في مرحلة البدايات، بل جاء في المراحل المتأخرة التي كان النحو العربي يؤلف فيها بنية جامعة مانعة:" وإذا كان الأمر كذلك ، فنحن لا ننكر أن المتأخرين قد تأثروا بعد الترجمة التي كانت في عصر المأمون بالكثير من الفكر اليوناني، وقد جاء هذا الأثر والنحو هيكل بنيوي كامل، ومن شأن البنية أن تكون جامعة مانعة، ومن هنا اقتصر التأثير على الشروح والجدل في المسائل، وهو تأثير لا يعني المتقدمين ولا يعني نشأة النحو على أيحال؛ لأننا سبق أن

---

[1] حسان، الدكتور تمام، الأصول ، ص164.

[2] نفسه ، ص ص164 – 165.

ذكرنا أن النحاة كانوا يأخذون عن علل الأعراب لا علل اليونان "[1]، ومنها بيان أن العلة الصورية تُستعمل في ميدان البحث العلمي وأن العلة الغائية تستعمل في ميداني الفلسفة والتعليم[2]، ومنها بيان أن التراث النحوي العربي قد اعتمد على العلتين الصورية والغائية وأن العلة الأولى كانت تركة عصر النشأة والثانية تركة التحول الذي أصاب النحوي من طابع البحث العلمي إلى طابع التعليم، إذ يقول:" قامت العلتان الصورية والغائية جنباً إلى جنب في تراثنا النحوي،وكانت الصورية تركة عصر النشأة الأولى، وكانت تبدو في قولهم: العرب تقول كذا أو قولهم: هكذا قالت العرب، أو الشاهد قوله كذا، أما الغائية فكانت من تركةالتحول الذي أصاب النحوي من طابع البحث العلمي إلى طابع التلقين التعليمي "[3]، ومنها بيان أن العلة الغائية في النحو قد شهدت تشعباً ملحوظاً، إذ يذكُر أن ابن السراج يفرّق بين شكلين من العلة هما العلل الأولى(علة رفع زيد من قام زيد) وعلة العلة(علة رفع الفاعل ونصب المفعول به) وأن ابن مضاء يفرّق بين ثلاثة أشكال من العلة هي العلة الأولى(علة رفع زيد من قام زيد) والعلة الثانية(علة رفع الفاعل) والعلة الثالثة(علة عدم نصب الفاعل ورفع المفعول به)[4]، ومنها بيان أن النحاة العرب قد جعلوا العللأربعاً وعشرين علة مقسمةً تقسيماً ثنائياً بحيث يشتمل كل ثنائي على علتين إحداهما عكس الأخرى تقريباً. يقول:" والنحاة يجعلون العلل أربعاً وعشرين، وكأنما وضعوها ليمكن نظمها في اثني عشر زوجاً أو ما يقرب من ذلك بحيث يشتمل كل زوج على علتين إحداهما عكسالأخرى تقريباً على النحو التالي: (1)- علة التشبيه وتقابلها. (2)- علة الفرق. (3)- علة النظير وتقابلها. (4)- علة النقيض. (5)- علة المشاكلة وتقابلها. (6)- علة التضاد. (7)-

[1] حسان، الدكتور تمام، الأصول ، ص166.

[2] نفسه، ص ص166 – 168.

[3] نفسه ، ص168.

[4] نفسه، ص ص168 – 170.

علة الوجوب وتقابلها. (8)- علة الجواز. (9)- علة الحمل على المعنى وتقابلها. (10)- علة المجاورة أو علة الحمل على اللفظ. (11)- علة المعادلة وتقابلها. (12)- علة الأولى. (13)- علة التعويض وتقابلها. (14)- علة الاختصار. (15)- علة الأصل وتقابلها. (16)- علة السماع. (17)- علة التوكيد وتقابلها. (18)- علة الاستغناء. (19)- علة التغليب وتقابلها. (20)- علة التحليل. (21)- علة الدلالة وتقابلها. (22)- علة الإشعار. (23)- علة الاستثقال وتقابلها. (24)- علة التخفيف"[1]، ومنها بيان أن النحاة قد جعلوا للاعتداد بالعلة شروطاً عدة. يقول:" لقد جعل النحاة للاعتداد بالعلة شروطاً أولها التأثير، ومعناه أن تكون العلة هي التي تربط بالحكم فتكون كما يقول المحدثون Dependant Variable وألا تكون أمراً عارضاً أوIndependant Variable يرتبط الحكم بغيره، ثانياً الطرد هو أن يوجد الحكم كلما وجدت العلة والعكس، وهو أن ينتفي الحكم كلما انتفت العلة، فإذا تحقق لها الطرد والعكس دار الحكم معها وجوداً وعدماً وهو المطلوب، وثالثها ألا تتسم بالدور، فيكون الحكم المبني عليها صالحاً لأن يكون علة لها، والدور غير الدوران الذي ذكرناه في الشرط الثاني؛ لأن الدوران يتحقق بتحقق الطرد والعكس، ولكن الدور لا يتحقق إلا مع فقدان التأثير والدوران، وهناك شروط أخرى ذكروها تعد أقل من ذلك أهمية بالنسبة إلى النحو، إنما تكون أهميتها في أصول الفقه "[2]، ومنها بيانأن النحاة قد جعلوا للعلة مسالك عدة، وأن هذه المسالك منها ما هو نقلي، ومنها مال هو عقلي، وأن المسالك النقلية هي نص العربي على العلة، وإيماؤه إليها، وإجماع النحاة، وأن المسالك العقلية هي السبر والتقسيم، والمناسبة، وطرد الحكم، والدوران، وإلغاء الفارق[3]، ومنها بيان أن النحاة قد جعلوا للعلة قوادح تبطلها إذا ما سُلطت عليها، ومن هذه القوادح النقض

---

[1] حسان، الدكتور تمام، الأصول، ص ص171 – 172.

[2] حسان، الدكتور تمام، الأصول، ص177.

[3] نفسه، ص 177.

وتخلف العكس وعدم التأثير وفساد الاعتبار وفساد الوضع والقول بالموجب.يقول:"وللعلةقوادح تبطلها إذا سُلطت عليها، منها:(1)- النقض: وهو ألا يطرد وجود الحكم بوجود العلة وذلك بوجود العلة دون الحكم، وقد يسميه بعض الأصوليين تخصيص العلة، ومعنى ذلك أن النقض هو تخلف الطرد الذي هو شرط من شروط العلة. (2)- تخلف العكس: وهو أن يوجد الحكم دون العلة أو بعبارة أخرى أن تنتفي العلة دون أن ينتفي الحكم. (3)- عدم التأثير: وذلك بأن تكون العلة المعطاة غير مؤثرة في الحكم. (4)- فساد الاعتبار: وهو تعارض الدليل والنص فيفسد اعتبار الدليل دليلاً. (5)- فساد الوضع: أن يكون الدليل غير مناسببحيث يصلح لضد الحكم أو نقيضه مثلاً. (6)- القول بالموجب: وهو التسليم بالدليل مع بقاءالنزاع كما هو "[1].

أما الركن الرابع والأخير من أركان القياس ، فهو الحكم، وكلام الدكتور تمام عليه ينطوي على جملة قضايا، ومن ذلك الوقوف عند أنواع الأحكام عند النحاة ودلالاتها وأمثلتها، إذ يقول:" وقد يحكم النحاة بالوجوب أو الامتناع أو الحسن أو القبح أو الضعف أو الجواز أو مخالفة الأولى أو الرخصة، وحين يقول النحوي: يجب كذا، فالمقصود أن هذا الواجب أصل من الأصول التي لا يجوز للمتكلم أن يخالفها دون أن يجتاز أسوار النحو، فليس لأحد أن ينصب فاعلا، أو يقدمه على الفعل مثلاً، وإذا قال: هذا ممتنع أو لا يجوز، فالمعنى أن ارتكاب ذلك مخالفة وانتهاك للقاعدة، ومن ثم للصحة النحوية، فلا يجوز لأحد أن ينعت الضمير، أو يضيفه، أو يدخل حروف الجر على الأفعال أو الجزم على الأسماء ولا أن يحذف بلا دليل، ويتمثل الحسن والقبح أو القوة والضعف في ما يقولهابن مالك[2]:

وبعد ماضٍ رفعُك الجَزا حسنْ   ورفعُه بعد مضارعٍ وَهَنْ

---

[1] نفسه، ص178.

[2] ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار الإيمان ، دمشق – بيروت ، ط1 ، 1990م، ص45.

كما يتمثل الجواز في قوله[1]:

وجائزٌ رفعُك معطوفاً على   منصوب إنَّ بعد أن تَستكمِلا

ويتمثل خلاف الأولى في قوله[2]:

وكونُه بدون أَنْ بعد عسى   نَزْرٌ وكاد الأمرُ فيه عُكِسَا

ومثال الرخصة الضرائر الشعرية التي تجوز للشاعر دون الناثر "[3]، ومنه أيضاً الوقوف عند ما يراه النحاة من أنالحكم إذا ثبت بوساطة ورود الاستعمال من قبل الفصحاء صح القياس على قاعدته، وقد جعل مثال ذلك عندهم ما قاموا به من القياس على الأصول المطردة التي استنبطوها من الاستعمالات التي ثبتت عند العرب، سواء أكانت تلك الأصول مستصحبةً أم معدولاً بها عن الأصل. يقول:" ولا خلاف بين النحاة في أنالحكم إذا ثبت بواسطة ورود الاستعمال من قبل الفصحاء صح القياس على قاعدته، (....)، وهذه الاستعمالات التي ثبتت عند العرب هي التي جعلها النحاة نقطة الانطلاق لتجريد الأصول(سواء في ذلك أصل الوضع وأصل القاعدة)؛ لأنها كانت هي المادة التي جرى عليها الاستقراء، ثم بُنيت الأحكام، حتى إذا ما استقامت لهم الأصول بأنواعها قاسوا على المطرد مما استُصحِب منها ومما عُدل به عن الأصل، وجعلوا هذا المطرد أصل القياس وجعلوا المقيس فرعاً عليه "[4]، ومنه أيضاً الوقوف عند ما يراه النحاة من جواز القياس على ما قد تم التوصل إليه من خلال القياس والاستنباط من مثل جواز قياس الصفة المشبهة على اسم الفاعل الذي هو في الأصل مقاس على الفعل المضارع. يقول:"وقد أجاز النحاة القياس على ما توصلوا إليه بالقياس والاستنباط؛ لأنه بعد ثبوته يصلح لأن يكون أصلاً بعد أن كان فرعاً، من ذلك أن تقول: إذا

---

[1] نفسه، ص17.

[2] نفسه، ص16.

[3] حسان، الدكتور تمام، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص ص460 - 461.

[4] حسان، الدكتور تمام، الأصول، ص ص179– 180.

كان اسم الفاعل، على قوة تحمله للضمير، متى جرى على غير ما هو له صفة أو صلة أو حالاً أو خبراً لم يتحمل الضمير، فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل، فإن الحكم الثابت للمقيس عليه إنما هو بالاستنباط والقياس على الفعل الرافع للظاهر حيث لا تلحقه العلامات. مثال ذلك:(ليلى قيسٍ حبيبةٌ إليه هي)، وتجري المعادلة على النحو التالي:

أصل فرع صار أصلاً فرع مقيس

الفعل المضارعاسم الفاعلالصفة المشبهة "[1]

ومنه أيضاً الوقوف عند ما يراه النحاة من جواز القياس على أصل مُختلَفٍ فيه، من مثل إجازتهم قياس نيابة(إلا) الاستثنائية عن الفعل(أستثني) وعملها في ما بعدها على نيابة حرف النداء(يا) عن الفعل(أدعو) وعمله في ما بعده وإن كان هناك من ينكر ذلك ويرى أن(يا) لم تحل محل الفعل وأنها أصيلة في العمل. يقول:" وإذا اختلف النحاة في حكم أصل من الأصول كاختلافهم في نيابة(يا) التي للنداء عن الفعل(أدعو)، فهل يجوز القياس على هذا الأصل؟. المعروف أن بعض النحاة يرون أن(يا) حلت محل الفعل وعملت عمله فنصبت ما بعدها لفظاًأو محلاً، ولكن الفراء من النحاة وتبعه جماعة يرى أن(يا) أصلية في العمل لم تحل محل الفعل، ومع هذا الخلاف قاس النحاة(إلا) الاستثنائية على(يا) من حيث نابت(إلا) عن الفعل(استثنى)، ومن ثم اعتبروها ناصبةً لما بعدها بالنيابة عن هذا الفعل، فقالوا: إن المستثنى منصوب بإلا"[2]، ومنه أيضاً الوقوف عند توجيهات النحاة للحكم، وملخص الكلام ههنا، كما نرى، ثلاث نقاط: الأولى هي أن للوجه عند النحاة شكلين هما وجه الاستدلال ووجه التأويل. يقول:" فالوجه إما أن يكون وجه استدلال أو وجه تأويل "[3]، والثانية هي الكلام على مكونات هذين الوجهين، إذ

---

[1] حسان، الدكتور تمام، الأصول، ص 180.

[2] نفسه، ص181.

[3] حسان، الدكتور تمام، الأصول، ص206.

يقول في وجه الاستدلال:" وقد يكون التوجيه الاستدلالي على وجه السماع، فيقال مثلاً في" الصيف ضيعتِ اللبن ": ووجهُه كسر التاء حتى في خطاب المذكر؛ لأنه هكذا سُمع والأمثال لا تغير، وهكذا يكون هذا الوجه من وجوه الاستدلال أساساً لقبول المثل المذكور على صورته المحددة لا ينصرف عنها مع اختلاف الخطاب، وقد يكون التوجيه لاستدلال على وجه القياس، وفي هذه الحالة إما أن يكون بحمل لفظ على لفظ أو حمل لفظ على معنًى، فيُسمى الوجه حملاً، وإما أن يكون بتعليل القياس بعلة أو طرد أو شبه أو قاعدة، وعندئذٍ يكون الوجه من قبيل التعليل "[1]، ويقول في وجهالتأويل:" أما الوجه التأويلي، فقد يكون العنصر اللغوي المراد تأويله ذا أصل قريب ظاهر بحيث لا يتطرق الذهن إلى إمكان رده إلى أصل غيره، وفي هذه الحالة يُسمى الوجه التأويلي باسم الرد، وإما أن يكون الأصل موهماً يتطلب التحديد أو ممتنعاً يتطلب التبرير لصونه عن دعوى الخطأ، فيُسمى الوجه التأويليعندئذٍ باسم التخريج، أي إن التوجيه التأويلي لا يخرج عن وجهي الرد والتخريج "[2]، والثالثة هي أن التوجيه الاستدلالي والتخريج من التوجيه التأويلي يتجهان دائماً إلى الموهِم والممتنِع. يقول الدكتور تمام في ذلك:" والتوجيه، فيما عدا الرد، إما توجيه الموهم لتحديده(وأوِّلْ موهِماً إذا ورد)، وإما توجيه الممتنع لتبريره(عليكم أن تتأولوا) "[3].

وأما الضوابط أو ما يسميه قواعد التوجيه[4]، فإننا نستطيع أن نجد فيكتاباته إشارات كثيرة إليها، وعلى كل حال يمكن تلخيص كلامه في هذا المعرض بجملة نقاط، منها بيان أن هذه القواعد تتصل اتصالاً وثيقاً بمبدأ الفائدة والصواب وأمن اللبس الذيكان يحكم كل نشاط لغوي يقوم به

---

[1] نفسه، ص207.

[2] نفسه، ص207.

[3] نفسه، ص207.

[4] هذه العبارة معطوفة على عبارة(أما الأدلة) الواردة في الصفحة(111) من هذا البحث.

النحاة، إذ يقول دالاً على ذلك:" مهما يكن من شيء فإن الفائدة والصواب وأمن اللبس حين توضع ثلاثتها في صورة مبدأ عام يحكم كل نشاط قام به النحاة، فلا بد أن تدور قواعد التوجيه في فلك هذا المبدأ بحيث يكون الغرض منها جميعاً أن تكون تفصيلاً للطرق الموصلة إلى هذه الغايات الثلاث، أياً كان العنوان الخاص الذي توضع تحته أي طائفة من هذه القواعد "[1]، ومنها أيضاً بيان أن هذه القواعد ليست من قبيل القواعد الخاصة التي تُحد بباب نحوي معين، بل هي قواعد عامة يصدق كل منها على عدد من الأبواب. يقول:" وإذا كانت قواعد التوجيه ضوابط منهجية، فهي دستور النحاة، والذين يعرفون الفرق بين الدستور والقانون يستطيعون أن يقيسوا عليه الفرق بين قواعد التوجيه وما نعرفه باسم قواعد النحو، أي قواعد الأبواب، فقواعد التوجيه عامة وقواعد الأبواب خاصة "[2]، ومنها أيضاً بيانالأقسام الكبرى لقواعد التوجيه عند النحاة، وخلاصة الكلام في هذه النقطة أن هناك ثلاثة أقسام كبرى تقريباً لهذه القواعد عند النحاة هي[3]: القواعد الاستدلالية، وهي تتضمن أشكالاً عدة من القواعد أهمها قواعد الاستدلال وقواعد السماع وقواعد القياس وقواعد الاستصحاب وقواعد العدول عن الأصل وقواعد الرد إلى الأصل وقواعد الحمل وقواعد الاستعمال وقواعد الكثرة والقلة وقواعد القوة والضعف وقواعد الأولوية، والقواعد المعنوية، وهي أيضاً تتضمن أشكالاً عدة من القواعد أهمها قواعد الإفادة وقواعد الأساليب وقواعد التمسك بالظاهر وقواعد التعريف والتنكير وقواعد التقدير وقواعد النقل وقواعد التعلق، والقواعد المبنوية، وهي، كما يرى، شكلان: قواعد تحليلية، وأهمها قواعد الإعراب والبناء وقواعد الأصالة والزيادة وقواعد الصحيح والمعتل وقواعد الاستثقال وقواعد الإظهار والإضمار وقواعد تحمل

[1] حسان، الدكتور تمام، الأصول، ص189.

[2] نفسه، ص190.

[3] نفسه، ص191.

الضمير وقواعد أقسام الكلم وقواعد الإفراد والجمع، وقواعد تركيبية، وأهمها قواعد الإعمالوقواد الاختصاص وقواعد الافتقار والاستغناء وقواعد التغيير والتأثير وقواعد التضام وقواعد الحذف وقواعد التنافي وقواعد الفصل، ومنها أيضاً بيان موقف نحاة البصرة والكوفة من هذه القواعد، وخلاصة كلامه في هذا المقام أن هذه القواعد منها ما كان مشتركاً بين نحاة البلدين، ومنها ما انفرد به البصريون ولم يكن موضع قبول من الكوفيين، ومنها ما انفرد به الكوفيون ولم يكن موضع قبول من البصريين. يقول:" وهكذا نجد هذه الأصول العامة أو القواعد التوجيهية تقع في ثلاث طوائف: الأولى، وهي جمهور القواعد، صادفت اتفاق نحاة البلدين، ومن ثم التزم بها المتأخرون ولم يتنازعوا بشأنها، والثانية قواعد انفرد بها البصريون وعارضها الكوفيون، والثالثة قواعد ارتضاها الكوفيون وخالفوا بها البصريين الذين رفضوها "[1].

2-2- وصف النتائج:

الواقع أن الدكتور تمام لم يجعل من اهتماماته فيما كتب أن يقدم وصفاً شاملاً لنتائج دراسات النحاة للغة العربية على نحو ما نجده في كتب النحو الأخرى القديم منها والحديث، إلا أن ذلك لم يمنع في المقابل من وجود بعض الإشارات إلى تلك النتائج منثورةً هنا وهناك على صفحات مؤلفاته، من مثل الكلام على جهود النحاة فيما يسميه هو القرائناللفظية كالإعراب والتضام والرتبة وبنية الكلمة والربط، إذ يقول في كلامهم على موضوع الإعراب وما يتصل به من موضوع العامل:" وحين صادف النحاة هذه القرائن تكلموا فيها، ونظموها، ولكنهم أفرغوا كل اهتمامهم في تنظير الإعراب،فأنشؤوا له العوامل، وصنفوها إلى صنفين لفظي ومعنوي، ولم يقنعوا بالعلامة الظاهرة كالحركة والحرف والحذف، بل ذهبوا يفرضون

[1] حسان، الدكتور تمام، الأصول، ص204.

الإعراب تقديراً على المقصور والمنقوص ونحوهما ومحلاً على المبنيات والجمل التي تحل محل المفرد، وهكذا وجدنا النحو كله إعراباً، وكاد الدارسون ينسون القرائن الأخرى حتى أصبح النحو علم الإعراب، وعرفه بعضهم بأنه علم تعرف به أحكام أواخر الكلم وتغيرها بحسب العوامل، بل إن ابن جني جعل النحو كله صناعة الإعراب وسخَّر لفهم هذه الصناعة واحداً من أهم كتبه سماه سر صناعة الإعراب، وعُني آخرون بالعوامل الإعرابية ووصل بعضهم بعدتها إلى المئة كما يبدو من كتاب عبد القاهر العوامل المئة، ورصدوا لها القواعد التي تحدد رتبة العامل من المعمول وعدم اجتماع عاملين علىمعمول واحد، وقالوا: إن غير المختص لا يعمل وما له الصدارة لا يعمل ما قبله فيما بعده والأسماء لا تعمل وغير ذلك من القواعد التي تبالغ في أهمية العلامة الإعرابية بحسبانها القرينة الأساسية في النحو العربي "[1]، ويقول في كلامهم على موضوع التضام:" وإلى جانب اشتغال النحاة بالعلامة الإعرابية ومنحها أغلب انتباههم تكلموا في أمور أخرى كلاماً مجملاً غير مفصل، وفي بعض الحالات مبهماً أو ناقصاً مبتوراً، ففي مجال التضام تكلموا عن الاختصاص وجعلوه من الأسس التي بنوا عليها تقسيم الكلم، فالأسماء تختص بالجر والتنوين والنداء وأداة التعريف والأفعال تختص بتائي الفاعل والتأنيث وياء المخاطبة ونون التوكيد ويختص المضارع من بينها بدخول الجوازم إلخ "[2]، ويقول في كلامهم على موضوع الرتبة:" وتكلم النحاة في الرتبة، فقسموها إلى محفوظة وغير محفوظة، ولكنهم لم يعنوا أنفسهم ببيان فائدتها للنحو إلا عند خوف اللبس كما في(ضرب موسى عيسى) و(أخي صديقي)، وفي مسائل أخرى من باب كان وأخواتها مثل(كان طعامك زيد آكلاً)، هذا على الرغم من

[1] حسان، تمام، كيف نعلم غير الناطقين بالعربية تحديد المعنى النحوي في غيبة العلامة الإعرابية، مجلة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، العدد الأول ، عام 1982م، ص21.

[2] حسان، الدكتور تمام، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص44.

أن خطر الرتبة في النحو لا يقل عن خطر الإعراب والتضام "[1]، ويقول فيكلامهم على موضوع بنية الكلمة:" أما بنية الكلمة، فلم يقصِّر النحاة في أمر بيانها، بل لقد اختصوا هذه البنية بعلم خاص أطلقوا عليه: علم الصرف، استطاعوا به أن يكشفوا عن عبقرية اللغة العربية من حيث إخضاعها الكلمات لقوالب وصيغ يمكن تصنيفها في طوائف بينها وبين الأصول الاشتقاقية علاقة التقاطع، بمعنى أن الكلمة العربية تنشأ من تقاطع محوري الاشتقاق والصيغة الصرفية، ولكن النحاة بعد كل هذه الجهود العظيمة لم يستقصوا القول في البنية باعتبارها قرينة نحوية تقف موقف التكامل مع الإعراب والتضام والرتبة والقرائن الأخرى "[2]، ويقول في كلامهم على موضوع الربط:" وأما قرينة الربط، فقد تناولها النحاة العرب بشقيها: الإحالة والمطابقة تناولاً مفصلاً، وأقصد بالإحالة عود الضمير وما يقوم مقامه من إشارة أو أداة تعريف أو إعادة لفظ أو معنًى، وأقصد بالمطابقة اتفاق الكلمتين من حيث إفادة التكلم أو الخطاب أو الغيبة، والإفراد أو التثنية أو الجمع، والتذكيرأو التأنيث، والتعريف أو التنكير، وقد أهمل النحاة في مجال الإحالة الربط بالوصف، وهو مما يشيع في القرآن، ولم يلاحظه أحد منهم ولا من المتأخرين، فيما أعلم، حتى انكشف لي أخيراً "[3].

ومن إشارات الدكتور تمام إلى نتائج الدراسات النحوية عند علماء التراث أيضاً الوقوف عند اعتراضات بعض العلماء قديماً وحديثاً علىموضوع الإعراب وما يتصل به من موضوع العامل، إذ يقول:" ومع ذلك وقع جماعة من النحاة في التهوين من شأن الإعراب والغض من ضرورته للمعنى مما يعني ضمناً أن الإعراب ليس قرينة من قرائن النحو، من هؤلاء قطرب الذيرأى

---

[1] نفسه، ص45.

[2] حسان، الدكتور تمام، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص ص45 - 46.

[3] نفسه، ص46.

الإعراب علماً للخفة لا دليلاً على المعنى، وتابعه في ذلك قوم بينهم بعض المحدثين كالدكتور إبراهيم أنيس "[1].

ومنها أيضاً الكلام على ما أسموه حروف المعاني، وأهم ما يمكن أن نجده في هذا المقام فكرتان: الأولى هي أن هذه القضية قد نالت حظوة كبيرة لدى النحاة وصلت إلى حدتأليف الكتب المطولة فيها، إذ يقول:" وهكذا أبرزوا في دراساتهم مصطلح حروف المعاني،وسلطوا الأضواء على هذا النوع من الحروف حتى ألفوا فيها الكتب المطولة مثل الجنى الداني للمرادي ورصف المباني للمالقي ومغني اللبيب لابن هشام "[2]، والثانية هي أن هذه الحروف على نوعين: الأول هو ما لا يصلح للإفراد(اللواصق)، والثاني هو ما يصلح للإفراد(الأدوات). يقول:" أما حروف المعاني، فهي على نوعين: نوع لا يصلح للإفراد ويسمى اللواصق، ونوع آخر يصلح للإفراد ويسمى الأدوات، وفي كلتا الحالتين يُستدل على معنى هذا النوع من طريقة التسمية، إذ يُجعَل اسمُ الحرف مضافاً ووظيفته أو معناه مضافاً إليه أو صفةً، فيقال مثلاً: نون التوكيد أو نون الوقاية وما الموصولة أو التعجبية أو النافية أو المصدرية وتاء الافتعال وألا الاستفتاحية وهمزة الاستفهام وهمزة التعدية، واللواصق قد تكون صدراً في الكلمة كحروف المضارعة، أو حشواً كتاء الافتعال، أو لُحْمَةً كنون الوقاية، أو عجزاً كياء النسب وتاء التأنيث، والنوع الثاني من حروف المعاني هو الأدوات،والطابع العام لهذه الأدوات أنها مفردة مبنية وجامدة ومفتقرة افتقاراً متأصلاً إلى ما تدخل عليه، وهي غير ملتزم فيها أن تكون على ثلاثة أحرف، بل إن أغلبها أقل من الثلاثة، ولعل طابع الافتقار فيها هو الذي صيرها

[1] حسان، الدكتور تمام، أساسيات النحو العربي وتيسير تعلمه، الموسم الثقافي السادس عشر لمجمع اللغة العربية الأردني ، مجمع اللغة العربية الأردني ، 1419هـ- 1998م، ص22.

[2] حسان، الدكتور تمام، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، 1984م، ص32.

من قرائن النحو؛ لأننا إذا علمنا ما تفتقر إليه الأداة، فإن الأداة عند حضورها في السياق تدل على مدخولها "[1].

ومنها أيضاً الوقوف عند بعض جهود النحاة في دراسة موضوع الاستثناء، وأهم ما يمكن أن نجده في هذا المقام فكرتان: الأولى هي ذكر ما عده العلماء في أدوات الاستثناء، إذ يقول:" والأدوات التي عدوها في باب المستثنى إلى جانب إلاَّ هي: غير وسوى وليس ولا يكون وعدا وحاشا "[2]، والثانية هي بيان الأقوال المختلفة في إعراب ما بعد إلاً، إذ يقول:" فالمستثنى عند النحاة واجب النصب في الأحوال الآتية: (1)- في كل أحوال الإيجاب، سواء أكان: (أ)- متقدماً، نحو: قام إلا زيداً القوم. (ب)- متأخراً، نحو: قام القوم إلا زيداً. (ج)- مفرداً كما تقدم. (د)- مكرراً، نحو: قام القوم إلا زيداً إلا عمراً، وقام إلا زيداًإلا عمراً القوم. (هـ)- متصلاً كما تقدم. (و)- منقطعاً، نحو: قام إلا حماراً القوم، وقامالقوم إلا حماراً. (2)- في حالة النفي والتمام والتكرار، سواء أكان: (أ)- متقدماً،نحو:ما قام إلا زيداً إلا عمراً القوم. (ب)- متأخراً: ففي هذه الحالة يعمل العامل في واحد منها، ويحسن أن يكون أولها والنصب واجب في البقية، نحو: ما قامالقوم إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً.

ونصب المستثنى مختار على إتباعه عند النفي في حالتين: (1)- التقدم وعدم التكرار، نحو: ما قام إلا زيداً القوم. (2)- التأخر والانقطاع، سواء أكان مفرداً أم مكرراً، نحو: ما قام القوم إلا حماراً، والإتباع في هذه الحالة لغة تميم فقط.

ويجوز نصب المستثنى وإتباعه في الكلام التام المنفي مع الإفراد والاتصال، نحو جواز النصب والرفع في نحو: ما قام القوم إلا زيداً.

---

[1] حسان، الدكتور تمام، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، ص ص33 – 34.

[2] حسان، الدكتور تمام، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص124.

ويكون ما بعد إلا بحسب ما قبلها من العوامل عند التفريغ، نحو: ما قام إلا زيد، وما ضربت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيد، وما محمد إلا رسول "[1].

ومنها أيضاً بيان أن النحاة العرب قد اختاروا لنحوهم أن يكون على مستوى علاقات الكلمات وأنهم قد استطاعوا أن يكشفوا عن علاقات خاصة بين الكلمات في داخل الجملة، من مثل علاقة شبه الجملة بمتعلقها وعلاقة التعدية بين الفعل والمفعول بهوغير ذلك. يقول:" ولقد اختار النحاة العربللنحو العربي أن يكون على مستوى علاقات الكلمات، (......)، وكذلك كشف النحاة العربعن علاقات خاصة بين الكلمات في داخل أجزاء الجملة، ومن ذلك ما يلي: (أ)- علاقة الظرف والجار والمجرور بمتعلقهما. (ب)- علاقة التعدية بين الفعل والمفعول به. (ج)- العلاقة بين التابع والمتبوع. (د)- العلاقة بين المضاف والمضاف إليه. (هـ)- علاقة التلازم بين الموصول وصلته. (و)- العلاقة بين الحال وصاحب الحال. (ز)- العلاقة بين المتلازمين أياً كانا(حرف الجر ومجروره، حرف العطف ومعطوفه، وهلم جراً). (ح)- العلاقة بين الجملة الكبرى والجملة الصغرى(التركيب في مصطلحنا). (ط)- العلاقة بين المبهم وتمييزه. (ي)- الفعل اللازم وحرف الجر المناسب له "[2].

ومنها أيضاً الوقوف عند جهود النحاة العرب في دراسة ظاهرة النقل التي تؤدي دوراً مهماً في عملية الاقتصاد اللغوي، إذ يقول:" ولقد فطن النحاة إلى بعضمظاهر النقلفي النحو، فأشاروا إلى العلم المنقول عن الفعلية كيزيد أو الوصفية كصالح أو المصدرية كنصر، واستعملوا ذلك في تدريباتهم كحين يقولون مثلاً: لو سميت رجلاً(إلى)، فكيف تثنيه وتصغره إلخ، وأشاروا إلى التمييز المنقول عن الفاعل كطاب محمد نفساً، وعن المفعول نحو: زرعت الأرض شجراً، كما فطنوا إلى نقل نمط التركيب الخبري إلى معنى الدعاء ونقل

---

[1] حسان، الدكتور تمام، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص ص130 – 131.

[2]نفسه، ص ص223 – 224.

التركيب الاستفهامي إلى الإنكار أو التقرير أو العرض أو التحضيض، ولكنهم كذلك طبقوا ظاهرة النقل دون إشارة إلى هذا المصطلح في حالات أخرى، كقولهم في(ما) التعجبية: إن أصلها الاستفهام وقد أُشرِبت معنى التعجب(أي نقلت إلى التعجب)، وكدعواهم اسمية بعض أدوات الشرط والاستفهام وكجعلهم الضمير أداة فصل في نحو: محمد هو قائم "[1].

ومنها أيضاً الوقوف عند جهود سيبويه، ومن ثم عند جهود من سبقه من النحاة في ميدان المصطلح، وأهم ما يمكن أن نقف عنده في هذا المقام فكرتان: الأولى هي أن كتاب سيبويه ينطوي على منظور واضح للمصطلح العربي في عهده. يقول:" على الرغم من العبارات الفضفاضة التي استعملها سيبويه في عنونة أبواب كتابه، فلا تكاد عبارة منها تحدد مدلول الباب تحديداً واضحاً، يمكن لنا أن نظفر في كتاب سيبويه بمنظور واضح للمصطلح العربي في عهده "[2]، والثانية هي أن هذه المصطلحات هي نهب بين ثلاثة مجالات هي مجال دراسة أصوات اللغة ومجال الصرف ومجال النحو . يقول:" لقد تأملت فهرس الكتاب في نهاية جزئه الأخير لأنظر المصطلحات التي استعملها سيبويه، فخطر لي أن أصنف هذه المصطلحات أصنافاً يقع بعض منها في نطاق دراسة أصوات اللغة، ويقع بعض منها في نطاق الصرف، وبعض ثالث في نطاق النحو "[3].

ومنها أيضاً الوقوف عند بعض تعريفات العلماء لمفهوم الكلام ومحاولة تحديد المراد ببعضها، إذ يقول في شأن النقطة الأولى:" عرف ابن مالك الكلام بأنه" لفظ مفيد "، وعرفه صاحب الأجرومية ونقل عنه الجزولي

[1] حسان، الدكتور تمام، من خصائص العربية، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء47، 1981م، ص 78.

[2] حسان، الدكتور تمام، وضع المصطلح العربي في النحو والصرف، الموسم الثقافي الثاني عشر لمجمع اللغة العربية الأردني، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، 1414هـ- 1994م ، ص137.

[3] نفسه، ص137.

في القانون بقوله:" الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع "، فأضاف قيدَ التركيب إلى اللفظ وقيدَ الوضع إلى المفيد "[1]، ويقول في شأن تحديد المراد بالقيدين المذكورين في تعريف صاحب الأجرومية:" ولكل من هذين القيدين ما يجعله ضرورياً للتعريف، فأما التقييد بلفظ(المركب)، فتأتي ضرورته من أن اللفظ إذا لم يكن مركباً فهو مفرد، والمعروف أن اللفظ المفرد معناه مفرد لا تُستفاد منه نسبة، وذلك شأن كل الألفاظ المفردة في معجم اللغة، فكل من هذه الألفاظ كلمة لا كلام، وهذا ما سنعود إليه عند تناولنا للعلاقات البيانية، وأما قيد الوضع، فقد يُفهم منه أحد أمرين: (أ)- أن يكون المقصود بالوضع نمط تركيب الجملة(أياً كان هذا النمط خبراً أو شرطاً أو إنشاءً)، فصورة كل تركيبمن هذه التراكيب وضع من أوضاع الكلام وشرط من شروط تركيبه، ومن ثم لا يعد من الكلام أن يقال: عَلَى وَقَفَ الأمر زيدٌ جلية، ولكن من الكلام أن يقال: وقف زيد على جلية الأمر لمطابقة ذلك لأحد أوضاع الكلام(وضع الجملة الخبرية)، (.....). (ب)- أن يكون المقصود بقيد الوضع اشتمال الجملة على كلمات عربية بأصل الوضع، فينصرف القيد إلى المفردات التي في الجملة لا إلى نمط التركيب، فإذا كان الأمر كذلك فليس من الكلام على رغم صحة النمط أن يقال: حنكفالجعبوربقعاصةالكلابيصالفيفانة؛ لأن مفردات الجملة ليست كلمات عربية الوضع، أما نمط التركيب فمطابق لشروط الصناعة إلى درجة يمكن معها إعرابه، ويدخل تحت هذا القيد أيضاً أن تتسم العلاقة بين ألفاظ الجملة بالمناسبة المعجمية، ولذلك لا يعد من الكلام أن يقال: غضب الهواء على ضمير القمر "[2].

[1] حسان، الدكتور تمام، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1 ، 1427هـ - 2006م، ج2، ص 182.

[2] حسان، الدكتور تمام، مقالات في اللغة والأدب، ج2، ص ص182 – 183.

ومنها أيضاً الوقوف عند دراسة النحاة العرب لجانب الزمن، وملخص كلامه ههنا أنهم قد ربطوا مفهوم الزمن بصيغة الفعل وجعلوا الأفعال ثلاثة هي الماضي والمضارعوالأمر. يقول:" حين تناول النحاة مفهوم الزمن ربطوه بصيغة الفعل، فقالوا: إن الفعل يدلعلى الحدث بأصوله الثلاثة، ويدل على الزمن بصيغته، وجعلوا الأفعال ثلاثة: أحدهاالماضي، وهو عندهم يدل بحكم صيغته وتسميته على ما مضى، والآخران هما المضارع والأمر، وجعلوا كلاً منهما يدل على الحال أو الاستقبال بحسب القرينة، وكان هذا في عرفهم هو نظام الزمن "[1].

3- **جهود تمام حسان في مجال نقد الدراسات النحوية:**

ويبدو أن هناك شكلين لهذا النقد أيضاً: الأول هو نقد أساسيات هذه الدراسات، والثاني هو نقد ما تمخض عنها من نتائج.

3-1- نقد الأساسيات:

وقد تجلى ذلك في جملة نقاط، من مثل قضية تعدد القبائل التي نقل عنها النحاة اللغة وقضية تعدد أزمنة النقل وقضية الرواية والرواة وقضية الاستشهاد وقضية القياس والتأويلوالتعليل وقضية التمرينات الذهنية وقضية الصواب والخطأ.

أما قضيةتعدد القبائل التي نقل عنها النحاة العرب اللغة، فقد تعرضت لنقد ملحوظ من الدكتور تمام، وخلاصة كلامه في هذا المقام هي أن هذا التعدد قد جعل النحاةيتجاهلون قضية أساسية في حياة اللغة، وهذه القضية هي أن اللغة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع الذي يتكلمها، ولا يمكن أن تكون واحدة في مجتمعين. يقول:" لقد درس النحاة اللغة الفصحى المشتركة على زعم أنها ما دامت لغة العرب أجمعين، فالعرب جميعاً مطالبون أن يتكلموها بنفس الطريقة وبثبات واطراد، وهم قد فعلوا ذلك وكان ينبغي أن

---

[1] حسان، الدكتور تمام، اللغة العربية والحداثة، مجلة فصول بمصر ، المجلد4 ، العدد3 ، الجزء1 ، 1984م ، ص136.

يظلوا يفعلونه لولا لعنة اللحن التي جاء بها الموالي وتسببوا فيها، وما أبعد هذا الزعم عن الصواب وعن العقل وطبائع الأمور "[1]، ويقول أيضاً:" كان على النحاة أن يختاروا الفصحى على لسان قبيلة واحدة بعينها لتكون موضع الدراسة عندهم أو كان عليهم أن يقتصروا على الفصحى كما تبدو في القرآن أسمى نص عربي من جميع وجوهه، فإن اعترض معترض بكثرة القراءات، فقد كان عليهم أن يختاروا إحداها، ولكن النحاة لم يفعلوا ذلك وإنما استخرجوا نحواً تلفيقياً للغة على الصورة التي ارتضوها "[2].

وأما قضيةتعدد أزمنة النقل، فقد تعرضت أيضاً لبعض الانتقاد، إذ رأى الدكتور تمام في هذا المعرضأن هذا التعدد قد جعل النحاة يتجاهلون قضية أساسية أخرى في حياة اللغة، وهذه القضية هي أن اللغة لا تثبت على حال واحدة، بل هي في تطور دائم. يقول:" لقد افترض النحاة للغة أنها باقية على حالة واحدة لا تنفك عنها، فدرسوا لغة القرن الهجري الثاني بشواهد من الأدب الجاهلي والإسلامي على السواء، وعجيب أن يفطن هؤلاء النحاة الأقدمون والنقاد الذين كانوا في عصرهم إلى الفارق الواضح بين خصائص الأدب الجاهلي والأدب الإسلامي، ثم لا يفطن هؤلاء ولا أولئك إلى الفارق بين خصائص اللغة في العصر الجاهلي وخصائص اللغة في العصر الإسلامي، ولو قد فعلوا لوجدوا من ذلك ما يبرر الفصل في دراسة النحو بين عصر وعصر "[3].

وأما قضية الرواية والرواة، فللدكتور تمام في نقدها كلام طويل أيضاً، ملخصه أن النحاة قد وقعوا في هذا الجانب في مخالفتين منهجيتين: الأولى تتصل بفهم هؤلاء لمعنى اصطلاح السليقة عندهم، إذ رأى أن هؤلاء قد قصدوا بالسليقة معنى الخليقة، وذلك على الرغم من أن الأولى تتصل

[1] حسان، الدكتور تمام، اجتهادات لغوية، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1 ، 1428هـ- 2007م، ص18.

[2] نفسه، ص20.

[3] نفسه ، ص20.

باكتساب الطفل للغة أمه في مرحلة الطفولة، والثانية تتصل بانطباع الإنسان على استخدام اللغة. يقول:" فالاستعمال اللغوي لكل من هاتين الكلمتين(يعني السليقة والخليقة) لا يُفرَّق(يقصد عند النحاة) بين معناهما تفريقاً كبيراً، ولا شك أن من خليقة الإنسان أن يتكلم ويتفاهم بواسطة اللغة، فاستخدام اللغة، أيّ لغة، في طبعه لا ينفك عنه، يبقى بعد ذلك اكتساب اللغة في الطفولة في محيط الأسرة، وهو الأساس الذي ينبني عليه معنى السليقة "[1]، والمخالفة الثانية تتصل بموقفهم من توثيق النصوص المروية، وملخص كلامه ههنا أن النحاة العرب لم يكن لديهم أداة دقيقة لنقد الشواهد التي كانت بين أيديهم،ولذلكتسربإلى دراساتهم عدد لا بأس به من الأشعار المصنوعة والشواهد المسبوكة. يقول:" ولا شك أن الخطأ يؤدي إلى الخطأ، ولقد سمح النحاة لمنهجهم أن يشمل لهجات القبائل المتعددة ويأذن لنصوصها الجاهلية والإسلامية أن يُستشهد بها في دراسة نحوية شاملة للأمشاج المختلفات من النظم الكلامية، فاتسعت عليهم دائرة القول وأتتهمالشواهدكلماتّى يمكن تصوره، فلم يكن لديهم لنقدها أداة، وبذلك تسرب الكثير من الشعر المصنوع والشاهد المسبوك إلى دراسات النحاة "[2]، وأن هذه النصوص الموضوعة كانت على شكلين: الأول هو النصوص التي وضعها النحاة أنفسهم. يقول:" فأما من وضع النحاة أنفسهم، فقد ورد أن قطرباً كان وضاعاً بشهادة ابن السكيت وأن ابن دريد كان كذلك بشهادة نفطويه والأزهري، واتهم بذلك غلام ثعلب، وقد علمنا أن خلفاً الأحمر قد اعترف بوضع الشعر "[3]، والثاني هو النصوص التي وضعها الرواة الذين أخذ النحاة عنهم. يقول:" وأما فيما أخذه النحاة عن الرواة، فقد أفسد حماد الشعر بكثرة ما وضع منه، فلا يصح أبداً كما يقول المفضل الضبي: وكان

[1] حسان، الدكتور تمام، اجتهادات لغوية، ص22.

[2] نفسه ، ص27.

[3] حسان، الدكتور تمام، اجتهادات لغوية، ص26.

حماد رجلاً عالماً بلغات العرب وأشعارها ومذاهب الشعراء ومعانيهم، فلا يزال يقول الشعر يشبه به مذهب رجل، ويدخله في شعره، ويحمل ذلك عنه في الآفاق، وكان خلف خلفاً لحماد في الوضع وسلك في البصريين مسلك حماد في الكوفيين "[1].

وأما قضية الاستشهاد، فإنها لم تكن بمنأى عن نقد الدكتور تمام أيضاً، ويمكن أن نلخص ما قاله الدكتور تمام في نقد هذه المسألة بنقطتين: الأولى هي أن هؤلاء النحاة قد أولوا الشعر عناية خاصة في موضوع الاستشهاد، فكان معظم شواهدهم من الشعر على الرغم من أن لغة الشعر هي لغة فنية ولا يمكن أن تمثل حقيقة اللغة. يقول:" ولقد كان كلام العرب في نظر النحاة يشمل الشعر والنثر على حد سواء، ولكن ذلك كان من الناحية النظرية، أما من حيث التطبيق، فقد رأينا النحاة يحفلون بالشعر إلى درجة ألهتهم أو كادت تلهيهم عما عداه من الكلام، ولقد سبق أن بينا أن للشعر لغته الخاصة التي تسعى إلى تحقيق الغايات الجمالية أول ما تسعى، ولو كان ذلك على حساب عرفية الاستعمال وصحة التركيب بحسب القواعد، فهذه اللغة تتسم بالضرائر الشعرية كما تتسم بالترخص في القرائن اللفظية؛ ولهذا لا ينبغي أن نرى لغة الشعر نموذجاً للاستعمال العربي "[2]، والثانية هي أنهم قد ترددوا في الاستشهادبالقرآن والحديث منطلقين في ذلك من أن للقرآن الكريم قراءات متعددة وأن الحديث الشريفقد رُوِي بالمعنى، إذ رأى أن ذلك لا يمكن أن يكون مسوغاً للترددفي الاستشهاد بهذين المصدرين المهمين. يقول:" ومع حفاوة النحاة بكل هذه المخالفات(يقصد المخالفات الشعرية) ترددوا في الاستشهاد بالقرآن والحديث: أما الأول، فلما له من القراءات، وأما الثاني، فلروايته بالمعنى، ولو اكتفى النحاة بإحدى قراءات القرآن لاستخرجوا منها أدق نحو ممكن، ولكنهم تحرجوا من انتقاء إحداها الموافقة للقاعدة ورمي

---

[1] نفسه، ص26.

[2] حسان، الدكتور تمام، الأصول، ص96.

الأخريات بعدم المطابقة على نحو ما توصف الشواهد. أما رواية الحديث بالمعنى، فلو جُعل الحديث وحده مصدر الدراسة النحوية لكانت ألفاظ ما رُوي بالمعنى صالحة للأخذ؛ لأن الراوي بالمعنى صحابي والناقلون بعده ناقلون لألفاظ هذا الصحابي، وهو فصيح يمكن الاعتماد على لغته "[1].

وأما قضية القياس والتأويلوالتعليل، فهي أيضاً قد كانت موضع نقد عند الدكتور تمام، إذ يقول في نقد اعتمادهم على القياس:" ولقد قادتهم هذه الصبغة القياسية لمنهجهم أن يرفضوا ما ينطق به بعض الفصحاء لمنافاته لقواعدهم التي وصلوا إليها، بل لقد وصموا بعض التراكيب الفصيحة لدى قبيلة ما بالشذوذ بالنسبة لنحوهم، ولا شك أن هذه المبالغة في احترام القياس، وإن كانت لها أسبابها، لا بد أن تؤدي إلى الوصول إلى نتائج سريعة تقوم على أساس خطأ الملاحظة أو على الوهم "[2]، ويقول في نقد اعتمادهم على التأويل الذي جاء نتيجة لابتداعهم فكرتي الأصل والعدول عن الأصل، يقول:" ولا شك أن التأويل حين النظر في تركيب الجملة أمر ذهني خارج عن هذا التركيب مفروض عليه، وحق الجملة أن يُنظَر إلى ما فيها من رموز تمثل أبواباً، وتعبر عن هذه الأبواب بما يناسبها من كيفيات خاصة تبدو بها هذه الرموز "[3]، ويقول أيضاً:" وكل تحليل للغة على أحد هذه المستويات(يقصد المستوى الصوتي والمستوى الصرفي والمستوى النحوي)، فهو تحليل وظيفي ينبغي أن يقتصر على ذكر الشكل والوظيفة ذكراً موضوعياً، فلا يضيف الباحث موقفه الخاص إلى النتيجة بواسطة التأويل أو غيره "[4]،ويقول في نقد اعتماد أوائل النحاة على تعليلالأعراب:" أما التعليل، فقد ذكر النحاة أنهم أخذوه من الأعراب وإيضاحاتهم البدائية لبعض مسائل وجهها النحاة إليهم

[1] حسان، الدكتور تمام، اجتهادات لغوية، ص31.

[2] حسان، الدكتور تمام، اجتهادات لغوية، ص35.

[3] نفسه، ص35.

[4] نفسه، ص36.

كالأعرابي الذي رد على سؤال من سأله: كيف يقول جاءته كتابي فاحتقرها؟ ، بقوله: أليس بصحيفة؟. وما هكذا تؤخذ الأمور "[1]، ويقول أيضاً:" ولا شك أن الأعرابي الأمي الذي لم يذق نعمة التفكير العلمي لا يمكن أن يكون فيصلاً في التجريد وإن صح له أن يكون فيصلاً في صحة النطق "[2]،ويقول في نقد اعتماد النحاة المتأخرين على التعليل المنطقي الأرسطي الذي دفعهم إلى ابتداع أصول وقواعد للنحو هو في غنًى عنها، يقول:" على أن النحاة لم يقفوا عند حد اللمحات الفطرية في التعليل على نحو ما كان الأعراب يفعلون، إذ سرعان ما تلقفهم الجو الثقافي السائد الذي اصطبغ اصطباغاً تاماً بنتائج الثقافة الهلينية، فأسلمهم إلى التعليل المنطقي، فخبوا في ذلك وأوضعوا، وجعلوا للتعليل أصولاً وقواعد، فجعلوا العلل أربعاً وعشرين، عينوا لها ثماني مسالك، وتسع طرق للقدح فيها "[3].

وأما قضية التمرينات الذهنية، فقد كانت أيضاً موضع نقد من الدكتور تمام، وملخص ما جاء في نقده لهذه النقطة هو أن هذه الرياضة النحوية هي رياضة عديمة الفائدة على جميع المستويات التعليمية واللغوية والمنهجية، وأنها قياس على القواعد التي هي من عمل النحاة أنفسهم وليست قياساً على اللغة التي هي من عمل العرب. يقول:" فإذا كانت تراكيب المعلم التي يدونها على السبورة تخدم غرضاً هاماً هو شرح القاعدة، وإذا كان تقليد التلاميذ لما يكتبه كبار الكتَّاب يؤدي غاية جليلة هي تكون أساليب التراكيب والصياغة لدى التلاميذ، فأي غرض أو غايةتعليمية أو لغوية أو منهجية يمكن أن نصل إليها من وراء هذه الرياضات النحوية؟. لقد كان من الممكن أن نرمي النحاة بالخطأ لو سمحوا للقياس على للغة بأن يدخل منهج بحثهم فيها،

[1] نفسه، ص36.

[2] نفسه، ص36.

[3] حسان، الدكتور تمام، اجتهادات لغوية ، ص ص36 – 37.

فكيف وقد سمحوا بشر من ذلك، وهو القياس على القواعد وهي من عملهم وليست من عمل العرب أصحاب اللغة؟ "[1].

وأما قضية الصواب والخطأ، فإنها لم تكن أسعد حظاً من سابقاتها في هذا المجال، إذ نراه ههنا يقف عند مخالفتين: الأولى هي أن النحاة قد جعلوا منطلقهم في الحكم بالصواب والخطأ الأقيسة التي استخرجوها من استقراء كلام العرب لا السماع الذي هو أولى بالاعتبار في هذا المقام. يقول:"فالفيصل في الصواب والخطأ هو السماع، أو بعبارة أخرى هو المجتمع الذي يملك اللغة ويتطور بها من عصر إلى عصر، وبهذا يصبح تحكيم النحاة قواعدهم وأصولهم فيما سُمع عن العرب خطأً منهجياً في جملته وتفصيله "[2]، والثانية هي أنهم قد خطَّؤوا الأعراب الذين هم أفصح منهم، إذ يرى أن هذا لا ينبغي للنحوي إلا إذا خالف الأعرابيُّ السماعَ[3].

هذا، في رأينا، أهم ما يمكن أن يقال في مقام الحديث عن نقد الدكتور تمام لأساسياتالدرس النحوي العربي، ونود قبل اختتام هذه الفقرة أن نقف عند قضية نراها ذات اتصال وثيق بهذه الفكرة، إذ هي، في رأينا، نتيجة لها، وهذه القضية هي ما نراه في كتابات الدكتور تمام من إصدار أحكام عامة تشمل النحو العربي في جملته، من مثل المعيارية، والإيغال في التجريد، والطابع التلفيقي، والانطلاق من الإطلاق إلى التقييد، إذ يقول في شأن النقطة الأولى ما يلي:" وحين نظرت في كتب اللغة العربية، فطنت إلى أن أساس الشكوى هو تغلب المعيارية في منهج حقه أن يعتمد على الوصف أولاً وأخيراً، وإن هذه المعيارية لتتضح في طريقة التناول، كما تتضح في طريقة

[1] نفسه، ص41.

[2] حسان، الدكتور تمام، اجتهادات لغوية، ص44.

[3] نفسه، ص44، وحسان، الدكتور تمام، درجات الخطأ والصواب في الاستعمال العربي، مجلة بحوث لغوية وأدبية الصادرة عن معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، 1406هـ - 1986م ، ص35.

التعبير في جمهرة كتب النحو والصرف والبلاغة لا نكاد نستثني منها إلا قلة ظهرت في أول عهد العرب بهذه الدراسات، فقامت على الوصف في الكثير من أبوابها، ولم تقع في المعيارية حين وقعت فيها إلا من قبيل التوسع في التعبير من ذلك كتاب سيبويه، وكتابا عبد القاهر الجرجاني:(أسرار البلاغة) و(دلائل الإعجاز) "[1].

وهو لا يكتفي بذلك فحسب، بل إنه يحاول أيضاً أن يحدد ملامح المعيارية في هذاالنحو[2]، فيذكر من ذلك الاعتماد على القياس والتعليل، وهو أمر، كما لاحظنا آنفاً، قد تعرض لنقد شديد من الدكتور تمام، ويذكر أيضاً سوء الفهم للمستوى الصوابي الذي هو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد ويُرجَع إليه عند الخلاف على الاستعمال، والخلط بين مستويات صوابية مختلفة، ويذكر أخيراً سوء الفهم للسليقة اللغوية وحقيقتها الذي أدى إلى النظر إلى اللغة على أنها شيء ثابت لا يتغير، ويقول في شأن النقاط الثلاث الأخريات:" وإذا كان موضوع دراستنا هو اكتساب اللغة العربية، فمن المطلوب أن نحصر كلامنا في مجال اهتمامنا، وألا نتناول بالحديث إلا ما تعلق من الأمور بهذه اللغة، وأول ما يرد على البال من شأن النموذج العربي بصرياً كان أم كوفياً ثلاث ملاحظات نذكرها إجمالاً، ثم نبسطها تفصيلاً، تلك هي: (أ)- أن هذا النموذج موغل في التجريد. (ب)- أنه تلفيقي. (جـ)- أنه يبدأ من المطلق ويتجه إلى المقيد "[3].

وهو لا يكتفي بذلكأيضاً، بل إنه يحاول أن يفصل القول فيدلالة كل نقطة منها، إذ يقول في شأن دلالة النقطة الأولى:" ولكن أمر اللغة يختلف عن ذلك كما ذكرنا(يقصد ألعاب الرياضة وقواعد السير) حتى إنه لمن الصعب

---

[1] حسان، الدكتور تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب ، القاهرة ، ط4 ، 2000م، ص12.

[2] نفسه، ص ص39 – 101.

[3] حسان، الدكتور تمام، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، ص ص8 - 9.

أن توضع القواعد مباشرة من طرق الاستعمال، ومن ثم كان على النحاة أن يلجؤوا إلى التجريد العقلي ليجردوا من المستعمل هيكلاً بنيوياً عقلياً معيارياً يهيمن على المستعمل، ويعد نقطة انطلاق لتفسيره، وهكذا نشأ أصل الوضع وأصل القاعدة في أذهان النحاة دون أن يجري بهما الاستعمال "[1]، ويقول في شأن دلالة النقطة الثانية:"ليس المقصود بالتلفيق التزوير والغش، فذلك أبعد شيء عن الجهد النبيل الذي بذله سلفنا الصالح من القائمين على خدمة لغة القرآن، ولكن المراد ضم الشيء إلى الشيء في الحكم، وليسا من قبيل واحد، وقد جرى التلفيق بهذا المعنى على محورين هما: محور المكان ومحور الزمان "[2]، ويقول في شأن دلالة النقطة الثالثة:" يتمثل هذا الاتجاه في النحوالعربي في صورتين: (1)- البدء بالأصول المجردة وفهم المستعمل في ضوئها. (2)- تحكيمالقواعد في كلام الفصحاء ذوي السليقة "[3].

3-2- نقد النتائج:

الواقع أن جهود الدكتور تمام في نقد النحو العربي لم تقف عند حد نقد أساسيات هذا النحو، بل إنها قد امتدت لتشمل ما تمخض عنه من نتائج أيضاً، ومن ذلك نقد نظرية العامل لدى النحاة، إذ رأى أن هذه النظرية لا تقوى وحدها على إيصال المعرب إلى تحديد الوظائف الإعرابية للنص المعرب، وذلك لأنها تعلق المعنى النحوي على العلامة الإعرابية على الرغم من عدم كفايتها في التحليل الإعرابي. يقول:" فهل يمكن من خلال القول بالعامل فقط أن يصل المعرب إلى تحديد هذه الوظائف الإعرابية ؟. الجواب لا بكل تأكيد؛ لأن نظرية العامل تعلق المعنى النحوي على العلامة الإعرابية، وهي الحركة أو ما ينوب عنها، ولكن هذه العلامة الإعرابية غير كافية في التحليل الإعرابي للأسباب الآتية: (1)- إن عدد أبواب النحو أكثر من عدد العلامات الإعرابية،

---

[1] حسان، الدكتور تمام، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها ، ص9.

[2] نفسه، ص13.

[3] نفسه ، ص15.

فلا مناص من اشتراك عدد من الأبواب في علامة واحدة كالفاعل ونائبه والمبتدأ والخبر واسم كان وخبر إن والتابع المرفوع كل ذلكيشترك في الضمة، وكالمفعولين والحال والتمييز والمستثنى والمختص والمصدر النائب عن فعله إلخ، إذ يشترك كل ذلك في الفتحة، وكالمجرور بالإضافة والمجرور بالحرف إلخ،إذ يشترك في الكسرة، فلو علقنا المعنى الإعرابي على العلامة الإعرابية والحالة هذه لأدى بنا ذلك إلى اللبس لا محالة. (2)- وإذا علقنا المعنى الإعرابي على العلامة الإعرابية فكيف نصل إلى إعراب المبنيات التي لا يتغير آخرها وإلى إعراب المقصور والمنقوص المرفوع والمجرور وإلى إعراب الجمل المعبرة عن معنًى المفرد؟. (3)- وإذا علقنا هذا المعنى الإعرابي على العلامة الإعرابية بمفردها، فكيف يمكن لنا إعراب الشواذ الإعرابية، وما أكثرها، وكذلك القلائل والنوادر والمسموع دون المقيس ؟ "[1]، ومنه أيضاً نقد اعتراضات بعض العلماء قديماً وحديثاً على هذه النظرية من مثل نقد ما جاء به ابن مضاء من القدماء، إذ يقول:" وتناول بعض النحاة كابن مضاء هذا الفهم لطبيعة العلاقات السياقية بالنقد والتفنيد والتجريح، ولكنه بعد أن أبان فسادها بالحجج المنطقية لم يأتِ بتفسير مقبول لاختلاف العلامات الإعرابية باختلاف المعاني النحوية ولم يقم مقام العامل فهماً آخر لهذه العلاقات غير قوله: إن العامل هو المتكلم، فجعل اللغة بذلك أمراً فردياً يتوقف على اختيار المتكلم ونفى عنها الطابع العرفي الاجتماعي الذي هو أخص خصائصها "[2]، ومن مثل نقد ما جاء به إبراهيم مصطفى من المحدثين، إذ يقول:" ولإبراهيم مصطفى محاولة مشابهة لتفسير اختلاف العلامات الإعرابية قال فيها: إن الحركات ذات معانٍ محددة، فالضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة

[1] حسان، الدكتور تمام، نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية، مجلة اللسان العربي بالمغرب ، المجلد الحادي عشر ، الجزء الأول ، عام1974م، ص ص286 – 287.

[2] حسان، الدكتور تمام، اللغة العربية: معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2 ، 1979م، ص185.

والفتحة علم الخفة، ولكنه اكتفى بهذا الفهم المبهم القاصر لطبيعة هذه الحركات، وهو فهم يبدو قصوره وإبهامه إذا وضعناه في ضوء ما ذكرنا منذ قليل عندما ذكرنا القرائن المختلفة التي أعانتنا على الإعراب(ضرب زيد عمراً) حيث رأينا أن العلامة الإعرابية ليست أكثر من واحدة من قرائن كثيرة يتوقف عليها فهم الإعراب الصحيح، بل لقد عرفنا أيضاً أن الإسناد نفسه قرينة من القرائن المعنوية، فيُعتبَر هو نفسه كالضمة صاحب دلالة معينة على الإعراب الصحيح "[1]، ومنه أيضاً نقد جهود النحاة العرب في دراسة التضام، إذ رأى أن هؤلاء النحاة قد قصَّروا في دراسة بعض جوانب هذا الموضوع من مثل التنافي والمناسبةالمعجميةبين الكلمات، إذ يقول بعد الوقوف عند جهود النحاة في دراسة الاختصاص، وهو أحد جوانب قضية التضام، يقول:" ولكنهم لم يفصلوا القول في أمرين: (أ)- التنافي بين الكلمات، وهو حقل هام اكتفوا منه بالكلام في أن الجوازم لا تدخل على الأسماء وحروف الجر لا تدخل على الأفعال وملاحظات أخرى قليلة. (ب)- أهملوا في المناسبة المعجمية بين الكلمات إهمالاً يُعتبر مدخلاً إلى الطعن في تعريفهم للجملة بقولهم:" الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع "[2]، ومنه أيضاً نقد دراسة النحاة العرب لموضوع الاستثناء، إذ رأى أنهم قد وقعوا في هذه الدراسة في خطأين: الأول هو أنهم قد جمعوا بين إلا وبقية الأدوات من دون مسوغ منهجي، والثاني هو أنهم قد وقفوا في هذا الباب عند الإعرابات المختلفة للاسم الواقع بعد إلا وكان عليهم ألا يقفوا إلا عند إعراب المستثنى المنصوب. يقول:" وآية ذلك ما نلحظه من هاتين الناحيتين معاً في باب المستثنى. فأما من الناحية الأولى، فسنوضح أن الجمع بينإلا وبين بقية ما يسمونه أدوات الاستثناء في باب واحد أمر لا مبرر له من الناحية النحويةالمنهجية، وإنما تأتيه المبررات من النظرة إلى هذه الأدوات من وجهة نظر بلاغية أو هي أكثر ارتباطاً بالبلاغة منها بالنحو، وأما

---

[1] نفسه، ص ص185 – 186.

[2] حسان، الدكتور تمام، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص ص44 - 45.

من الناحية الثانية، فسنبين أن الإعرابات المختلفة لما بعد إلا لا يهمنا منها إلا إعراب واحد وأن بقية هذه الإعرابات حقها أن تُدرَس في أبواب غير باب الاستثناء "[1]، ومنه أيضاً نقد جهود النحاة في ميدان المصطلح، وخلاصة كلامه ههنا أن عمل النحاة في هذا المجال لم يخلُ من بعض التجاوزات، منها استخدام المصطلح الواحد للدلالة على مفهومات متعددة كاستخدام مصطلح المفرد للدلالة على خمسة معانٍ هي ما ليس مشدداً في كلامهم على الأصوات وما ليس مثنًى ولا جمعاً في كلامهم على الصرف وما ليس جملة ولا شبه جملة في كلامهم على باب الابتداء وما ليس مضافاً أو شبيهاً بالمضافففي كلامهم على باب النداء وما ليس منظوماً في تركيب لغوي في كلامهم على السياق، واستخدام مصطلح الجامد للدلالة على معنيين هما ما لم يؤخذ من غيره من الأسماء وما لزم على صورة واحدة من الأفعال،واستخدام مصطلح الصفة للدلالة على معنيين أيضاً هما ما يُرادف النعت في ميدان الإعراب وما يُرداف الوصف في ميدان الصرف[2]، ومنها أيضاً استخداممصطلحات متعددة للدلالة على مفهوم واحد كاستخدام العبارات: ينوب عن كذا – يسد مسد كذا - يغني عن كذا- عوض عن كذا- مؤول بكذا- حل محل كذا- بمنزلة كذا- مشبه بكذا- محول عن كذا- مضمن معنى كذا- منقول عن كذا... إلخ للدلالة على مفهوم واحد فقط[3].

ومن نقد الدكتور تمام لنتائج الدراسات النحوية العربية أيضاً نقد تعريفات النحاة لمفهوم الكلام، إذ رأى أن مفهوم الإفادة لا يرتبط بالمعنى الأصلي للكلمات فحسب، كما رأى النحاة القدماء، بل إنه يرتبط بالعلاقات

---

[1] نفسه، ص ص123 - 124.

[2] حسان، الدكتور تمام، وضع المصطلح العربي في النحو والصرف، الموسم الثقافي الثاني عشر لمجمع اللغة العربية الأردني ، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني ، 1414هـ- 1994م، ص128.

[3] نفسه، ص129.

البيانية أيضاً من مثل الكناية والتشبيه والاستعارة[1]، ومنه أيضاً نقد جهودهم في دراسة الزمن، إذ رأى أن الزمن في هذه الدراسات قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالصيغة المفردة، ولم يرتبط بالسياق. يقول:" ونظر النحاة في الزمن النحوي، فرأوا أن الأزمنة ثلاثة: ماضٍ وحاضر ومستقبل، ولكن الزمن عندهم ارتبط بالصيغة المفردة ارتباطاً تاماً حتى قالوا:" إن الفعل دال على الحدث بلفظه وعلى الزمن بصيغته " وكأن المضي عندهم ارتبط بالبناء على الفتح وقبول ضمائر الرفع المتصلة، ومن ثم رأيناهم ينسبون المضي إلى(نعم وبئس وما أفعله) و(هيهات) لتحقق البناء على الفتح فيها وينسبونه إلى(ليس) لهذا ولقبولها ضمائر الرفع المتصلة، على الرغم مما يبدو في معاني هذه الكلمات من بعد عن معنى الزمن في أساسه وارتباط العبارات التي هي فيها بمعنى التو واللحظة، فإذا وجدوا أن السياق ربما أدى إلى معنى زمني غير الذي نسبوه إلى الصيغة ذهبوا ينسبون المعاني الزمنية إلى الأدوات كنسبة القلب إلى(لم) ونسبة الدلالة على ما يُستقبل من الزمان إلى(إذا) ونسبة شيء من معنى الحضور إلى(قد)، وهكذا حبسوا الدلالة الزمنية للنحو العربي في هذا النطاق الضيق بسبب انشغالهم بالمفردات، وبناء النحو عليها "[2].

4- **الخاتمة:**

حاولنا في هذا البحث أن نقدم تعريفًا مفصلًا بالجهود التي بذلها الدكتور تمام حسان في مجال قراءة التراث النحوي العربي، وقد التزمنا خطة قامت على نقطتين: الأولى وقفنا فيها عند جهود الدكتور تمام في مجال وصف ذلك التراث، والثانية وقفنا فيها عند جهوده في مجال نقد ذلك التراث.

---

[1] حسان، الدكتور تمام، مقالات في اللغة والأدب، ج2، ص194.

[2] حسان، الدكتور تمام، وحدة البنية واختلاف الأنظمة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء السابع والخمسون ، عام1985م، ص ص29 - 30 .

أما ما توصلنا إليه من خلال ذلك كله فيمكن إدراجه في النقاط الخمس التالية:

1- اتصفت دراسات الدكتور تمام حسان في هذا المجال بصفة الشمول بحيث إنها لم تقتصر على نقاط محددة دون غيرها، كما اتصفت بالعمق وبعد التناول.

2- تنوعت طبيعة دراساته في هذا المجال، فتناولت قضايا تتصل بأصول النحو العربي، كما تناولت قضايا تتصل بالنتائج والأفكار التي تشكل كيان هذا العلم وماهيته.

3- قدمت تلك الجهود صورة واضحة للآلية المعاصرة التي يمكن أن ينظر إلى الموروث النحوي العربي من خلالها.

4- لم يُخْفِ الدكتور تمام حسان تأثره بروح المنهج اللساني الحديث الذي أتقنه وأحاط بأبعاده أيما إحاطة والذي بدا واضحًا في كثيرٍ من تقسيماته ومعالجاته للقضايا والأفكار.

5- تعد تلك الجهود المنطلق الأساسي الذي فتح للدكتور تمام الباب لتقديم رؤيته في تجديد النحو العربي التي طرحها في عدد من أعماله، وفي مقدمتها كتابه القيم المسمى(اللغة العربية معناها ومبناها).

5- المصادروالمراجع:

1- ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار الإيمان ، دمشق – بيروت ، ط1 ، 1990م.

2- حسان ، الدكتور تمام ، الأصول: دراسة أبستيمولوچية لأصول للفكر اللغوي عند العرب: النحو – فقه اللغة – البلاغة ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1420هـ - 2000م.

3- حسان، الدكتور تمام، اجتهادات لغوية، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1 ، 1428هـ - 2007م.

4- حسان، الدكتور تمام، أساسيات النحو العربي وتيسير تعلمه، الموسم الثقافي السادس عشر لمجمع اللغة العربية الأردني ، مجمع اللغة العربية الأردني ، 1419هـ - 1998م.

5- حسان، الدكتور تمام، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، 1984م.

6- حسان، الدكتور تمام، اللغة العربية والحداثة، مجلة فصول بمصر ، المجلد4 ، العدد3 ، الجزء1 ، 1984م.

7- حسان، الدكتور تمام، اللغة العربية: معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2.

8- حسان، الدكتور تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب ، القاهرة ، ط4 ، 2000م.

9- حسان، الدكتور تمام، درجات الخطأ والصواب في الاستعمال العربي، مجلة بحوث لغوية وأدبية الصادرة عن معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، 1406هـ - 1986م.

10- حسان، الدكتور تمام، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1 ، 1427هـ - 2006م ج1.
11- حسان، الدكتور تمام، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1 ، 1427هـ - 2006م، ج2.
12- حسان، الدكتور تمام، من خصائص العربية، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء47، 1981م.
13- حسان، الدكتور تمام، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة ، الدار البيضاء – المغرب ، 1986م.
14- حسان، الدكتور تمام، نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية، مجلة اللسان العربي بالمغرب ، المجلد الحادي عشر ، الجزء الأول ، عام1974م.
15- حسان، الدكتور تمام، نشأة النحو العربي، مجلة الأزهر بمصر ، المجلد32 ، الجزء1 ، عام 1960م.
16- حسان، الدكتور تمام، وحدة البنية واختلاف الأنظمة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء السابع والخمسون ، عام1985م.
17- حسان، الدكتور تمام، وضع المصطلح العربي في النحو والصرف، الموسم الثقافي الثاني عشر لمجمع اللغة العربية الأردني، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، 1414هـ - 1994م.
18- حسان، الدكتور تمام، وضع المصطلح العربي في النحو والصرف، الموسم الثقافي الثاني عشر لمجمع اللغة العربية الأردني ، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني ، 1414هـ - 1994م.
19- حسان، تمام، كيف نعلم غير الناطقين بالعربية تحديد المعنى النحوي في غيبة العلامة الإعرابية، مجلة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، العدد الأول ، عام 1982م.

الخاتمة العامة:

حاولنا في هذا البحث تقديم قراءة في الموروث النحوي العربي من خلال الوقوف عند خمس دراسات، تناولت موضوعات مختلفة في علم النحو العربي، هي أثر القرآن الكريم وعلومه في منهج النحاة، والنحو العربي بين البنية والوظيفة، وظاهرة التعويض في لغة العرب، وجهود الأخفش الأوسط النحوية من خلال كتابه(معاني القرآن)، وجهود تمام حسان في مجال الدراسات النحوية العربية.

وهذه الدراسات الخمس تتوزع بعد ذلك على ثلاثة مستويات أساسية، هي الأصول التي قام عليها هذا النحو، والظواهر التركيبية التي شغل بدراستها، وجهود الأعلام الذين شادوا بنيان هذا العلم ورفعوا القواعد منه.

وقد كان حظ المستوى الأول دراستين اثنتين، الأولى هي الدراسة التي ابتدأ بها الكتاب والمسماة(أثر القرآن الكريم وعلومه في منهج النحاة)، والثانية هي الدراسة المسماة(النحو العربي بين البنية والوظيفة)، وكان حظ المستوى الثاني دراسة واحدة فقط، وهي الدراسة المسماة(ظاهرة التعويض في العربية)، أما المستوى الثالث فقد كان حظه كالمستوى الأول دراستين اثنتين أيضًا: الأولى هي الدراسة المسماة(الأخفش الأوسط وكتابه معاني القرآن)، والثانية هي الدراسة المسماة(جهود تمام حسان في مجال الدراسات النحوية العربية).

وهو ما يعني أن هذه الدراسات الخمس التي اشتمل عليها الكتاب قد اختلفت في المستويات النحوية العامة التي تنتسب إليها، كما اختلفت في موضوعاتها التي اشتملت على كثير من القضايا والأفكار التي لا يخلو كثير منها في زعمنا من الجدة والابتكار، على نحو ما بيَّنَّا في مقدمة الكتاب وعلى نحو ما سيجد القارئ الكريم- إن شاء الله تعالى- عندما سيقوم بالاطلاع على ما جاء في ثناياه.

ولكيلا نبالغ في إعطاء الكتاب ما لا يستحق نكتفي بهذا القدر ونترك المجال للقارئ الكريم للاطلاع والحكم على الكتاب أو له، فكلمته المبنية على العلم والمنهج الصحيح هي الفصل في هذا وأمثاله، وليس ما يقوله صاحب البضاعة الذي لا يقوى على أن ينفك من قيد حكمهم: حسن بعينك من تحب.

محتوى الكتاب

4- الخاتمة:

5- المصادر والمراجع:

- **النحو العربي بين البنية والوظيفة:**

1- مقدمة:

2- في النحو والبنية والوظيفة:

2-1- النحو:

2-2- البنية:

2-3- الوظيفة:

3- النحو العربي والبنية:

3-1- أهمية البنية في النحو العربي:

3-2- مستويات تحليل البنية في النحو العربي:

3-2-1- الأبواب:

3-2-2- خصائص الأبواب:

3-2-3- التغيرات التي تطرأ على الأبواب والخصائص:

4- النحو العربي والوظيفة:

4-1- ما قبل نشأة علم المعاني:

4-1-1- جهود العلماء في رصد الوظائف التي تؤديها الجملة من حيث هي كل انطلاقًا من قضية احتمال الصدق والكذب:

4-1-2- جهود العلماء في رصد الوظائف التي تؤديها التغيرات التي تطرأ على البنى الداخلية للجملة:

4-2- بعد نشأة علم المعاني:

5- طروحات وآراء:

5-1- في نحو البنية:

5-2- في نحو الوظيفة:

5-3- في الجمع بين البنية والوظيفة في التحليل النحوي:

6- خاتمة:

7- المصادر والمراجع:

المستوى الثاني: في الظواهر النحوية:

- **ظاهرة التَّعويض في العربيَّة:**

1- المقدمة:

2- حقيقة التعويض في اللغة:

3- مفهوم التعويض:

4- أقسام التعويض:

4-1- التعويض التوافقي:

4-1-1- تعويض الصوت بالصوت:

4-1-2- تعويض الحرف بالحرف:

4-1-3- تعويض الاسم بالاسم:

4-1-4- تعويض الفعل بالفعل:

4-1-5- تعويض الجملة بالجملة:

4-2-التعويض غير التوافقي:

4-2-1- تعويض الصوت بغير الصوت:

4-2-2- تعويض الحرف بغير الحرف:

4-2-3- تعويض الاسم بغير الاسم:

4-2-4- تعويض الفعل بغير الفعل :

4-2-5- تعويض الجملة بغير الجملة:

5- فائدة التعويض:

6- الخاتمة:

7- المصادر والمراجع:

المستوى الثالث: في جهود أعلام النحو:

- **الأخفش الأوسط وكتابه" معاني القرآن:**

1- مقدمة:

2- الأخفش الأوسط: السيرة والمؤلفات:

2-1- السيرة:

2-1-1- اسمه ونسبه:

2-1-2- لقبه وكنيته:

2-1-3- مولده: الزمان والمكان:

2-1-4- رحلته:

2-1-5- صفاته الجسدية والنفسية:

2-1-6- عقيدته:

2-1-7- شيوخه:

2-1-8- تلاميذه:

2-1-9- مذهبه النحوي:

2-1-10- مكانته العلمية:

2-1-11- وفاته: الزمان والمكان:

2-2- المؤلَّفات:

3- كتاب" معاني القرآن ":

3-1- موضوعه:

3-2- تاريخ تأليفه:

3-3- سبب تأليفه:

3-4- منهجه:

3-5- تحقيقاته وطبعاته:

3-6-تأثيره في المؤلفات اللاحقة:

3-6-1- أثر اسم" معاني القرآن " في مؤلفات اللاحقين:

3-6-2- أثر منهج" معاني القرآن " في مؤلفات اللاحقين:

3-6-3- أثر الآراء النحوية والصرفية التي تضمنها كتاب" معاني القرآن " في مؤلفات اللاحقين:

6- خاتمة:

7- المصادر والمراجع:

- **جهود تمام حسان في مجال الدراسات النحوية العربية**

1- المقدمة:

2- جهود تمام حسان في مجال وصف الدراسات النحوية:

2-1- وصف الأساسيات:

2-4- وصف النتائج:

3- جهود تمام حسان في مجال نقد الدراسات النحوية:

3-1- نقد الأساسيات:

3-2- نقد النتائج:

4- الخاتمة:

5- المصادر والمراجع:

الخاتمة العامة:

محتوى الكتاب:

المؤلِّف في سطور

- خالد حسن العَدْوانيّ من مواليد محافظة إدلب في سورية عام 1980م.
- حاصل على إجازة في اللغة العربية وآدابها من جامعة حلب عام 2002م بتقدير امتياز.
- حاصل على درجة الماجستير في اللسانيات العامة من جامعة حلب عام 2008م بتقدير امتياز.
- حاصل على درجة الدكتوراه في اللسانيات العامة من جامعة حلب عام 2012م بتقدير جيد جدًا.
- معيد سابق في جامعة(البعث) بحمص ما بين عامي 2005م و 2012م.
- مدرس في قسم اللغة العربية بمعهد اللغات الحية بجامعة ماردين آرتقلو منذ عام 2016م.
- له كتابان منشوران: الأول بعنوان(دراسات الجملة العربية ولسانيات النص)، والثاني بعنوان(دراسات في النحو والدلالة)، وكتابان مازالا مخطوطين: الأول بعنوان(دراسات في علم اللغة التطبيقي)، والثاني بعنوان(مقالات في التاريخ والتربية والسياسة والمنهج)، إضافة إلى عدد لا بأس به من البحوث والمقالات المنشورة في كتب جماعية ومجلات محكمة عربية وتركية.
- له مشاركات في مجموعة من المؤتمرات العلمية الدولية.
- عضو محرر في مجلة دراسات ما بين النهرين الصادرة عن معهد اللغات الحية بجامعة ماردين آرتقلو بتركيا.
- أشرف على عدد من رسائل الماجستير كما أن له إسهامات في مناقشة رسائل أخرى.

Dirasatun fi Usuli annahwi alearabii wazawahirihi wajuhudi Elamihi

Yazar

Dr.Öğr.Üyesi Khaled Hasan Aladwani

Mardin Artuklu Üniversitesi

Yaşayan Diller Enstitüsü

Editör

Dr.Öğr.Üyesi İbrahim ALŞİBLİ

Gaziantep İslam Bilim ve Teknolojı Üniversitesi,

Arapça Mütercim ve Tercümanlık Anabilim Dalı

Dirasatun fi Usuli annahwi alarabii wazawahirihi wajuhudi Elamihi



Yazar

Dr.Öğr Üyesi. Khaled Hasan Aladwani

Mardin Artuklu Üniversitesi

Yaşayan Diller Enstitüsü

Editör

Dr.Öğr Üyesi. İbrahim Alşibli

Gaziantep İslam Bilim ve Teknoloji

Arapça Mütercim ve Tercümanlık Anabilim Dalı

9 786258 379242 >

sonçağ akademi

SONÇAĞ YAYINCILIK MATBAACILIK
İstanbul Cad. İstanbul Çarşısı No.: 48/48
İskitler 06070 ANKARA
T: (312) 341 36 67
soncagyayincilik@gmail.com
www.soncagyayincilik.com.tr